



APA

الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين
International Association For Experts & Political Analysts

مقتطف الصحف الصهيونية

الخميس 29 أيار 2025

مقالات ودراسات وتقارير

معهد دراسات الأمن القومي: رذاذ صواريخ الحوثيين - هل هو قضاء من السماء؟

بقلم يهوشوا كاليسكي

مع اندلاع حرب "السيوف الحديدية"، بدأ الحوثيون بمهاجمة أهداف في إسرائيل باستخدام الطائرات المسيّرة والصواريخ الباليستية، تضامناً مع سكان غزة، ويهدف تخفيف معاناتهم من خلال تشتيت انتباه الجيش الإسرائيلي. اعتمد الحوثيون تكتيك إطلاق الصواريخ الباليستية أو الطائرات المسيّرة عشوائياً وعلى مدار الساعة. بالإضافة إلى ذلك، فرضوا حصاراً على السفن الإسرائيلية أو السفن المرتبطة بإسرائيل المارة عبر البحر الأحمر عبر مضيق باب المندب، ما أدى إلى شلل ميناء إيلات وتعطيل التجارة البحرية العالمية.

يُعتبر إطلاق الحوثيين للصواريخ على إسرائيل عملاً إرهابياً. ونظراً لافتقارهم إلى القدرة على ضرب أهداف بالغة الأهمية، فإن الهدف من إطلاق الصواريخ هو إيذاء الإسرائيليين ومضايقتهم وبث الخوف في نفوسهم. يتباهى الحوثيون بقدرتهم على إرسال ملايين "الصهائنة المرعوبين" إلى الملاجئ، ما يُسبب أضراراً اقتصادية أيضاً.

تضمن رد إسرائيل حتى الآن غارات جوية استهدفت الموانئ ومطار صنعاء والبنية التحتية. وتقدر الأضرار وفقاً لقيادة الحوثيين بنحو 1.4 مليار دولار. إلا أن هذا لم يوقف القصف المتواصل للصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة باتجاه الأراضي الإسرائيلية.

لا يمكن لدولة ذات سيادة أن تتسامح مع وابل يومي من الصواريخ الباليستية وحصار بحري. يكمن التحدي في التغلب على عدو متخفي ومحصن يقع على بُعد حوالي 2000 كيلومتر من حدود إسرائيل. يتمثل مبدأ هذه المواجهة في خلق توازن ردع يفوق فيه الضرر الذي يلحق بقيادة ومواطني اليمن أي فائدة مُستمدة من شن هجمات على إسرائيل. في الوقت الحالي، لا يوجد مثل هذا التوازن، واستراتيجية الضربات الحالية غير فعّالة لأن اليمن أفقر دول العالم. فالهجمات على البنية التحتية المدنية لا تؤثر إلا بشكل طفيف على مستوى المعيشة المتدني أصلاً، ولا تردع قيادته.

لتحقيق توازن ردع، يجب القضاء على التهديدات المحتملة من خلال الضربات الاستباقية. وينبغي أن يتم ذلك من خلال تطبيق استراتيجية ردع تستهدف الأصول الاستراتيجية، باستخدام أسلحة تُغير قواعد اللعبة، مثل القنابل الثقيلة الخارقة للتحصينات والصواريخ البالستية البعيدة المدى، وتنفيذ هجمات من اتجاهات مختلفة وغير متوقعة، واستخدام منصات الضربات البحرية. بعد ذلك، ينبغي شن حملة ضربات متواصلة ومركزة ضد مستودعات الأسلحة ومرافق التخزين ومراكز القيادة والسيطرة. وفي الوقت نفسه، ينبغي تنفيذ ضربات محددة ضد رموز الحكم: المقرات الحكومية، ومسؤولي النظام، ومراكز الاتصالات، والمواقع الاقتصادية التي تُشكل أدوات تحكم ومحركات مالية لتمويل الإرهاب. وينبغي أن تهدف العمليات المستمرة إلى منع إعادة تأهيل المواقع المتضررة، وينبغي تنفيذ ضربات على الموانئ والمطارات لفرض حصار بحري وجوي.

من المنطقي الافتراض أن مشاهد الدمار ستتردد صداها في اليمن والشرق الأوسط، وستجبر قيادة الحوثيين على إعادة تقييم معادلة الكلفة والفائدة لمضايقة الإسرائيليين. حينها، قد تتحقق كلمات الراحل موشيه ديان: "لدينا القدرة على تحديد ثمن باهظ لدمائنا - ثمن باهظ للغاية لا تستطيع الحكومات العربية تحمله".

* * *

معهد دراسات الأمن القومي: غيوم المنافسة - صعود الصين في سوق الحوسبة السحابية في الشرق الأوسط

بقلم يوفال ليس

يشهد الحضور التكنولوجي للصين في الشرق الأوسط توسعاً، واندماجها في سوق الحوسبة السحابية الإقليمي ليس سوى مثال واحد من بين أمثلة عديدة. فما التحديات التي تُشكلها هذه الخطوات لإسرائيل؟

يبرز سوق الحوسبة السحابية في الشرق الأوسط كساحة معركة في الصراع العالمي على النفوذ التكنولوجي، حيث تتنافس الولايات المتحدة والصين على السيطرة على البنية التحتية الرقمية، ووضع المعايير التكنولوجية، وصياغة القواعد التي ستحكم تدفق المعلومات والبيانات. قد يُشكل التوسع التكنولوجي الصيني في المنطقة تحديات متزايدة تدريجيًا لإسرائيل، ما يستلزم وضع سياسة استراتيجية وتكنولوجية لحماية المصالح الإسرائيلية في ظل الاتجاهات المتطورة في كل من الساحتين التكنولوجية والجيوستراتيجية.

في مايو 2025، قام الرئيس دونالد ترامب بزيارة دبلوماسية إلى دول الخليج: السعودية وقطر والإمارات. ركزت الزيارة على تعزيز شراكات الولايات المتحدة الاستراتيجية في الشرق الأوسط، ودفع الصفقات الاقتصادية، لاسيما في مجالي الدفاع والتكنولوجيا، بقيمة مئات المليارات من الدولارات. وتم التركيز بشكل خاص على الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك اتفاقية بين الولايات المتحدة والإمارات لإنشاء حرم جامعي جديد للذكاء الاصطناعي في أبوظبي الذي يتوقع أن يكون الأكبر من نوعه خارج الولايات المتحدة. وستقوم شركة G42 الإماراتية ببناء الحرم الجامعي، بالتعاون مع شركات التكنولوجيا الأمريكية الرائدة، وستوفر البنية التحتية لمراكز البيانات والخدمات السحابية في المنطقة.

تهدف هذه الاستثمارات الأميركية إلى تعزيز المكانة التكنولوجية الأميركية في الشرق الأوسط، بينما تعمل الصين في الوقت نفسه على تعزيز حضورها الإقليمي والعالمي في التقنيات المتقدمة كالذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك إعلان شركة Tencent Cloud الصينية في فبراير 2025 عن إطلاق أول منطقة سحابية لها في الشرق الأوسط في السعودية.

منطقة السحابة هي موقع جغرافي يُشغَل فيه مُزوّد خدمات سحابية مراكز بيانات مُنفصلة، ما يضمن استمرارية الخدمة والأداء العالي. ويؤثر اختيار المنطقة على السرعة والموثوقية والامتثال للوائح التنظيمية. وقد أُعلن عن ذلك خلال مؤتمر LEAP 2025 للتكنولوجيا الذي تدعمه وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في السعودية، فقد تعهدت Tencent Cloud باستثمارات مستقبلية تزيد عن 150 مليون دولار لدعم التحوّل الرقمي في السعودية في قطاعات مثل الإعلام والألعاب والتجارة والمالية والاتصالات. وتنضم Tencent Cloud الآن إلى عمالقي التكنولوجيا الصينيين Alibaba Cloud وHuawei Cloud اللذين يُشغَلان بالفعل مناطق سحابية في السعودية، ويُواصلان توسيع حضورهما التكنولوجي في المنطقة. تعكس هذه التطورات المنافسة المُشدّدة بين الولايات المتحدة والصين على الريادة التكنولوجية في الشرق الأوسط، إذ تُخصّص كلتا القوتين العظميين موارد هائلة للتقنيات المُتقدّمة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية السحابية.

الحوسبة السحابية

تُتيح الحوسبة السحابية الوصول إلى موارد الحوسبة عبر الإنترنت - بما في ذلك التخزين وقواعد البيانات والشبكات والبرامج وخدمات الأمان - دون الحاجة إلى أجهزة مادية أو خوادم محلية. اكتسب هذا المجال أهمية كبيرة خلال العقد الماضي، لاسيما بعد جائحة كوفيد-19 التي سرّعت التحول إلى النماذج الرقمية. ووفقاً لشركة كاناليس، فقد ارتفع الإنفاق العالمي على الخدمات السحابية بنسبة 21 في المئة في الربع الثالث من عام 2024 مقارنةً بالعام السابق، ليصل إلى 82 مليار دولار. وتُعدّ تقنية السحابة أيضاً ركيزةً أساسيةً للاقتصاد الرقمي، إذ تُمكن من تخزين البيانات ومعالجتها والوصول إليها، مع تعزيز الكفاءة والابتكار. وتُقدّم هذه التقنية فوائد اقتصادية مثل توفير التكاليف، ولكنها تتطلب أيضاً تدابير أمنية لحماية البيانات ومنع الهجمات الإلكترونية.

إلى جانب أهميتها الاقتصادية والتكنولوجية، تتمتع الحوسبة السحابية بثقل جيوسياسي استراتيجي. ففي العصر الرقمي، تُعدّ التكنولوجيا عنصراً أساسياً من عناصر الأمن القومي، إذ تؤثر على قدرة الدول على الاستجابة للتهديدات في المجالات العسكرية والتكنولوجية والاستخباراتية والاقتصادية. وتسعى الدول جاهدةً إلى تحقيق مزايا تكنولوجية لتعزيز مكانتها العالمية، وتعزيز أمنها القومي، وتشجيع النمو الاقتصادي القائم على الابتكار. وفي هذا السياق، تُعد السيطرة على تقنيات السحابة والبيانات المتدفقة عبرها أمراً بالغ الأهمية للحكومات والمؤسسات، لاسيما في القطاعات الحساسة مثل الدفاع والمالية والرعاية الصحية والنقل. يمكن أن تُشكّل نقاط الضعف في هذه الأنظمة، سواءً من خلال خروقات أمنية أو انقطاعات في الخدمات الحيوية، مخاطر جسيمة على الأمن القومي والاستقرار الاقتصادي والسياسي. كما أصبحت حماية سيادة البيانات قضيةً استراتيجية نظراً لأهمية البيانات كعنصر أساسي للأمن القومي والخصوصية والاقتصاد. لذلك، تسنّ الدول قوانين ولوائح لتقييد الوصول إلى البيانات وضمان بقائها تحت السيطرة المحلية، ما يُقلّل من خطر استغلالها من قِبل جهات خارجية.

صعود الصين كقوة تكنولوجية

يُشكّل المجال التكنولوجي جوهر المنافسة بين الولايات المتحدة والصين، حيث تسعى كل قوة منهما إلى الريادة لضمان مزايا استراتيجية وعسكرية واقتصادية. وفي ظل القيود التي تفرضها الولايات المتحدة، تنظر الصين إلى السيطرة على التقنيات المتقدمة - بما فيها الحوسبة السحابية - كوسيلة لتقليل الاعتماد على التقنيات الأجنبية، وترسيخ النفوذ العالمي، وتشجيع الابتكار، وتعزيز اقتصادها الرقمي. وقد صنّفت الحكومة الصينية الحوسبة السحابية مجالاً استراتيجياً في خطتها الخمسية الثانية عشرة (2011-2015)، داعمةً بذلك تطوير البنية التحتية المحلية ومشجعةً نمو شركات الحوسبة السحابية الصينية. وفي خطتها الخمسية الرابعة عشرة (2021-2025)، تواصل الصين تطوير الحوسبة السحابية لضمان السيادة الرقمية والريادة التكنولوجية العالمية - بتعزيز سيطرتها على البنية التحتية الرقمية، وصياغة المعايير العالمية، والتوسع في الأسواق الناشئة، بما في ذلك الشرق الأوسط. واليوم، تُهيمن الشركات الصينية على سوق الحوسبة السحابية داخل الصين، وتوسّع عملياتها العالمية بشكل مطرد.

أثار الحضور المتزايد للصين في قطاع الحوسبة السحابية مخاوف الدول والمنظمات، لاسيما ما يتعلق بأمن البيانات، وانتهاكات الخصوصية، والوصول غير المصرح به إلى المعلومات، ونقل البيانات إلى جهات خارجية، خاصة الحكومة الصينية. وبينما حظي إطلاق نموذج الذكاء الاصطناعي الصيني DeepSeek باهتمام عالمي، لم تحظ مسألة البنية التحتية السحابية باهتمام كبير على الرغم من أن بيانات النموذج تُخزّن على خوادم خاضعة لسيطرة صينية، ويمكن الوصول إليها عبر بنية تحتية سحابية تديرها شركات صينية.

علاوة على ذلك، كشفت شركة NowSecure الأمريكية عن مشكلات أمنية رئيسية، بما في ذلك عمليات نقل البيانات غير المشفرة وممارسات التخزين غير الآمنة، حيث تُرسل البيانات إلى خوادم في الصين تسيطر عليها شركة ByteDance الصينية. تمتد المخاطر المرتبطة باستخدام تقنيات الحوسبة السحابية الصينية أيضاً إلى المركبات الذكية، حيث تُجمع وتُخزّن بيانات مثل الموقع اللحظي، وأنماط القيادة، والمعلومات الشخصية للمستخدمين، والظروف التقنية للمركبات. يمكن الكشف عن هذه البيانات أو التلاعب بها، خاصةً عند تخزينها على خدمات سحابية خارجية، مثل الخوادم في الصين، والتي تخضع لسيطرة الحكومة. ومن المخاوف الأخرى إمكانية استغلال البيانات المُجمعة عبر تقنيات الحوسبة السحابية الصينية لأغراض تتجاوز غرضها الأصلي، مثل مراقبة المستخدمين أو التجسس الصناعي والأمني.

كما أعربت الحكومة الأمريكية عن قلقها إزاء عمليات مزودي خدمات الحوسبة السحابية الصينيين. ففي أغسطس 2020، وفي إطار مبادرة "الشبكة النظيفة"، أصدرت إدارة ترامب تحذيراً من استخدام مزودي خدمات الحوسبة السحابية الصينيين في محاولة لحماية بيانات المواطنين والشركات من التعرض المحتمل للحكومة الصينية. وفي يناير 2022، أطلقت إدارة بايدن تحقيقاً في عمليات الحوسبة السحابية لشركة علي بابا لتقييم ما إذا كانت تُشكل تهديداً للأمن القومي الأمريكي. ركز التحقيق على كيفية تخزين الشركة لبيانات العملاء الأمريكيين، خاصة المعلومات الشخصية والملكية الفكرية، وما إذا كانت الحكومة الصينية لديها إمكانية الوصول إلى تلك البيانات. ولم تُنشر نتائج التحقيق حتى الآن.

انخراط الصين المتزايد في الشرق الأوسط

تُكثّف الصين حضورها الإقليمي في الشرق الأوسط من خلال مبادرات عالمية، لاسيما طريق الحرير الرقمي (DSR)، وهو المكوّن التكنولوجي لمبادرة الحزام والطريق الصينية (BRI). على مدار العقد الماضي، أصبحت شركات التكنولوجيا الصينية العملاقة، مثل علي بابا وهواوي وتينسنت، لاعبين رئيسيين في المشهد التكنولوجي للمنطقة. وقد وسّعوا حضورهم من خلال الشراكات، وإنشاء مناطق سحابية ومراكز بيانات، وبرامج تدريبية، واستثمارات في التقنيات والبنية التحتية المتقدمة. وبينما تواصل الشركات الصينية العمل على سد الفجوة التكنولوجية، لاتزال الشركات الأميركية تتمتع بميزة تنافسية في سوق الحوسبة السحابية في الشرق الأوسط بفضل حضورها الراسخ وتعاونها المستمر مع دول المنطقة.

اعتبارًا من العام 2024، حافظت الولايات المتحدة على مكانتها المهيمنة في سوق الحوسبة السحابية العالمية. أما أبرز ثلاثة مزوّدين للخدمات السحابية فهم: أمازون ويب سيرفيسز (AWS)، بحصة سوقية تبلغ 32 في المئة، ومايكروسوفت أزور بنسبة 22 في المئة، وغوغل كلاود بنسبة 11 في المئة. وتحتل شركة علي بابا كلاود الصينية المرتبة الرابعة بحصة سوقية عالمية تبلغ 4 في المئة. تليها شركتا أوراكل وآي بي إم الأمريكيتين بنسبة 3 في المئة و2.5 في المئة على التوالي، إلى جانب شركة تينسنت كلاود الصينية التي تستحوذ على 2 في المئة من السوق العالمية.

وفقًا لبيانات شركة تيلي جيوجرافي، المتخصصة في رسم خرائط البنية التحتية الرقمية العالمية، تستفيد الولايات المتحدة من انتشار جغرافي واسع وعدد أكبر من مناطق الحوسبة السحابية في الشرق الأوسط. في قطر والبحرين وإسرائيل، يهيمن مزودو الخدمات السحابية الأمريكيون على السوق المحلية، بينما تتمتع الشركات الصينية بحضور محدود. في المقابل، في مصر، تدير شركة هواوي كلاود الصينية منطقة سحابية نشطة في القاهرة، بينما لا تدير شركات التكنولوجيا الأميركية الثلاث الكبرى - أمازون ويب سيرفيسز (AWS) ومايكروسوفت أزور (Microsoft Azure) وغوغل - مناطق سحابية هناك حاليًا. ومع ذلك، تحتفظ أمازون ويب سيرفيسز بموقع طرقي في القاهرة، وهو نقطة تواجد صغيرة نسبيًا مقارنةً بمنطقة سحابية متكاملة، تقدم خدمات حوسبة وتخزين محدودة.

في السعودية والإمارات، ينشط كل من مزودي الخدمات السحابية الأمريكيين والصينيين، إلا أن الولايات المتحدة تحتفظ بحضور أكثر بروزًا، مع 12 منطقة سحابية في السعودية وتسع مناطق في الإمارات. وبالمقارنة، تمتلك الصين 7 مناطق سحابية في السعودية وواحدة في دبي. كما تتفوق الاستثمارات الأميركية في مجال الحوسبة السحابية في الشرق الأوسط على استثمارات نظيراتها الصينية. في مارس 2024، أعلنت AWS عن خطط لإنشاء منطقة سحابية في السعودية باستثمار قدره 5.3 مليار دولار. وبالمقارنة، في مايو 2024، أطلقت Huawei Cloud أول منطقة سحابية لها في مصر وشمال إفريقيا باستثمار مدته خمس سنوات بقيمة 300 مليون دولار.

على الرغم من أن حجم استثمارات الصين وانتشارها الجغرافي في الشرق الأوسط لا يزالان محدودين مقارنةً باستثمارات الولايات المتحدة، إلا أن الشركات الصينية تحقق تقدمًا سريعًا في السوق. ويعود نجاحها جزئيًا إلى الدعم الحكومي، والبيئات التنظيمية المرنة، وانخفاض تكاليف التطوير والتشغيل، ما يسمح لها بتقديم خدمات تنافسية. تدرك الصين إمكانات الأسواق

الناشئة والطلب المتزايد على التقنيات المتقدمة في الشرق الأوسط، خاصة في الخليج. علاوة على ذلك، يُوفر توافق المصالح بين الصين ودول المنطقة أساسًا متينًا للتعاون طويل الأمد، بما في ذلك في مجال الحوسبة السحابية. تسعى الصين إلى الاستفادة من قوتها التكنولوجية لكسب نفوذ اقتصادي واستراتيجي في المنطقة، بينما تنظر دول الشرق الأوسط إلى الصين كشريك جذاب لتطوير البنية التحتية الرقمية ودفع عجلة الابتكار التكنولوجي من خلال تقديم خدمات فعّالة من حيث الكلفة وسريعة التنفيذ وخالية من الشروط السياسية. قد يدفع هذا التقارب في المصالح الصين إلى زيادة استثماراتها في البنية التحتية الرقمية في الشرق الأوسط، بهدف ترسيخ موطئ قدم تكنولوجي وتعزيز نماذجها الرقمية كجزء من استراتيجية أوسع لتعميق النفوذ العالمي. ورغم أن هذا التوجه محدود النطاق، إلا أنه يحمل إمكانية تقويض الهيمنة الرقمية الأميركية تدريجيًا في المنطقة.

في إسرائيل، يتمتع مزودو الخدمات السحابية الصينيون بحضور محدود، حيث يخدمون في المقام الأول الشركات الخاصة التي تبحث عن أسعار فعّالة من حيث الكلفة أو تلك التي تعمل في الأسواق الآسيوية. فعلى سبيل المثال، تتوفر خدمات Alibaba Cloud في إسرائيل من خلال شركة Sela المحلية التي تقدم الدعم والتوجيه والمساعدة للشركات الإسرائيلية المهتمة باستخدام الخدمات السحابية الصينية. ومع ذلك، لا تدير Alibaba حاليًا مركز بيانات محليًا في إسرائيل. في الوقت نفسه، تواصل الشركات الإسرائيلية الاعتماد على مزودي الخدمات السحابية الأميركيين لارتباطهم بالسوق والمستثمرين في الولايات المتحدة. وفي العام 2021، كجزء من مبادرة Project Nimbus التي تقودها الحكومة، تم اختيار AWS وGoogle لإنشاء بنية تحتية سحابية عامة آمنة للهيئات الحكومية والعسكرية الإسرائيلية. ومع ذلك، فإن صعود الصين كقوة تكنولوجية إقليمية وعالمية سيشكل تدريجيًا تحديات متزايدة لدول الشرق الأوسط - بما في ذلك إسرائيل:

أولاً. يضيف صعود الصين في سوق الحوسبة السحابية في الشرق الأوسط، من خلال الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية والشركات الإقليمية، طبقة أخرى من التوتر إلى المنافسة المستمرة مع الولايات المتحدة. لا تقتصر هذه المنافسة على الجوانب التكنولوجية فحسب؛ إنه يعكس صراعًا أوسع لتشكيل مجالات النفوذ الجيوسياسي، مع ظهور الشرق الأوسط كساحة استراتيجية رئيسية. في هذا السياق، يمكن أن يصبح نشر البنية التحتية الرقمية الصينية في المنطقة أرضًا خصبة للنشاط السبيري الصيني - مثل التجسس والمراقبة وجمع المعلومات الاستخبارية - وقد يؤدي إلى تفاقم التوترات الإقليمية في ضوء الضغوط الأميركية للحد من التدخل الصيني في التكنولوجيا والبنية التحتية.

ثانيًا. يتطلب التوسع التكنولوجي الصيني - خاصة في مصر والإمارات والسعودية - اهتمامًا استراتيجيًا ودبلوماسيًا من إسرائيل، حيث أن هذه مجالات ذات أهمية جيوسياسية وأمنية مباشرة للبلاد.

ثالثًا. في حين أن هناك وعيًا في إسرائيل بشأن أمن البيانات ومخاطر النفوذ التكنولوجي الأجنبي، فإن المخاطر المرتبطة بالبنية التحتية السحابية الصينية - حتى في المجالات التي تبدو محايدة مثل المركبات الذكية - غير معترف بها تمامًا. وفي العام 2023، أصبحت إسرائيل ثالث أكبر سوق تصدير للمركبات من الصين. هذه المركبات مجهزة بأنظمة ذكية تجمع البيانات في الوقت الفعلي - مثل الموقع وحركة المركبات وأداء النظام. تُنقل هذه البيانات عبر بنية تحتية سحابية، وقد تُخزّن على خوادم في الصين أو تُسيطر عليها شركات صينية، ما يُثير مخاوف بشأن الاستخدام المُحتمل لهذه المعلومات لأغراض التجسس، وجمع المعلومات الاستخبارية، أو حتى التحكم عن بُعد. تنطبق هذه المخاطر على جميع المركبات الذكية، بغض النظر عن بلد المنشأ. ومع ذلك،

ونظرًا للتقارير المتكررة والمخاوف بشأن انتهاك الشركات الصينية لخصوصية البيانات وأمنها، فينبغي تقييم استخدام المركبات الصينية الصنع في إسرائيل - خاصةً داخل المؤسسات الحكومية والعسكرية - بعناية. ويشمل ذلك تقييم مخاطر الأمن القومي المحتملة، والنظر في بدائل أكثر أمانًا للاستخدام في البيئات الحساسة.

في ضوء التحديات التي تُمثّلها الصين في المجالين التكنولوجي والجيوستراتيجي، فمن الضروري أن تُجري إسرائيل تقييمًا شاملاً للآثار الطويلة المدى لدور الصين المتنامي كقوة تكنولوجية إقليمية. وينبغي على إسرائيل العمل على صياغة سياسة استراتيجية وتكنولوجية مُنسّقة جيدًا - مُتماشية مع الدول الغربية، خاصةً الولايات المتحدة - لضمان مصالحها الوطنية، لاسيما في مجالات حماية البيانات، والخصوصية، والأمن القومي.

* * *

موقع زمان إسرائيل: إسرائيل ليست الولايات المتحدة التي تستطيع إعلان "النصر" على اليمن ثم الانسحاب

بقلم مردخاي إيش شالوم

يبدو أن دونالد ترامب الذي يفتقر إلى أي معرفة بالتاريخ العسكري قد تعلم درسًا من مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق ووزير الخارجية هنري كيسنجر، وطبق استراتيجية مماثلة ضد الحوثيين في اليمن.

أقنع كيسنجر ريتشارد نيكسون بإعلان "النصر" في فيتنام وأعاد القوات إلى الوطن. وكذلك فعل ترامب بعد 52 يومًا من القصف المكثف، و1100 غارة جوية ألحقت أضرارًا بالغة بالحوثيين، لكنها لم تكن قاتلة، عندما أعلن "النصر" نتيجة اتفاقية عدم اعتداء متبادلة بينه وبين الحوثيين - في "صفقة" لا تشمل إسرائيل.

تجدر الإشارة إلى أنه تم اعتراض 7 طائرات أميركية مسيرة كبيرة، بكلفة حوالي 30 مليون دولار لكل منها، وأن الطيارين الأميركيين أبلغوا عن إطلاق عدد لا بأس به من صواريخ أرض-جو ضدهم، ما أعاق مهامهم.

بخلاف الولايات المتحدة، لا تستطيع إسرائيل إعلان "النصر" بعد هجماتها العنيفة على البنية التحتية العسكرية والمدنية، بما في ذلك المطارات والموانئ، لأن الحوثيين يواصلون إطلاق صواريخ أو صاروخين علينا يوميًا تقريبًا.

تكلف غاراتنا الجوية مهما بلغت من النجاح عشرات الملايين من الدولارات لكل طلعة جوية تشارك فيها عشرات الطائرات. كما يكلف تشغيل صواريخ "حيتس" كدفاع ثلاثة ملايين دولار لكل طلعة. علاوة على ذلك، فإن وضع مليونين إلى ثلاثة ملايين مدني في ثكنات وملاجئ لمدة خمس عشرة دقيقة تقريبًا له كلفة اقتصادية، ولا تقل أهمية عن ذلك - إنها كلفة باهظة وضارة للغاية من الناحية النفسية والمعرفية. بالإضافة إلى ذلك، من المستحيل استبعاد احتمال أنه حتى لو لم يحدث هذا في الماضي، ففي المستقبل، في أي رحلة بطول ألفي كيلومتر، هناك أيضًا خطر حدوث عطل أو حادث أو، لا قدر الله، اعتراض قد يُعقّد الوضع.

يتطلب الوضع الحالي، الذي لا بلع فيه ولا تقبؤ، حلًا سياسيًا أو عسكريًا مختلفًا في طبيعته. أمام إسرائيل خياران:

الأول: السعي للتوصل إلى اتفاق لإعادة جميع الأسرى ووقف القتال في غزة، مع الاعتماد على تصريحات قيادة الحوثيين بأن هذا سيوقف إطلاق الصواريخ علينا. والحل السياسي، إذا تم تبنيه، لا يزال محدودًا - فرغم أن الحوثيين تعهدوا بوقف إطلاق الصواريخ كشرط لوقف الحرب في غزة، فمن سيحاسبنا على عدم العودة إلى أساليبهم السابقة في المستقبل؟ على سبيل المثال، عندما لا ترضهم أفعالنا ضد حزب الله أو ضد النظام السوري. ناهيك عن أن الإيرانيين يتمتعون بنفوذ كبير وقوة تُمكنهم من تفعيلهم في الوقت الذي يناسبهم، ويزودونهم بالأسلحة والمعدات العسكرية، ليس عبر الموانئ والمطارات التي تُقصف فقط، بل أيضًا براً عبر عُمان.

الخيار الثاني: القضاء على قيادة الحوثيين المكونة من 10-15 فردًا بقيادة عبد الملك الحوثي، فهناك طريقتان لتحقيق ذلك. إحداهما على طريقة حسن نصر الله وعائلة السنوار، وهي قصف دقيق وعنيف بقنابل تزن طنًا واحدًا على المخابئ التي يقيمون فيها. والثانية عملية كوماندوز بالتعاون مع سلاح الجو لتليين الهدف وتحييده وللتغطية عليه.

في الواقع، "الكلام سهل لكن التنفيذ صعب"، إذ يتطلب كل خيار من هذين الخيارين معلومات استخباراتية مكثفة ودقيقة للغاية. مع كامل الاحترام للدعاء المُقدم، ناهيك عن ما ذكره بعض المعلقين العسكريين مرارًا وتكرارًا، بأن هذه مناطق نائية وبعيدة "على حافة قدرات الجيش الإسرائيلي العملياتية والاستخباراتية"، فأنا لا أقبل هذا الادعاء.

أُعطيت لنا الإشارة في وقت مبكر يعود إلى 19 أكتوبر 2023، أي بعد أقل من أسبوعين من مذبحه 7 أكتوبر، عندما اعترض الأميركيون 4 صواريخ كروز و15 صاروخًا باليستيًا أُطلقت من اليمن. بعد ثمانية أيام، اعترضت طائراتنا أهدافًا معادية من اليمن في منطقة خليج إيلات، سقط بعضها في نوبع وطابا في سيناء.

لقد مر أكثر من عام ونصف على الهجوم الأول، وأمل أن تكون استخباراتنا العسكرية وأجهزة استخباراتنا قد "استيقظت" في وقت مبكر من مارس 2021، أي قبل أكثر من 4 سنوات، عندما أصابت صواريخ الحوثيين شركة أرامكو السعودية وشلت نصف إنتاجها النفطي. بالإضافة إلى ذلك، في سبتمبر/أيلول 2019، سقط هجوم حوثي بصواريخ وطائرات مسيرة على نفط سعودي، وأسلحة مجهولة المصدر - إيران أم اليمن. كل هذا يحدث في الوقت الذي لا يتردد فيه الإيرانيون في التلميح علنًا إلى أن هذه القدرة الحوثية مخصصة أيضًا لخليج إيلات.

الحوثيون الذين يشكلون 42% من سكان اليمن هم حركة شيعية زيدية ذات تنظيم ديني واجتماعي ذي قدرات عسكرية، نشأت في محافظة صعدة شمال اليمن. أما بقية السكان فهم سنة، وينتمون في الغالب إلى التحالف الضعيف الذي يدافع ضد الحوثيين. وبين الحوثيين، هناك فصائل مختلفة قائمة على العشائر ذات تنافسات داخلية تتنافس على النفوذ والسيطرة على رسوم الكفالة، بما في ذلك تجنيد الجنود، وأكبر قبيلتين فيها هما الحشد وبكيل. ليس من المستبعد أن يكون التنافس المتجذر بين الشيعة والسنة في اليمن، والتنافسات الداخلية بين القبائل الحوثية، دافعًا لإنتاج معلومات استخباراتية نوعية، كما حدث في إيران بين الأقليات الأذرية والكردية والبلوشية والأهوازية.

لأغراض عمليات الكوماندوز الجراحية السرية، يمكن "تقصير" مسافة 2000 كيلومتر من خلال الاستخدام الذي لمناطق التجمع والمغادرة القريبة مثل جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا، أو حتى حاملة طائرات أميركية في المنطقة. ناهيك عن الإنزال القسري

بغواصة سرية. بالطبع، يُعد الهجوم المباشر والمستهدف على قيادة الحوثيين بواسطة سلاح الجو أفضل من عملية كوماندوز تنطوي على مخاطر جمة.

خيار ثالث، وهو ليس ضروريًا من الخيال أو ضروريًا من الخيال، هو رشوة القراصنة الصوماليين في القرن الأفريقي و"تمويههم" لاغتيال قادة الحوثيين. ورغم أنهم حصلوا على أسلحتهم الأولية من اليمن عام 2005، إلا أنه مقابل بضع عشرات الملايين من الدولارات، ربما كان من الممكن تغيير أذواقهم.

* * *

موقع واللا الاخباري: قرار دراماتيكي: قرر الجيش الإسرائيلي وقف دورة تدريب المقاتلات في تخصصات المشاة والتنقل..

بقلم أمير بوخيوط

قرر رئيس الأركان، اللواء إيال زامير، اليوم (الخميس) أنه وفقًا لتوصية أعلن قائد القوات البرية، اللواء نداف لوتان، عن إيقاف دورة تدريب المجندات الحالية في مجال المشاة والتنقل. وجاء هذا القرار عقب عرض نتائج الهيئات المهنية وهيئة التدريب، بعد حوالي ستة أشهر من التدريب. وأظهرت النتائج أن إنجازات المجندات في المجالات المهنية عالية جدًا ومشابهة لإنجازات الجنود الذكور في تدريب مماثل. وفي الوقت نفسه، في مجال القتال واللياقة البدنية، اتضح أن المجندات اللواتي ما زلن يشاركن في التدريب لا يُتوقع منهن إكمال المحتوى المطلوب المؤهل لهذه المهنة بنجاح. كما عُرضت بيانات طبية تتعلق بالمخاطر الصحية المحتملة الناتجة عن استمرار التدريب، في ضوء زيادة عبء العمل المتوقعة. لذلك، ساهم توقع عدم فعاليته في اتخاذ القرار. تجدر الإشارة إلى أن الدورة حظيت باهتمام قيادي كبير، تضمن مراقبة دقيقة من قبل الطاقم الطبي، ومسؤولي اللياقة البدنية القتالية، وهيئة التدريب، لضمان حصول المجندات على أقصى الظروف اللازمة لإتمام الدورة، التي تتطلب جهدًا بدنيًا عاليًا. أجرى العميد عيران أوليئيل، قائد سلاح المشاة والمظليين، نقاشًا مع المجندات صباح اليوم (الخميس) وأطلعهن على آخر المستجدات بشأن إيقاف الطيار عن العمل. رافقه ضابط اتصالات تحدث شخصيًا مع كل مجندة طلبت ذلك في إطار مهمتها المستقبلية. سيتم توزيع جميع المجندات وفقًا لملاءمتهم للمناصب المهمة، مع بذل أقصى جهد ممكن لتحقيق ذلك وفقًا لرغباتهن.

أصدر رئيس الأركان توجهاته بالتخطيط لفتح برنامج تدريبي تجريبي مُخصص للمقاتلات في تخصصات المشاة العام المقبل، بعد استخلاص الدروس المستفادة من التجربة الحالية. سيتم إعادة توزيع المجندات اللاتي التحقن بالتجربة في جيش الدفاع الإسرائيلي، سواءً في أدوار قتالية أم لا، وفقًا لرغباتهن الشخصية. وقد أعرب القادة عن تقديرهم لجهود المجندات في المشاركة في التجربة، وتعهدوا لهن بأن يكون إعادة التوزيع ذا أهمية قصوى.

خدمت النساء في الجيش منذ تأسيسه، وساهمن مساهمة كبيرة في تحقيق أهدافه. وعلى مر السنين، خضع الجيش لعمليات مكثفة لتوسيع الأدوار المختلفة التي تُسند إلى النساء، خاصة الأدوار القتالية. اليوم، أكثر من 90% من الوظائف في الجيش متاحة للنساء، ويشكلن حوالي 20% من إجمالي عدد المجندين للقتال، ما يُقدم مساهمة عملياتية استثنائية.

في نوفمبر 2024، بدأ الجيش تجربة لدمج النساء في وحدات المشاة المهنة التنقل، وذلك بعد افتتاح دورات إضافية في وحدات سييرت متكال، 669، ياهالام، 504، والتخطيط للتجربة في سلاح المدرعات المناورة. تهدف هذه الدورة التدريبية إلى تدريب جندي مشاة كامل.

التحقت 34 مجندة ببرنامج التدريب، وبدأت 30 مجندة دورة التدريب في مركز تدريب المظليين. واليوم، بعد ستة أشهر، لاتزال 23 مجندة في التدريب. وخلال المناقشات التي عُقدت في الأسابيع الأخيرة في المركز الطبي العسكري وهيئة الأركان العامة للجيش، بمشاركة مسؤولين طبيين وعسكريين ومسؤولين عن اللياقة البدنية، بشأن وضع تدريب المجندات، تبين أنه من غير المتوقع أن يحققن المستوى المطلوب من اللياقة البدنية القتالية. كما تبين أن العديد من المشاركات يعانين من مشاكل صحية مرتبطة بالتدريب، والتي قد تتفاقم مع استمراره.

ازداد تجنيد النساء في نظام القتال تسعة أضعاف في ما يزيد قليلاً عن عقد من الزمان، ليصل عدد المجندات حالياً إلى حوالي 4500 مقاتلة. بناءً على هذه النتائج، أوصى قائد القوات البرية بوقف التدريب فوراً نظراً لانخفاض الفعالية المتوقعة، ولمنع وقوع إصابات إضافية وتفاقم الإصابات القائمة. لقد تضاعف تجنيد النساء في منظومة القتال تسع مرات خلال فترة تزيد قليلاً عن عقد من الزمان، حيث يصل عدد المقاتلات المنضمت حالياً إلى صفوف الجيش إلى حوالي 4500 مقاتلة، وذلك بفضل فتح وتوسيع الأهداف وتعزيز دافعية النساء. رئيسة جمعية نعمات، هاجيت بير / بإذن من المصورين، نعمات

رداً على قرار رئيس الأركان، هاجيت بير، رئيسة جمعية نعمات: "أذكر رئيس الأركان ببطولة المقاتلات في السابع من أكتوبر وما تلاه، بمن فمهن جنديات الدبابات اللواتي أنقذت أفعالهن أرواحاً كثيرة في ذلك اليوم المشؤوم، وأطالبه بنشر النتائج التي دفعته لاتخاذ هذا القرار الجذري، في وقت يعاني فيه الجيش الإسرائيلي من نقص في القوى العاملة ويحتاج بشدة إلى المزيد من المقاتلين والمقاتلات. مثل هذا القرار الذي قد يُقصي نصف السكان يجب تبريره ودعمه بمقترح بديل عملي للنساء العازمات على الخدمة كمقاتلات في الجيش. أود تذكير رئيس الأركان بالحجج السابقة ضد دمج النساء في مهن مماثلة".

* * *

موقع واللا الاخباري: يائير غولان يدعو إلى الوحدة: على الديمقراطيين وحزب "يش عتيد" ومعسكر الدولة خوض الانتخابات معاً

هاجم غولان الحكومة وحذر قائلاً: "لا مستقبل لإسرائيل في ظل حكم اليمين المتطرف". ودعا إلى تأسيس حزب كبير واحد يُشكّل بديلاً عن الحكومة. بحسب قوله، "بدون أفق سياسي، لا أمن، ولا نهضة، ولا أمل".

في المؤتمر السنوي من مؤسسة بيرل كاتسنلسون "إسرائيل الديمقراطية"، دعا يائير غولان، رئيس الحزب الديمقراطي، إلى توحيد القوى السياسية بين أحزاب يسار الوسط، قائلاً: "ستنتصرون".

ووفقاً له، يجب تشكيل كتلة موحدة تكون بديلاً واضحاً للائتلاف الحالي. وقال: "الديمقراطيون، وحزب يش عتيد، والمعسكر الرسمي - علينا جميعاً أن نتحمل المسؤولية معاً. يجب أن نتحد قبل الانتخابات ونشكل أكبر حزب داخل الكتلة، ليقود

الحكومة القادمة ويحدد مسار إسرائيل". وأضاف غولان: "يجب أن نعيد بناء العمود الفقري السياسي والأمني والديمقراطي لإسرائيل - لننقود ولا نُقاد مرة أخرى".

بعد خطابه، هاجم سياسة الحكومة الحالية: "عندما يُرسل جنود الجيش مرارًا وتكرارًا إلى معارك تهدف إلى خدمة البقاء السياسي - يجب ألا نلتزم الصمت بعد الآن. تقع على عاتقنا مسؤولية تاريخية لقول الحقيقة والعمل بموجبها: لا مستقبل لإسرائيل في ظل حكم اليمين المتطرف. لا مخرج من دوامة سفك الدماء دون إنهاء الحرب، ولا نهضة دون عودة المحتجزين - ولا أمن دون أفق سياسي واضح".

وبحسب قوله، "حددت الحكومة اليمينية المعادية للصهيونية وغير الديمقراطية لنفسها هدفًا: احتلال كامل، وضم، وحرب أبدية، وحياة بحد السيف - مستقبل بلا أمل".

* * *

موقع واينت: شاس يهدد بالاستقالة أيضًا، ونتنياهو في مأزق: إقالة إدلشتاين أم "احتضانه" كورقة ضغط في الانتخابات؟

بقلم موران أزولاي، وشيلوه فرد

لم يُحقق الاجتماع الذي عُقد ليلة أمس (الأربعاء) بين رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ورئيس لجنة الخارجية والأمن يولي إدلشتاين، وممثلي الحريديم، وكان يهدف إلى إيجاد حل للأزمة في الائتلاف الحاكم حول قانون الإعفاء من الخدمة العسكرية، أي تقدم يُذكر - والآن هناك المزيد من التهديدات الضمنية من الحريديم بالاستقالة من الحكومة.

في الاجتماع، الذي مثّل فيه الحريديم الوزير السابق أرييل أتياس، اتضح أن إدلشتاين لا ينوي دعم أي مبادرة من شأنها أن تُشكّل "قانونًا لتجاوز التجنيد الإجباري"، ويتمسك بمطالبه بتجنيد الحريديم بأعداد كبيرة - بما في ذلك تطبيقه بشكل فعال يُمكن من ذلك.

هذا الصباح، صرّحت مصادر حريدية بأنه لم يُحرز أي تقدم يُذكر خلال الاجتماع، ووصفته من وجهة نظرهم بأنه مُخيّب للأمال. ووفقًا لهم، فهم لا يرون حلًا في الأيام المقبلة، ويتوقعون "تداعياتٍ دراماتيكية للغاية على الجمهور الحريدي".

هذا تلمييحٌ إلى احتمال انسحاب الأحزاب الحريدية من الحكومة، في حين يبدو هذه المرة أن التهديد الضمني يأتي أيضًا من الليتوانيين في اليهودية التوراتية (ديغل هاتورا) والسفارديم (شاس)، وليس فقط من المعسكر الحسيدي في اليهودية التوراتية (أغودات إسرائيل) برئاسة الوزير إسحاق. غولدنوفيف الذي يهدد بالفعل بالاستقالة من الحكومة فورًا بعد عيد الأسابيع، إذا لم يُعدّ قانونٌ يُناسب الحريديم.

ظهر هذا التهديد الضمني أيضًا على غلاف صحيفة حزب شاس هذا الصباح. كُتب على غلاف صحيفة "هاديربخ" بأحرف كبيرة "لحظات القرار"، وأشار التقرير نفسه إلى أن مجلس علماء التوراة التابع للحزب سيقرر قريبًا استمراره في الحكومة.

"مع اقتراب الموعد النهائي، الذي حدده حاخامات وحاخامات مُعلمينا والماوري على نهجنا، مجلس علماء التوراة، شليطا، لصياغة اتفاقياتٍ جوهريةٍ بشأن القانون، تزايدت الجهود في الأيام الأخيرة، ولكن حتى الآن لم يتم التوصل إلى أي نتائج"، كتبت صحيفة الحزب، ونقل التقرير عن "كبار المسؤولين" وعدوا: "بعد عيد الأسابيع مباشرةً، سيُطرح موضوع اتخاذ قرار بشأن استمرار شاس في الحكومة والائتلاف على طاولة حاخامات وحاخامات مجلس... علماء التوراة، شليطا. نأمل أن يتحمّل رئيس الوزراء مسؤوليته ويُسرّع الاتصالات فورًا. يُذكر أن إدلشتاين يُعارض إقرار قانون التهرب من الخدمة العسكرية الذي لا يُلبّي احتياجات الجيش. ومنذ أشهر، تُجري اللجنة التي يرأسها سلسلة من المناقشات حول هذا الموضوع دون أي حل، في ظل الحاجة العملية الملحة لجيش الدفاع الإسرائيلي لجنود إضافيين، نظرًا للعبء الثقيل الذي يتحمّله المليونين مع استمرار القتال وإصابة ووفاة العديد من الجنود طوال الحرب.

من وجهة نظر الحريديم، أصبحت الحاجة إلى صياغة قانون يُعفي عشرات الآلاف من طلاب المدارس الدينية أكثر إلحاحًا، بعد أن رفض الآلاف منهم الاستجابة لأوامر التجنيد المُرسلة إليهم. وفي وقت سابق من هذا الشهر، أصدرت المستشارة القانونية لرئيس الوزراء غالي بحر-ميارا تعليماتها لجيش الدفاع الإسرائيلي بإرسال أوامر التجنيد إلى جميع العسكريين الحريديم، بدءًا من عام التجنيد القادم الذي سيبدأ في يوليو.

اليوم، ستستمر المناقشات بين ممثلي الحريديم ومنتياهو وإدلشتاين. في ظل تهديد الحريديم بتعطيل عمل الحكومة بشكل متكرر وقوي، أعلن منتياهو سعيه لإدارة الأزمة وإيجاد توازن بين إدلشتاين والحريديم، مع استمرار إدلشتاين في كونه أحد المتحدثين الرئيسيين في طريق التوصل إلى مسودة حل.

في الأيام الأخيرة، واجهت دائرة نتنياهو معضلة بشأن النهج المتبع تجاه إدلشتاين. يتوقع الحريديم أن يستخدم نتنياهو أسلوبًا حازمًا، ويهدد بإقالته من رئاسة لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست - وربما حتى يدفعها إلى اتخاذ إجراء إذا استمر إدلشتاين في رفض مطالبهم. مع ذلك، يعتقد نتنياهو أن حملته في الانتخابات المقبلة قد تعتمد، من بين أمور أخرى، على "بطاقة" تحالف الخدم" في الجيش - وإذا سارت الأمور عكس التيار الحريدي، فسيتعين عليه احتضان إدلشتاين والاستفادة من حقيقة أنه لن "يرضخ" لإملاءات الحريديم.

وتأتي في الخلفية أيضًا مسألة الحاخامات وقدرتهم على دعم قانون من شأنه أن يؤدي إلى تجنيد كبير للشباب الحريدي في الجيش. لايزال الفصيل المتشدد هو حزب "يهودوت هتوراة الموحدة" - بما في ذلك توجهات الوزير غودلكنوبف بالاستقالة من الحكومة فورًا إذا لم يتم التوصل إلى حل لأزمة الائتلاف.

* * *

موقع واينت: وحده الشعب قادر على إيقاف هذه الحلقة المفرغة

تتلاشى أحداث مأساة المحتجزين التي امتدت على مدار 601 يومًا، ويبدو أنها كُتبت بيد داروينية تُحب الفوضى وتُفضل "البقاء للأصلح" و"الخاسر الأخير" على "أحب جارك كما تحب نفسك" أو "لا تترك جريحًا في الميدان". من المثير للاهتمام للغاية أنه على مرأى من منكري التطور تحديداً، تركوا الأمور تجري على هذا النحو، سامحين لقوى الطبيعة بفعل ما يحلو لها، وعلى مدار

العام والنصف الماضيين، كرسوا أنفسهم لحبكة فيلم عن الطبيعة، حيث سيلتهم القوي الضعيف في النهاية. كل هذا بينما يقصفون الغابة، أليس كذلك؟ لكن بينما نحن منشغلون بعدم إظهار أي رحمة للأطفال الجائعين في غزة، ونغرق في فكرة أن المزيد من الضغط العسكري سينقذ الرهائن أحياناً بفضل تضحية الجنود بحياتهم، فإننا نفقد عقولنا.

وخز خفيف في ساقها المُرَهقة من المشاركة في المظاهرات، وقلق قديم من الاعتقال العنيف ورائحة الإطارات المحترقة، وعضلات مُرَهقة في يديها اللتين كانتا ترسمان وتحملان اللافتات، وأصوات أصبحت خشنة مع مرور الوقت - هذه بعض أعراض الإسرائيلي الذي فقد تعاطفه. جفّت أنهار التعاطف التي تدفقت على عائلات المحتجزين، وتشتتت مسيرات الدعم الجماهيرية إلى احتجاجات محلية، وانتقل مركز ثقل الضغط الشعبي أخيراً من القدس إلى واشنطن، وابتعد عاطفياً عنا. إن إرهاب المواد التي تُصنع منها الاحتجاجات يتجلى في قدرة المقاومة المدنية، ولا يُساعدنا حقاً أن رئيس الوزراء بنيامين نتياهو يُنذرنا بفترة ولاية أخرى لحكومة يمينية، وبعدها بأننا سنعتاد عليها.

نواجه صعوبة في المقاومة.

لم تعد هذه علاقة متبادلة، إنها صفقة قاسية يجب أن تُؤتي ثمارها للدولة، وفي هذه المرحلة لم يعد من الخجل التحدث إلينا بالأرقام: 24 محتجزاً في غزة يُمثل تحسناً كبيراً مقارنةً بـ 250 في البداية. 100 قنبلة يوميًا أقوى من صفر خلال وقف إطلاق النار. 36 شهراً من الخدمة أطول من 28 شهراً، واحتلال 75% من أراضي غزة أشد فتكاً بعشر مرات من الانسحاب منها.

لم نعد نؤمن بتصريحات الحب والالتزام الوطني بمصير المحتجزين التي تكشّفت خلال العام والنصف الماضيين كاستراتيجية مدروسة، لكننا نفتقدها. سواءً أكانوا من مؤيدي "قرار حماس أهم من مأساة شخصية" أم من مؤيدي "المحتجزون والجنود يدفعون ثمنًا باهظًا"، لا يوجد إسرائيلي واحد يعارض عودتهم، لذا من الغريب جداً أنها لم تحدث بعد. هناك حالة يكون فيها شخصٌ ما هنا مناسباً جداً لأجندة حماس الشيطانية التي تتلاعب بحياة آخر المحتجزين، وإلا فسيكون من الصعب تفسير سبب بقائهم هناك. من المنطقي أن تزداد الحاجة الملحة لإنقاذهم يوماً بعد يوم، فمن الطبيعي أن نتذكر أن حالتهم النفسية والصحية أسوأ بكثير من جميع العائدين من الجحيم، سواءً في صفقات أو عمليات، وأن فرصة عودتهم أحياناً هي الأدنى منذ بداية العملية الحالية في غزة، وغيرها من العناوين الرئيسية التي لا يشترط أن تكون رئيس الوحدة الطبية في مقر المحتجزين لتصنعها، يكفي أن تكون مواطناً إسرائيلياً فقط.

تُسبق حكومة "الماعز المتغطرس" الزمن على الدبابات وناقلات الجند المدرعة، مستغلةً الأشهر الأخيرة قبل الانتخابات لتوثيق الانتصارات والمعارك والإنجازات، مُضَيِّعةً بذلك أي فرصة لعقد صفقة رهائن عاجلة ومُستعجلة. ليس هذا مُستغرباً. لقد أصبح إنقاذ الأرواح خياراً مُستحيلاً في ظل تحالف يميني، لا يخدم جزء كبير منه حرصاً على قدسية الحياة، وأصبح التخلي عن المحتجزين خياراً مُفضلاً في ظل حملة إعلامية مُضطربة ركزت على قلة عددهم بفضل جهود الحكومة.

إذا بدا لك هذا وكأنه حلقة مُفرغة من القيادة المُتخاذلة، فأنت مُحق. إن الهيجان العسكري الذي اجتاحت مجلس الوزراء مؤخراً - إعلان سابق لوزير الدفاع وهجوم على موانئ يمنية، وعملية نشطة لخمس فرق في غزة، وتعبئة لا نهاية لها لجنود الاحتياط الذين يُستغنى عنهم في أماكن عملهم - يُعبّر عن مجمل مخاوفهم من فقدان السيطرة. وحين تسنح الفرصة المناسبة لمهاجمة

إيران والقيام بعمل فعال هناك، ربما لو فعلناه قبل عام ونصف لما وقعت مجزرة السابع من أكتوبر، يكون ترامب قد نفذ صبره.

لم يكن وضع الحكومة الإسرائيلية أسوأ من ذلك قط: ترامب لا يسمح لها بمهاجمة إيران الآن، بل يُجري معها حوارًا حول أمور مهمة، ويجب ألا يُقاطع. يضغط المبعوث ويتكوف بشدة على نتنياهو للموافقة على اتفاق انسحاب مع حماس، ويتجاوز رون ديرمر، وتُعلن عائلات المحتجزين ضعفها قسرًا، ويختنق الجمهور بتكاليف المعيشة غير المبررة، ويدعو الله أن يتوقفوا عن إهدار كامل الميزانية على الحرب. تُكرر الافتتاحية، وتُطرد منهم، وتعود إلى الوطن منتصرة. كلما ابتعدت عن أصدقائنا المشتركين في العالم، ازدادت إصرارها على مواصلة الترتيبات المروعة لاحتجاز الرهائن في غزة مقابل نصر وهمي ولكنه مطلق.

لقد أطالت الحكومة الإسرائيلية بشكل مؤلم حياة آخر المحتجزين، والجمهور وحده قادر على إيقاف هذه الدوامة المدمرة من السيطرة. قد تكون فعاليات الاحتجاج التي تُقام لإحياء ذكرى 600 يوم من الحرب في جميع أنحاء البلاد بداية فصل أخير أكثر ملاءمة، وصفحات أخيرة من القبول والعزاء، وربما بداية جديدة أيضًا.

* * *

موقع واينت: يقدم لنا الوزير كيش مفارقة قاتمة

بقلم آفي شيلون

يُثير قرار وزير التعليم يوآف كيش زيادة عدد الساعات المخصصة للدراسات اليهودية والتراثية في المدارس الحكومية ردود الفعل المتوقعة: فمن جهة، هناك من يخشى ما يُسمى "التدين" وتعزيز المحتوى التراثي على حساب دراسة مواد أكثر فائدة لمستقبل الأطفال، حسب قولهم - وقد أعربت قيادة أولياء الأمور الوطنية عن احتجاجها بالفعل. ومن جهة أخرى، يرى أتباع كيش في البرنامج ما أسماه الوزير بحماس "استعادة الهوية اليهودية".

لكن النقاش الحقيقي يجب أن يكون مختلفًا: معرفة التراث التاريخي أمر مهم، وفي الواقع، يكمن أحد أهداف أي نظام تعليمي، في كل بلد، في تكوين الهوية الوطنية - والتي في الحالة اليهودية، حيث يتشابك الدين والأمة، تشمل أيضًا الهوية الدينية. لكن السؤال، بالطبع، هو: أي نوع من اليهودية يريد النظام التعليمي تعليمه؟ وهنا تكمن نقطة ضعف كيش.

في النهاية، لا يوجد شيء أكثر تنوعًا وتعددية من اليهودية. في اليهودية، نجد وصية رجم كل من لا يحفظ السبت، وفيها نجد مهد فكرة أن جميع البشر متساوون وأن لهم حقوقًا طبيعية باسم القانون الذي خلق بموجبه الإنسان على صورة الله. كل إنسان.

ويمكننا أيضًا أن نأخذ من اليهودية وصية محاربة عماليق حتى هلاكه لمحو ذكراه، لأنه يُشكل الشر المطلق. وبالفعل، منذ السابع من أكتوبر، يرى الكثيرون أن حرب غزة ضرورة مماثلة. من ناحية أخرى، وكما أوضح مؤخرًا موشيه لافي، المحاضر في التلمود بالجامعة العبرية، فإن الحكماء أنفسهم قرروا أن عماليق - أي الشر - مُشتت بين جميع أمم العالم، وبالتالي لا يمكن نسب الشر إلى عدو واحد مُحدد. بمعنى آخر، خشي الحكماء من تسمية جماعة مُحددة بـ "عماليق".

اليهودية، وهذه مجرد أمثلة بارزة، هي مجموعة معرفية غنية ومتنوعة يُمكن استخلاصها من هنا وهناك. لكلٍ منا أن يختار اليهودية التي يريد تعزيزها، وهذا أحد أسباب صمود اليهودية لآلاف السنين. وهنا تحديداً تكمن مسؤولية وزارة التعليم: التأكيد على البُعد اليهودي الذي يُمكن من الاندماج والتسامح، مع الحفاظ على تفردنا الوطني - وليس العكس.

مع ذلك، فإن خطة كيش، المسماة "جذور - الخطة الوطنية للهوية اليهودية والصهيونية"، تثير الشكوك لمجرد إعلانها أن هدفها هو إحداث "تغيير جذري يُحوّل الهوية اليهودية من امتياز إلى واجب". الحقيقة المعاكسة هي الصحيحة: الهوية مسألة خاصة، ولا يُمكن فرضها ولا ينبغي أن تكون "إلزامية". يمكن للإنسان أن يختار التماهي مع من يشاء، وأن يُشكّل هويته كما يشاء. ففي النهاية، خُلِق على صورة الله. ليس عبداً.

علاوة على ذلك: تتفاخر كيش بتكثيف دروس الكتاب المقدس. لكن الكتاب المقدس متنوعٌ أيضاً في قصصه ورسائله، والسؤال هو أيُّ الإصحاحات والأسفار ستُختار منه؟ يُمكن للمرء أن يتعلم عن فتوحات يشوع، وضرورة إبادة الشعوب الأخرى لاستيطان الأرض. ومع ذلك، يُمكنه أن يتعلم أخلاق الأنبياء وطموحهم ليكونوا نوراً للأمم. إن التوجه الذي يقوده كيش، وهذا واضحٌ في ربطه الطبيعي بين الصهيونية واليهودية، ليس ثورةً في الواقع، بل هو بالأحرى الحفاظ على التصور السائد لدى العامة. يهوديته أرثوذكسية بحتة، تُعطي الأولوية للكتاب المقدس على التلمود، لأنه من خلال الكتاب المقدس يُمكن للمرء أن يتعلم المزيد عن الصلة بالأرض. في الواقع، يُقدم لنا كيش مفارقة قائمة: كلما زادت دروس التراث التي يتعرض لها الطلاب، كلما انحصرت يهوديتهم في جانبها القومي البسيط.

* * *

موقع واينت: التهديد السوري بفضل ترامب

بقلم مايكل أورين

يُشكل قرار الرئيس ترامب رفع العقوبات عن سوريا والاعتراف بنظام أحمد حسين الشرع (أبو محمد الجولاني) تحديات خطيرة لإسرائيل على المديين القريب والبعيد. على المدى القريب، يعني هذا أن واشنطن تدعم حاكماً يُهدد حلفاءنا الدروز. على المدى البعيد، والأخطر من ذلك، أن احتضان أميركا لدمشق قد يُضغط على إسرائيل للتخلي عن مرتفعات الجولان.

مرتفعات الجولان في أيدينا منذ ما يقرب من 60 عاماً. ضمها مناحيم بيغن عام 1981، واعترف الرئيس ترامب بالسيادة الإسرائيلية عليها عام 2019. تُعد مرتفعات الجولان جزءاً لا يتجزأ من أرض إسرائيل، وهي غنية بالمواقع اليهودية التاريخية، بما في ذلك ثلث المعابد اليهودية القديمة المكتشفة حتى الآن. على الرغم من كل هذا، لا يزال يعيش فيها حتى يومنا هذا ما يزيد قليلاً عن 25,000 إسرائيلي. أدى فشل الحكومات الإسرائيلية في زيادة هذا العدد بشكل ملحوظ - بل وفي جعل الجولان جزءاً لا يتجزأ من إسرائيل - إلى محاولات متكررة للضغط على إسرائيل للتخلي عنه مقابل السلام مع سوريا.

تلاشى هذا الخطر بعد مارس/آذار 2011 مع اندلاع الحرب السورية. وأوضح خطر امتداد هذا الصراع إلى إسرائيل والأردن والخليج أن الجولان يجب أن يبقى في أيدي إسرائيل. كانت هذه هي النقطة التي شددت عليها في مناقشاتي في البيت الأبيض وفي جهودي - التي تكللت بالنجاح في النهاية - للحصول على اعتراف أميركي بسيادتنا.

نعلم من التاريخ، بدءاً من المستوطنات الصهيونية التي أُقيمت في النقب قبل قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة، أن الأماكن التي استوطن فيها الإسرائيليون ظلت جزءاً من إسرائيل. ولكن حتى في ذلك الوقت، كنت أعلم أن الحرب ستنتهي في مرحلة ما، وسيتجدد الضغط على إسرائيل للتخلي عن الجولان. ولتحقيق هذه الغاية، أنشأت في الكنيست "جماعة تنمية الجولان". وكان هدفها استقطاب 10,000 إسرائيلي سنويًا على مدى عشر سنوات، وتزويدهم بالبنية التحتية والمواصلات وفرص العمل.

للأسف، لم تحظ المبادرة من الحكومة إلا بتأييدٍ لفظي. أعلن رئيس الوزراء نتنياهو عن إنشاء مرتفعات ترامب عام 2019، ولكن بعد ست سنوات، لا يزال عدد سكانها ضئيلاً. تعهد رئيس الوزراء بينيت بمضاعفة عدد سكان مرتفعات الجولان أربع مرات خلال عقد من الزمن، لكن حكومته لم تصمد طويلاً بما يكفي للوفاء بوعدها. اليوم، يتحدث الرئيس ترامب عن ضم سوريا إلى اتفاقيات إبراهيم. سيكون هذا بالتأكيد تطوراً مرحباً به، ولكنه بالتأكيد سيكون له ثمن.

نعلم من التاريخ، بدءاً من المستوطنات الصهيونية التي أُقيمت في النقب قبل قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة، أن الأماكن التي استوطنها الإسرائيليون ظلت جزءاً من إسرائيل. من المستحيل اليوم معرفة ما إذا كانت سوريا ستعود إلى الفوضى أو ما إذا كانت الشريعة ستصمد وتسمى إلى تحقيق السلام. في كلتا الحالتين، يجب على إسرائيل أن تتحرك الآن وبحزم؛ فمع مراعاة مختلف السيناريوهات اليوم بعد غزة، يجب علينا تنفيذ الخطوة المسؤولة الوحيدة المتمثلة في جعل مرتفعات الجولان بأكملها ملكاً لنا إلى الأبد.

* * *

كالكايسست: تعليق: يُعيّن نتنياهو مرشحين لا دور لهم سوى تأجيل الانقلاب

بقلم موشيه غورلي

خلال محاكمته في قضية "ملفات العفاريت"، كرّر نتنياهو مراراً وتكراراً المبدأ الذي تعلمه من الرئيس الأميركي رونالد ريغان: السياسة هي الأفراد، والأفراد هم السياسة. كان هدفه: إذا أردت تغيير السياسة، فاستبدل الشعب. كان يُراد تلقّي هذا الدرس من شاؤول إلفيتش اليميني الذي اشترى وسيلة إعلام يسارية: تريدون تغيير التوجه اليساري (وعداي تجاهي) لموقع "واللا"، فاستبدلوا المحررين والكتاب. وقد أعرب نتنياهو مراراً عن خيبة أمله من ضعف إلفيتش في تنفيذ ما طُلب منه - تغيير الكادر لتغيير السياسة. والآن يريد نتنياهو أن يُري إلفيتش كيفية القيام بذلك على النحو الصحيح: من خلال سلسلة من التعيينات على مستوى الحكومة بأكملها.

يمكن تنفيذ الانقلاب بطرق عديدة. فالطريقة القديمة والتاريخية التي يستولي بها الجيش على السلطة لم تعد ذات صلة في إسرائيل. لذلك، تبقى الأساليب النظيفة قائمة. تأجيل "ديمقراطي" للانتخابات، واستغلال الأغلبية البرلمانية لتمرير تشريعات قمعية ذات روح ديمقراطية ونقل صلاحيات إلى الحكومة. وبالطبع، استبدال الكادر.

لا يزال الانقلاب التشريعي يُشكّل عقبة أمام الحكومة. طالما وُجد قضاة قادرين على إلغاء قانون، بل وحتى قانون أساسي، أو تفسيره وفقًا لغايات "يهودية وديمقراطية"، فإن تأجيل الانتخابات سلاحٌ مُدمرٌ حتى الحكومة الحالية ستُفكر مليًا في استخدامه. مع أن هناك تشريعاتٍ تُحاك بقوةٍ هناك، ستُصعّب على الأحزاب العربية الترشح، أو تولي رئاسة لجنة الانتخابات المركزية، وتمنع الطعن في قراراتها أمام محكمة العدل العليا. على أي حال، يُعدّ نظام التعيين حاليًا ضمن طريقٍ لتحقيق الانقلاب، بمعنى إخضاع المستويات التنفيذية للحكومة.

تُعدّ أحدث مثالين لديفيد زيني ويهودا كوهين بشري سارة لطبيعة وأسلوب التعيين: تحديد أشخاصٍ مطيعين يُمكن توقع ولائهم والثقة بهم. أما "المكافأة" فهي تعارضٌ مُبهجٌ مع تعليمات المستشار القانونية للحكومة، التي تُصرّ بدورها على اتباع الإجراءات السلمية ومنع تضارب المصالح. وهذا حتى قبل أن نصل إلى المؤهلات والمهنية وحتى درجة معينة من الحنكة السياسية، على الأقل درجة توازن بين الولاء للملك والولاء للمملكة.

عند الحديث عن التعيينات، من المهم تحديد أهم الأهداف للحكومة التي تسعى إلى الإطاحة بالنظام. أولاً وقبل كل شيء، النظام القضائي. ولهذا السبب تُكرّس معظم الجهود لمهاجمة الرئيس الأعلى والمستشار القانوني للحكومة. وهكذا بدأت عملية إقالة غالي بهار-ميارا. وهكذا أُعلن عن "عدم الاعتراف" بإسحاق عميت.

تُسفر هذه الحرب الشخصية عن ثمن باهظ لا يُطاق، إذ تُسحق الشرعية والثقة العامة بالقضاء ومجلس الدولة، اللذين من المفترض أن يُرسّخا سيادة القانون في الحكومة.

تبدأ بسيل من التهم التي يُلقها عليهم الوزراء وأعضاء الكنيست. وتستمر بتصريحات متكررة بأن مجلس الدولة والرئيس مُجرمان يتصرفان على نحوٍ مخالف للقانون. وسينتهي الأمر، لا قدر الله، بمخالفة أحكام المحاكم، أو بأزمة دستورية، أو بإعادة ترتيب العلاقات بين السلطات: من الآن فصاعدًا، تصبح الحكومة، وليس محكمة العدل العليا أو مجلس الدولة، هي الجهة المُصرّح لها بتفسير القانون. انتهى الأمر. هذا استبدادٌ ودكتاتورية. هذا هو معنى إلغاء فصل السلطات وتنصيب السلطة التنفيذية، أي الحكومة، حاكمًا وحيدًا.

كان رئيس المحكمة العليا، إسحاق عميت، هو من أشار إلى أن "الديمقراطية تموت في خطوات صغيرة". وفي جلسة استماع في المحكمة العليا، ألغى إلغاء مبرر المعقولية، وهو مثال على السلطة التي لا تزال تتمتع بها المحكمة لكبح التشريع. في قضية رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك)، يُعاني النظام القانوني في مجال التعيينات. وهنا أيضًا، تُواجه الحكومة عميت والحاخام ميارا.

ملاحظة أخيرة: نحن نتعامل مع التعيينات في الخدمة العامة. لكن نتناهاهو يُعلن ويُحاول تحقيق انقلاب ليس فقط بتعيين زيني أو كوهين، بل هو مُنفذٌ بالفعل بتعيين وزراء مثل ريف ليفين، وشلومو كيري، وإيتامار بن غفير، ويواف كيش. إذا كان هؤلاء هم الوزراء، أيها المسؤولون المنتخبون، فأئني موظفين حكوميين يُفترض بنا أن نتوقع منهم؟ بدأ الانقلاب باتفاقيات الائتلاف،

واستمر بتعيين الوزراء، وخطاب وزير العدل "الإصلاحي"، وكل شيء آخر: التشريعات، والتعيينات، وخطر الانتخابات - ما هو إلا نتائج متوقعة وطبيعية لهذه الحكومة.

* * *

تاييمز أوف إسرائيل: ما فعلناه، ولماذا؟: قيل لنا إن النصرات وشيگا. قيل لنا إن النصر الكامل يعني الدمار الشامل

بقلم راؤول ووتليف

جاءوا إلينا. في أسرتنا، في منازلنا. قتلونا، واغتصبونا، وأسرونا. فأقسمنا على تدمير غزة وتحويلها إلى "مدن خراب". لكن السابع من أكتوبر غير كل شيء، وكان علينا أن نضمن ألا يتكرر ذلك.

ثم ضربناهم بقوة هائلة، سيوفاً من حديد مسلولة بحملات قصف متواصلة على غزة. غزو بري واسع النطاق. كان لا بد من تدمير حماس، وإعادة رهائننا إلى ديارهم.

ثم قطعنا الكهرباء والوقود والماء والغذاء. قيل لنا إن حماس تسيطر على البنية التحتية، وأن الضغط هو وسيلتنا الوحيدة لتأمين إطلاق سراح رهائننا.

ثم طلبنا من أكثر من مليون شخص الفرار من منازلهم. قيل لنا إننا بحاجة لحمايتهم من القتال مع حماس، وأننا بحاجة إلى حرية العمل بأمان.

ثم ضربنا قوافل العائلات التي تُخلي نفسها على الطرق التي طلبنا منهم سلوكها. قيل لنا إن حماس تتحرك مع المدنيين، وكان من المستحيل معرفة من ينقل الأسلحة.

ثم قصفنا مبانٍ سكنية بأكملها في مدينة غزة، ثم في خان يونس، ثم في بيت حانون. قيل لنا إن حماس تختبئ في المباني السكنية، وحُذِر المدنيين من المغادرة.

ثم ضربنا مدنيين في جباليا، والنصيرات، والزيتون. قيل لنا إن هناك أهدافاً ذات قيمة عالية قريبة، وأن استخدام حماس للدرع البشرية أجبرنا على اتخاذ خيارات صعبة لحماية أرواح الإسرائيليين.

ثم ضربنا منازل كانت عائلات بأكملها تلجأ إليها. قيل لنا إن المنازل كانت بجوار أنفاق، وأننا كنا نستهدف بنية حماس التحتية.

ثم ألقينا قنابل على مخيمات في رفح حيث طلبنا من النازحين المغادرة. قيل لنا إن أحد قادة حماس كان هناك، وأن استخباراتنا وجهت الضربة لتقليل الخسائر.

ثم قلنا إن العدد الإجمالي الهائل للقتلى مبالغ فيه. جاءت الأرقام من حماس، وقيل لنا إنهم يكذبون لتشويه سمعتنا.

ثم قصفنا مستشفى الشفاء وهاجمناه وحولناه إلى أنقاض. قيل لنا إن مركز قيادة حماس كان في الأسفل، وأنهم المسؤولون عن تحويل المستشفيات إلى ساحات قتال.

ثم قصفنا مدرسة الفاخورة التي كانت تؤوي الأطفال. وقيل لنا إن الإرهابيين كانوا يطلقون الصواريخ بالقرب منها، وإن المبني كان يُستخدم كدرع.

ثم دمرنا الجامعة الإسلامية في غزة وجميع الجامعات الأخرى. وقيل لنا إنهم كانوا يدرّبون مهندسي حماس ويعلمون الجيل القادم الإرهاب.

ثم قتلنا عمال إغاثة من مطبخ وورلد سنترال، ومئات آخرين من منظمات إغاثة أخرى. قيل لنا إن ذلك كان خطأً، وفي الحروب تحدث أخطاء مأساوية.

ثم أطلقنا النار على 14 مسعفاً من الهلال الأحمر ودفنناهم مع سياراتهم. قيل لنا إن سيارات الإسعاف استُخدمت لتهديب الإرهابيين، ووعدنا بالتحقيق.

ثم منعنا دخول المواد الغذائية والمساعدات إلى غزة. قيل لنا إن حماس كانت تسرق الطعام وتستخدمه للسيطرة على سكان غزة، وأنها بحاجة إلى وسيلة للضغط عليهم بشكل أكبر لإطلاق سراح المحتجزين.

ثم رفضنا التقارير عن احتمال حدوث مجاعة. وزارة الصحة في غزة تُدار من قبل حماس، وقيل لنا إنه لا يُمكن الوثوق بأي شيء مما يقولونه.

ثم ركبنا عربات جدعون عائدين لإتمام المهمة. قيل لنا إن النصر، أخيراً، وشيك.

وهكذا سوّينا حياً تلو الآخر بالأرض، وما تبقى من الباقي. لأنه قيل لنا إن النصر الكامل يعني دماراً شاملاً.

ثم لم يبقَ شيء يُهدم. لا شيء سوى مدن الخراب. وصدقتُ كل تبرير قيل لنا، حتى اختفى كل شيء.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: ألمانيا تهدد باتخاذ "خطوات" ضد إسرائيل بشأن غزة وتكثف انتقاداتها للحرب

صعد قادة ألمانيا يوم الثلاثاء من لهجتهم تجاه إسرائيل بشكل ملحوظ، إذ انتقد المستشار الألماني فريدريش ميرتس الغارات الجوية المكثفة التي يشنها الجيش الإسرائيلي في غزة، بينما حذر وزير الخارجية يوهان فاديفول من أن برلين ستبحث قريباً اتخاذ "خطوات" ضد إسرائيل بسبب ما وصفه بوضع "لا يحتمل" في غزة.

وقال ميرتس في توركو بفنلندا "لم تعد الضربات العسكرية المكثفة التي يشنها الإسرائيليون في قطاع غزة تنم عن أي منطق بالنسبة لنا. كيف تخدم (هذه الضربات) الهدف المتمثل في مواجهة الإرهاب." وأضاف: "أنا لست من أول من قال ذلك... لكن بدا لي وما زال يبدو أن الوقت قد حان لأقول علناً — ما يحدث حالياً لم يعد بالإمكان فهمه."

وقال إنه يعتزم إجراء اتصال هاتفي مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو هذا الأسبوع بشأن الوضع في غزة. ولم يرد ميرتس على سؤال حول صادرات الأسلحة الألمانية إلى إسرائيل، وقال وزير الخارجية الألماني يوهان فاديفول في مؤتمر صحفي

إن هذه مسألة تخص مجلس الأمن الذي يترأسه ميرتس والذي تُعقد اجتماعاته بصورة سرية. وتُمثل هذه التصريحات تحوُّلاً كبيراً في لهجة برلين، وهي من أبرز داعمي إسرائيل في أوروبا. لكن الحرب على حماس في غزة أثرت سلباً على العلاقات، إذ تحاول ألمانيا بعناية أن توازن بين دعم حق إسرائيل في الوجود والدفاع عن النفس، والدعوة في الوقت نفسه لاحترام حقوق الفلسطينيين وحمايتهم بموجب القانون الدولي.

وقال فاديفول الثلاثاء إنه سيتحدث مع نظيره الإسرائيلي جدعون ساعر، مشدداً على أنه من غير المقبول أن يفتقر سكان غزة إلى الغذاء والدواء. وقال في حديثه لإذاعة (دبليو.دي.آر): "التزامنا بمكافحة معاداة السامية ودعمنا الكامل لحق دولة إسرائيل في الوجود والأمن يجب ألا يتم استغلاله في الصراع والحرب التي تُشن حالياً في قطاع غزة." وأضاف "نحن الآن في مرحلة يتعين علينا فيها أن نفكر بعناية فائقة في الخطوات الإضافية التي يجب اتخاذها"، دون ذكر مزيد من التفاصيل.

وأقر رون بروسور السفير الإسرائيلي لدى برلين بالمخاوف الألمانية اليوم الثلاثاء لكنه لم يدل بتعليقات. وقال بروسور لشبكة زد.دي.إف "عندما يثير فريدريش ميرتس هذا الانتقاد لإسرائيل، فإننا ننصت جيداً لأنه صديق."

وفي وقت لاحق الثلاثاء، وصفت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين القصف الإسرائيلي على مدرسة تؤولي نازحين في غزة بالعمل "البعيظ"، وذلك أثناء اتصال هاتفي مع ملك الأردن عبد الله الثاني. وقالت فون دير لاين، بحسب ما جاء في نص المحادثة الذي نشرته المفوضية، إن "تكثيف العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة واستهداف البنية التحتية المدنية، بما في ذلك مدرسة تستخدمها العائلات الفلسطينية النازحة كملجأ، والتسبب بمقتل مدنيين بينهم أطفال، هو أمر بغيظ."

وكان الجيش الإسرائيلي قد صعّد عملياته في غزة خلال الأيام الأخيرة، ضمن ما وصفه بدفعة جديدة لتدمير حماس. ودعا إلى إخلاء المدنيين من مناطق واسعة من القطاع، بما في ذلك مدينتي رفح وخان يونس بالكامل. كما بدأ مؤخراً بالسماح بدخول كميات محدودة من المساعدات إلى غزة بعد أن أغلق المعابر في مطلع مارس عقب فشل مفاوضات الرهائن، في محاولة للضغط على الجماعة المسلحة.

وقالت المنظمة الدولية للهجرة، المدعومة من الأمم المتحدة، الثلاثاء إن الهجمات الإسرائيلية على غزة تسببت في نزوح قرابة 180 ألف شخص قسراً خلال 10 أيام فقط حتى 25 مايو. وعبر بيان صادر نيابة عن المجموعة العالمية لتنسيق وإدارة المخيمات عن القلق العميق وندد بالهجمات المباشرة على مراكز الإيواء التي وصفها بأنها أصبحت "شائعة." وخلال الهدنة السابقة، تمكن نحو نصف مليون فلسطيني من العودة إلى منازلهم، لكن "لكن هذا التقدم الهش تلاشى مع استئناف العمليات العسكرية"، قالت المنظمة.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: قصة من الداخل: المزيد من المنظمات تكافح معاداة السامية المتصاعدة. ولكن كم عدد المنظمات التي نحتاجها؟

بقلم زيف ستوب

قُتل يارون ليشينسكي، باحث مساعد في القسم السياسي بالسفارة الإسرائيلية، وشريكته سارة لين ميلغريم، وهي عضو في الطاقم الإداري بالسفارة، بالرصاص في 21 مايو/أيار أثناء مغادرتهم فعالياتاً سنويةً للدبلوماسيين اليهود الشباب في متحف العاصمة اليهودي في واشنطن العاصمة.

توجه إلياس رودريغيز، المتهم بجريمة القتل المزدوجة، إلى الشرطة في موقع الحادث بعد إطلاق النار على الزوجين الشابين، وقال لهم: "فعلتُ ذلك من أجل فلسطين، فعلتُ ذلك من أجل غزة"، وفقاً لوثيقة قضائية قُدمت يوم الخميس.

في حين لم يُحاكم رودريغيز بعد، اعتبرت المدعية العامة الأمريكية بامبلا بوندي أن جرائم القتل كانت بوضوح جريمة كراهية مدفوعة بمعاداة السامية: "لا مكان لهذا العنف الوحشي والمعادي للسامية في بلدنا أو في أي مكان في الحضارة"، قالت بوندي.

عقب إطلاق النار، ومن بين بيانات الحداد والغضب، أصدر يديديا ستيرن، رئيس معهد سياسة الشعب اليهودي (JPP)، دعوةً لدولة إسرائيل لإنشاء هيئة لمكافحة معاداة السامية. ومع ذلك، فإن دعوته، كغيرها من الدعوات التي أعقبت حوادث مروعة مماثلة من العنف المعادي للسامية على مستوى العالم، تتجاهل حقيقة وجود مثل هذه الهيئات الحكومية الإسرائيلية بالفعل - إلى جانب عشرات المنظمات اليهودية والحكومية الأخرى المخصصة لمكافحة معاداة السامية حول العالم.

بعد أن كان مجال العمل الدعائي اليهودي يهيمن عليه عدد قليل من المنظمات الكبيرة - أبرزها رابطة مكافحة التشهير (ADL) في الولايات المتحدة - أصبحت مكافحة معاداة السامية الآن مصفوفة معقدة من جماعات المصالح ذات الأشكال والأحجام المختلفة، وغالبًا ما تتداخل مهامها وتتبادل رسائل متناقضة.

عقدت وزارة الخارجية هذا الأسبوع مؤتمراً دولياً حول معاداة السامية بالتزامن مع التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست (IHRA)، بمشاركة متحدثين وأهداف بدت أحياناً وكأنها تستجيب - أو تتنافس - مع مؤتمر وزارة الشتات المثير للجدل حول معاداة السامية الذي عُقد قبل شهرين.

مؤخراً، وفي غضون أسبوعين، نُشرت تقارير ضخمة حول معاداة السامية من قبل رابطة مكافحة التشهير (ADL)، وجامعة تل أبيب، ووزارة الشتات الإسرائيلية، ومنظمة StandWithUs، وحركة مكافحة معاداة السامية، كلٌ منها ببيانات مختلفة، وأحياناً باستنتاجات متناقضة. تُضاف هذه التقارير إلى عدد لا يُحصى من التقارير الأخرى التي تُوثق النمو الهائل للحوادث المعادية للسامية في جميع أنحاء العالم خلال الأشهر التسعة عشر الماضية من حرب غزة. تُبدي مصادر في العالم اليهودي قلقها من أن الرسائل المتناقضة من كلا جانبي الطيف السياسي تُطغى على بعضها البعض، ما يحد من فعاليتها. كما يُسود قلق من أن بعض المنظمات قد تكون أكثر اهتماماً بالظهور بمظهر المنشغلة بمانحها من إحداث تأثير فعلي. ويتساءل آخرون عما إذا كان هذا الكم الهائل من المنظمات ذات الأجندات الخاصة يضر بالقضية اليهودية.

يقول ألفين روزنفيلد، مدير مركز دراسات معاداة السامية المعاصرة بجامعة إنديانا: "يسألني كثيرون، بمن فيهم بعض اليهود، عن سبب وجود هذا العدد الكبير من المعاهد والوكالات المختلفة لمكافحة معاداة السامية". ويضيف: "هناك شعور بأن العديد من جهودهم تفتقر إلى الهدف الاستراتيجي. في غضون ذلك، وعلى الرغم من جهودهم، تستمر معاداة السامية في الارتفاع، دون أي مؤشر على التباطؤ".

يُضاف إلى ذلك عامل مُعقّد آخر: فقد تغيرت طبيعة معاداة السامية حول العالم منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، كما تقول ميغال كوتلر-فونش، المبعوثة الخاصة لإسرائيل لمكافحة معاداة السامية. مع ذلك، لم تتطور العديد من المنظمات المُكرّسة لمكافحة معاداة السامية لتعكس الواقع الجديد.

بينما يتحدث مسؤولو الأمن عن خوض إسرائيل حربًا على سبع جهات (إيران، غزة، لبنان، اليمن، سوريا، العراق، والصفية الغربية)، قالت كوتلر-فونش لصحيفة تايمز أوف إسرائيل: "علينا أن ندرك أن معاداة السامية هي الجهة الثامنة، وأن نتعامل معها استراتيجيًا كأى جهة أخرى". وأضافت: "إذا كان هناك من لا يزال يُدافع عن إسرائيل بنفس الطريقة التي كان عليها قبل فظائع السابع من أكتوبر، فهو لا يُدرك التحول الذي حدث".

عُيّنَت كوتلر-فونش مبعوثةً إسرائيليةً لمعاداة السامية من قِبَل وزارة الخارجية في سبتمبر 2023، قبل ثلاثة أسابيع فقط من بدء حماس حربها المستمرة ضد إسرائيل. في تلك المرحلة، كان هدفها صياغة خطة دولية شاملة لمكافحة معاداة السامية في جميع أنحاء العالم. سيُشمل ذلك تحديد المنظمات القائمة ومبادراتها، ونشرها لتحقيق أقصى قدر من التأثير وتقليل التداخل.

لم يحدث ذلك قط، إذ أربكت الحرب كل شيء، على الرغم من أن كوتلر-فونش لا تزال تدعو المنظمات اليهودية إلى تشكيل جهة موحدة. في غضون ذلك، لم يكن عدد الكيانات حول العالم المُكرّسة لمكافحة معاداة السامية بهذا الحجم، أو كما يقول البعض، بهذا الاضطراب.

قال آبي فوكسمان، المدير الوطني السابق لرابطة مكافحة التشهير: "ليس من الصعب فهم سبب ظهور هذا العدد الكبير من المنظمات التي تكافح معاداة السامية في السنوات الأخيرة".

يسعى اليهود إلى السلامة والأمان في وقت تتزايد فيه معاداة السامية، سواءً عبر التحرش الإلكتروني أو الاعتداءات الجسدية على اليهود والمؤسسات اليهودية، بشكل كبير في جميع أنحاء العالم. وقد أفادت رابطة مكافحة التشهير مؤخرًا بتسجيل رقم قياسي بلغ 9354 حالة معاداة للسامية من التحرش والتخريب والاعتداء في الولايات المتحدة عام 2024، أي ما يعادل أكثر من حالة واحدة كل ساعة. وقد أفادت الجاليات اليهودية في فرنسا والمملكة المتحدة وأستراليا وجنوب إفريقيا ودول أخرى بارتفاعات مماثلة.

وقال فوكسمان: "نعيش في ديمقراطية، ولا يمكن لأحد أن يمنع أحدًا من تأسيس منظمة". وأضاف: "هناك أموال متاحة أكثر من أي وقت مضى، بما في ذلك المتبرعون الكبار الذين، إذا لم يعجبهم أسلوب العمل في منظمة ما، سيؤسسون منظماتهم الخاصة".

إن وجود المزيد من المنظمات التي تكافح الكراهية ضد اليهود يسمح باتباع مناهج مختلفة في التعامل مع المشكلة، مع التركيز على التعليم، والمناصرة القانونية، وبناء المجتمع، والتحالف مع الأقليات الأخرى، وجوانب أخرى. ويُحَقِّز تصاعد الكراهية الرغبة في تبني مناهج جديدة. قبل خمسة عشر عامًا، عندما افتتح روزنفيلد معهده لدراسة معاداة السامية في جامعة إنديانا، لم يكن هناك سوى برنامج واحد آخر من هذا القبيل في الولايات المتحدة، في جامعة بيل، على حد قوله. وأشار إلى أنه "منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، هناك الكثير من جمع التبرعات الطموحة لبرامج مماثلة في جامعات أخرى".

بشكل عام، قال فوكسمان إن هناك أربع منظمات رئيسة تقود المعركة ضد معاداة السامية في الولايات المتحدة -رابطة مكافحة التشهير، واللجنة اليهودية الأمريكية، ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الكبرى، والاتحادات اليهودية في أميركا الشمالية، بالإضافة إلى العديد من المنظمات الجديدة ذات "القضية الواحدة" التي تأسست في السنوات الأخيرة استجابةً لتصاعد معاداة السامية. وفي العديد من البلدان الأخرى، توجد منظمات تمثل احتياجات المجتمع اليهودي المحلي.

في الوقت نفسه، ظهرت مجموعة كبيرة من المنظمات الأصغر حجمًا، ليس لجميعها أهداف واضحة أو قابلة للتحقيق. يعمل بعضها بشكل رئيس في مجال وسائل التواصل الاجتماعي، أو يستهدف قطاعات محددة يعتقد أنها غير مُلباة. ذكر روزنفيلد عددًا من المنظمات الأصغر حجمًا التي رأى أنها تُقدم عملاً متميزًا في الجامعات الأمريكية، بما في ذلك مبادرة أمشا، ومركز برانديز، وشبكة المشاركة الأكاديمية. كما أشار إلى الجهود العالمية التي تبذلها حركة مكافحة معاداة السامية لمعالجة مشاريع لا تُقدم عليها منظمات أخرى، مثل العمل مع رؤساء بلديات مدن مختلفة لمكافحة الكراهية في المراكز الحضرية.

لم يُبد أيُّ من المصادر التي تحدثت معها صحيفة تايمز أوف إسرائيل استعدادًا لانتقاد أي منظمة على حدة لعدم فعاليتها. إلا أن ما اتفقوا عليه جميعًا هو أننا لسنا بحاجة إلى مزيد من العمل لجمع البيانات ووصفها. بالإضافة إلى صدمة تفاهق معاداة السامية، قال فوكسمان إن أحد أسباب ظهور العديد من المنظمات الجديدة هو أنه منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، أعرب العديد من اليهود عن استيائهم من الطريقة التي تعاملت بها المنظمات اليهودية العريقة مع تداعيات الهجوم.

خلال الستين عامًا الماضية، دأبت منظمات مثل رابطة مكافحة التشهير على مكافحة معاداة السامية بشكل رئيسي باستخدام استراتيجية الاحتواء، كما قال فوكسمان. وأضاف: "كان هناك إدراك بأن معاداة السامية لا يمكن القضاء عليها، ولكن كان بإمكاننا اتخاذ خطوات لاحتوائها والتأكد من عدم وجود عواقب سلبية لها".

وأضاف أنه خلال ثمانينيات القرن الماضي، عندما تولى فوكسمان قيادة رابطة مكافحة التشهير، كان وضع المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة أبسط بكثير، وكان اليهود الأمريكيون يتمتعون بقبول غير مسبوق تقريبًا في المجتمع الأوسع. وقال: "في بداياتي، حتى لو لم نكن نحب المنظمات الأخرى، لأننا كنا نناضل من أجل الحصول على نفس الأموال من المانحين، كنا نعمل معًا". "لم يكن هناك سوى أقل من اثني عشرة منظمة مهمة، وكان لدينا نوع من الفصل غير الرسمي بين الوظائف. كان لدينا جميعًا خبراتنا، وكنا جميعًا نعمل معًا عندما تطرأ مشكلة، مثل محنة يهود الاتحاد السوفيتي أو يهود إثيوبيا".

قال فوكسمان إن هذا النموذج كان ناجحًا في ذلك الوقت. "لقد نجحنا في كسر الحواجز التي واجهها اليهود في العديد من مجالات الحياة، من القبول الثقافي إلى النجاح في الحياة السياسية والأكاديمية والشركات. والحقيقة هي أنه منذ مقتل ليو فرانك عام 1913 وحتى إطلاق النار في كنيس شجرة الحياة في بيتسبرغ عام 2018، لم يُقتل سوى ثلاثة يهود في الولايات المتحدة لمجرد كونهم يهودًا. [وقُتل عدد آخر منذ ذلك الحين]. لكن جيل الشباب لا يُقدّر هذا التاريخ." لكن بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول، أقر فوكسمان بأن الأمور تغيرت، والناس يطالبون بنهج جديدة. وقال: "لم نفضل. العالم تغير". افترضت استراتيجية الاحتواء أننا نستطيع استخدام الحقيقة والكياسة لمحاربة الأكاذيب الكبيرة التي تسببت في الكراهية ومعاداة السامية. أما الآن، فلم يعد الرد على الأكاذيب بالحقيقة مجديًا، لأن الأكاذيب أشبه بتسونامي ينتشر في كل مكان عبر الإنترنت. عندما يُدمر احترام

الحقيقة، يفقد التعليم فعاليته في محاربة الأكاذيب. وتزايد الانقسامات السياسية يجعل التثقيف ضد الكراهية والجهل أكثر صعوبة من أي وقت مضى.

قال فوكسمان الذي سلّم قيادة رابطة مكافحة التشهير إلى رئيسها التنفيذي الحالي، جوناثان غرينبلات، عام 2015: "لم يعد هناك تعاون حزبي". وأضاف: "هناك حربٌ مستمرة بين اليهود من اليمين، بمن فيهم أولئك الذين يدعمون [الرئيس الأمريكي دونالد] ترامب، ومن ينتمون إلى اليسار التقدمي، وهم بعيدون كل البعد عن بعضهم البعض بشأن القضايا اليهودية، ويتحدثون لغاتٍ مختلفة. إنه لأمرٌ مؤسفٌ مدى اتساع الخلافات، وهذا ما يزيد من صعوبة القيادة. هناك حاجةٌ ملحةٌ لتضافر جهود المجتمع - أولاً لتوفير الأمن الفوري، ثم لاحتواء التضليل ونظريات المؤامرة والأكاذيب على الإنترنت".

أكد فوكسمان أهمية تحديد أهدافٍ في مكافحة معاداة السامية، وأعرب عن عدم ارتياحه لبعض المبادرات التي، كما قال، قد تُعيق قبول اليهود في المجتمع الأمريكي الأوسع. واستشهد بسجل رابطة مكافحة التشهير بشأن معاداة السامية في الجامعات الأمريكية كمثال. وقال: "لقد عملنا 50 عامًا لضمّ الشباب اليهود إلى جامعات رابطة اللبلاب، لأنها، سواءً شئنا أم أبينا، تفتح أبوابًا لتحقيق نجاح أكبر. إذا بدأنا بمنح درجات "د" و"ف" في جامعتي كولومبيا وهارفارد، فهل نريد أن نوصل رسالة مفادها أن اليهود لا ينبغي أن يلتحقوا بها؟"

وأضاف فوكسمان أن الاستراتيجية المستقبلية ينبغي أن تركز بشكل أكبر على التواصل مع مجتمعات أميركا اللاتينية. وقال: "يعتمد نجاحنا المستقبلي بشكل كبير على بناء علاقات معهم. نحن بحاجة إلى استراتيجية لذلك".

وتعتقد كوتلر-ونش، شأنها شأن فوكسمان، أنه من الضروري أن تتعاون المنظمات لوضع استراتيجية شاملة تحدد أهدافًا واضحة وتُبسط الجهود. وقالت: "نحن بحاجة إلى منصة دولية لوضع استراتيجية شاملة، بالإضافة إلى الاستراتيجيات الوطنية. هذا ليس أمرًا يمكن لأي منظمة بمفردها معالجته. إسرائيل مستعدة لقيادة وضع خطة. كل ما نحتاجه هو إشراك الجميع".

* * *

جيروزاليم بوست: هل "عربات جدعون" هي الاستراتيجية الصحيحة؟ - رأي

بقلم إريك ر. ماندل

بعد ثلاثة أسابيع فقط من 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، أعدت المخابرات العسكرية الإسرائيلية ورقة مفاهيمية تقترح نقل سكان غزة مؤقتًا إلى مصر لمواجهة آلة حرب حماس التي استُهيبت بها تمامًا. لقد تسللت حماس عمدًا إلى السكان، مستخدمةً إياهم كدروع بشرية، ولديها شبكة أنفاق جوفية متعددة الطبقات أطول من مترو لندن.

كتبتُ آنذاك أن أفضل طريقة للتعامل مع حماس هي السيطرة على قطاع غزة بأكمله ونزع سلاحه. والطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك هي نقل السكان مؤقتًا أولاً والسماح لهم بالعودة بعد تطهير المنطقة من حماس واستعادة الأمن.

وأضفتُ أنه يجب تقديم المزيد من الترغيب والترهيب لمصر لقبول الفلسطينيين، ويجب أن يكون لدى إسرائيل مخيم مؤقت للاجئين في النقب لمنح مصر بعض الغطاء لتوفير ملاذ آمن للمدنيين، كما فعلت إسرائيل عسكريًا ما كان عليها فعله.

للأسف، لم تُصغ إدارة بايدن إلى أيّ من ذلك، لعدم رغبتها في الضغط على مصر، وكانت في طريقها بالفعل لإبطاء نقل الذخائر إلى إسرائيل، وإبطاء وتيرة الحرب، وتهيئة الظروف لإسرائيل، ليس فقط لتكون أقل فعالية بكثير، بل ومُدانة من المجتمع الدولي لإطالة أمد الحرب.

الآن، تبدأ إسرائيل عملية "عربات جدعون"، التي تهدف إلى تفكيك قدرات حماس العسكرية والحكومية من خلال نقل 75 في المئة من سكان قطاع غزة خلال شهرين، والسيطرة على القطاع، حتى تتمكن إسرائيل من التعامل بفعالية مع مقاتلي حماس المتبقين، والانهاء من التعامل مع شبكة الأنفاق، التي كان يُعتقد في البداية أنها معقدة وخطيرة للغاية بحيث لا يمكن تفكيكها بالكامل.

ووفقًا لصحيفة وول ستريت جورنال، نقلًا عن مسؤول عسكري إسرائيلي، فإن إسرائيل "دمرت حتى الآن حوالي 25 في المئة من مئات الأميال من الأنفاق التي حفرتها حماس تحت غزة". هذا يعني أن 75 في المئة من الأنفاق لا تزال تعمل، والعديد منها في مناطق لم تهاجمها إسرائيل قط.

كنت أعلم أن إعطاء الأولوية لتدمير شبكة الأنفاق بأكملها لم يكن جزءًا من استراتيجية إسرائيل. ومع ذلك، عندما عرضت هذه المعلومات على المسؤولين الأميركيين والإسرائيليين، بدا أنهم غير مدركين.

كتب توم أوكونور، مسؤول السياسة الخارجية ونائب رئيس تحرير قسم الأمن القومي في مجلة نيوزويك، "لماذا تختلف عملية إسرائيل الجديدة في غزة؟". ووفقًا للمتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، المقدم. نداف شوشاني، في ما يتعلق بشبكة الأنفاق، يجب علينا "التأكد من إزالة بنيتها التحتية... أعتقد أن أحد الأمور التي شهدناها في بداية الحرب. لقد تحسنا كثيرًا مع مرور الوقت - لا أقول إننا لم نفعل ذلك، ولكننا تحسنا أيضًا - وهو إجراء عملية شاملة لحفر البنية التحتية تحت الأرض، والتأكد من أن هؤلاء الإرهابيين لا يختبئون أو يفرون للاختباء خلف المدنيين، ثم يتجمعون بمجرد مغادرتنا المنطقة."

علاوة على ذلك، هذا دليل على أن شبكة الأنفاق لم تكن من الأولويات خلال الأشهر التسعة عشر الماضية.

لدى إسرائيل الآن خطة نهائية لنقل المدنيين الفلسطينيين مؤقتًا إلى ثلاثة مواقع في غزة، تُشكّل 25 في المئة من مساحة القطاع. سيتمح هذا أخيرًا الجيش الإسرائيلي الوقت والمساحة لتطهير القطاع من حماس والتعامل مع شبكة الأنفاق بشكل نهائي. لا يزال يُعتقد أن جزءًا كبيرًا من كتائب حماس لا يزال سليماً، ويستخدم عشرات الأميال من شبكة الأنفاق كملجأ.

إدارة التوقعات الأميركية في الحرب

بينما تسعى الإدارة الأميركية المتعجلة إلى إبرام صفقات وانتصارات بسرعة، صرّحت إسرائيل بأن العملية ستستغرق شهرين. إدارة التوقعات أمرٌ أساسي، حتى لو تمكنت إسرائيل من تطهير 75 في المئة من قطاع غزة والسيطرة عليه خلال شهرين، وهو أمرٌ مستبعدٌ للغاية، فإن عملية التعامل مع الـ 25 في المئة المتبقية من الأراضي التي تختبئ فيها حماس بين السكان المدنيين النازحين لن تستغرق وقتًا أطول فحسب، بل سترتفع حصيلة القتلى المدنيين بشكل كبير.

من المرجح أن يكون الرئيس دونالد ترامب غير راضٍ عن هذه العملية المفتوحة. ومن المتوقع أن يضغط على إسرائيل لإنهاء العملية قبل الأوان التي ستتطلب على الأرجح سنوات، لا أشهرًا، من الاحتلال المستمر لمنع عودة حماس.

كثّف ترامب مؤخرًا جهوده لوقف إطلاق النار في غزة وتأمين إطلاق سراح الرهائن، مطالبًا ننتياهو بإنهاء الحرب "بأسرع وقت ممكن" و"إنهاءها". وقد طلب من إسرائيل الآن إبطاء هجومها لمنح مفاوضات الأسرى مع حماس مزيدًا من الوقت وفقًا لصحيفة جيزواليم بوست.

يعمل بشارة بحبح، وهو فلسطيني أميركي، نيابةً عن الإدارة الأميركية للتعامل مع حماس مباشرةً. لنفترض أنه، أو المبعوث الخاص ستيف ويتكوف، تفاوض على اتفاق مع حماس لإطلاق سراح جميع المحتجزين، لكنه طالب في المقابل بإنهاء هجوم إسرائيل والالتزام بالانسحاب من منطقتها العازلة حول غزة، بالإضافة إلى ممر فيلادلفيا. فهل يستطيع ننتياهو رفض طلب الرئيس الأميركي؟

قد تكون عملية "عربات جدعون" أخيرًا هي العملية المناسبة للتعامل بفعالية مع جيش حماس وبنيتها الحاكمة. لكن هل سيمنح ترامب العملية الوقت اللازم لنجاحها؟

* * *

جيزواليم بوست: الطريق إلى التطبيع يمر عبر إسرائيل - رأي

بقلم مردخاي كيدار

على مدار العشرين عامًا الماضية، شهدت العلاقات بين تركيا وإسرائيل تقلبات عديدة. ومع ذلك، فإن التدهور الحالي في العلاقات الدبلوماسية والتوترات المتزايدة بين الأتراك والإسرائيليين قد يكونان غير مسبوقين منذ الأيام الأخيرة لحكم الإمبراطورية العثمانية على أرض إسرائيل.

بعد فترة وجيزة من استئناف إسرائيل تعاونها مع تركيا بقيادة أردوغان، حدث في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، فتغير كل شيء. فجأة، بدا أن أنقرة قد نسيت مساعدة إسرائيل لها خلال الزلزال، وكذلك مشاريع خط أنابيب الغاز المشتركة بين البلدين. ورغم هجوم حماس الوحشي الذي شهد مجزرة بحق المدنيين الإسرائيليين بدم بارد، اختار أردوغان الوقوف إلى جانب حماس وسكان غزة.

في الأزمات الدبلوماسية السابقة بين إسرائيل وتركيا، كان الطرفان عادةً يتقاسمان اللوم. لكن هذه المرة، لم تفعل إسرائيل شيئًا لاستفزاز تركيا، بل اكتفت بشن حرب دفاعية لحماية أطفالها من عدو متعطش للدماء. شكّلت تلك اللحظة نقطة تحول في العلاقات الإسرائيلية التركية.

أوقف أردوغان الواردات من إسرائيل، وردًا على ذلك، علّق وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش الواردات من تركيا. لأكثر من عام وثلاثة أشهر، تفاقت المواجهة بين البلدين من خلال تصريحات علنية و"حرب اقتصادية" مستمرة. لكن كل شيء تغير في ديسمبر الماضي مع سقوط نظام بشار الأسد في سوريا. وفي مكانه، صعد أحمد الشرع، الزعيم السابق لجماعة

جبهة النصر المرتبطة بتنظيم القاعدة التي تم تغيير اسمها فيما بعد إلى هيئة تحرير الشام - وهي جماعة دعمتها تركيا بشكل منهجي على مر السنين.

مع صعود الشرع إلى السلطة، أصبحت سوريا فعليًا وكيلاً لتركيا. وفجأة، تشاركت إسرائيل وتركيا حدودًا بحكم الأمر الواقع، ما حوّل الخلاف الدبلوماسي إلى خلاف ينطوي على احتمالية خطيرة للمواجهة العسكرية.

التحالف الإسرائيلي الأذربيجاني

تقع أذربيجان في خضم هذا التوتر الجيوسياسي. تُعدّ تركيا أقرب حليف لأذربيجان، وغالبًا ما تُوصف علاقتهما بـ"أمة واحدة، دولتان". تدعم تركيا أذربيجان في العديد من القطاعات، وتعمل كـ"شقيقة كبرى" حامية لها.

في الوقت نفسه، تُعتبر إسرائيل أقوى صديق لأذربيجان، لاسيما في ظل مخاوفهما المشتركة من الاستفزازات والتهديدات الصادرة عن جمهورية إيران الإسلامية. ورغم أن التحالف الإسرائيلي الأذربيجاني بدأ كرد فعل على التهديد الفارسي، إلا أنه توسع منذ ذلك الحين ليشمل التعاون في مجالات الدفاع والعلوم والاتصالات والزراعة وغيرها.

ورغبةً منه في منع نشوب صراع بين أقرب حليفين له، بادر الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف بدعوة كل من أردوغان ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى قمة ثلاثية على أمل حل الخلاف. لكن للأسف، غالبًا ما يُعيق الواقع الدبلوماسية، فقد رفض أردوغان السماح لطائرة نتنياهو بالتحليق فوق المجال الجوي التركي في طريقها إلى باكو.

لم يُفوّض هذا جهود علييف للوساطة فحسب، بل أُجبر أيضًا على تأجيل زيارة نتنياهو إلى أذربيجان في ما اعتُبر على نطاق واسع إهانةً مُهينة. لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يمنع فيها أردوغان قادة إسرائيليين من التحليق فوق تركيا. كان قد رفض سابقًا منح الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ الإذن بالتحليق فوق تركيا في طريقه إلى مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ في باكو.

أهداف أذربيجان الاستراتيجية

إلى جانب هدف أذربيجان النبيل المتمثل في السلام الإقليمي من خلال علاقاتها الوثيقة مع كل من تركيا وإسرائيل، فإن للبلاد هدفًا استراتيجيًا آخر: الانضمام إلى اتفاقيات إبراهيم. وفي حين أن الاتفاقيات صُممت في الأصل لتطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية التي لم تكن تربطها بها علاقات دبلوماسية رسمية، إلا أن باكو رأت شيئًا غاب عن الآخرين: الولايات المتحدة أيضًا طرف في اتفاقيات إبراهيم. وتأمل أذربيجان أن يؤدي الانضمام إلى الاتفاقيات ليس إلى تعزيز علاقاتها مع إسرائيل ودول الخليج، فقط بل أيضًا إلى رفع مكانتها في واشنطن.

في تسعينيات القرن الماضي، وخلال حرب ناغورنو كاراباخ الأولى، فرضت الولايات المتحدة حظرًا على توريد الأسلحة إلى كل من أرمينيا وأذربيجان. ومع ذلك، تمتعت أرمينيا بمعاملة تفضيلية بفضل وجود لوبي أرميني قوي في واشنطن. تدهورت مكانة أذربيجان في الولايات المتحدة أكثر في نوفمبر 2023 عندما أقرّ الكونغرس "قانون حماية أرمينيا لعام 2023" في عهد إدارة بايدن الذي حظر مبيعات الأسلحة الأميركية إلى أذربيجان وسدّ السبل القانونية لذلك.

والآن، مع عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، تأمل أذربيجان في حدوث تحوّل في السياسة الأميركية. فمن وجهة نظر باكو، يمرّ الطريق إلى واشنطن عبر إسرائيل - وهو طريق مُيسّر، نظرًا للعلاقات الوثيقة والودية بين أذربيجان وإسرائيل. في إطار هذه العلاقة المتنامية، سعت أذربيجان إلى تعزيز تكاملها مع إسرائيل، لاسيما في قطاع الطاقة. في يناير/كانون الثاني، استحوذت شركة النفط والغاز الحكومية الأذربيجانية "سوكار" على حصة 10 في المئة في حقل غاز "تمار" الإسرائيلي. وفي مارس/آذار، وقّعت "سوكار" اتفاقية تنقيب عن الغاز مع وزارة الطاقة الإسرائيلية، وحصلت على ترخيص للتنقيب عن الغاز في المياه الاقتصادية الشمالية لإسرائيل.

كانت أذربيجان لسنوات صديقًا وفياً لإسرائيل، ولم يتغير هذا حتى بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول، على الرغم من قربها الجغرافي والثقافي من إيران. وهي تستحق الاعتراف بها من الولايات المتحدة كشريك استراتيجي رئيس. تتوسط أذربيجان في النزاعات، وتتعاون بشكل وثيق مع إسرائيل، وكما تحافظ على ولائها لإسرائيل، فهي مستعدة لأن تكون شريكًا وفياً لواشنطن أيضًا.

* * *

جيروزاليم بوست: كيف يخدعنا أعداؤنا، والسياسيون، وأنفسنا - رأي

بقلم رينيه غارفينكل

الحرب النفسية ليست دائماً صاخبة أو واضحة. أحياناً، تختبئ في العلن، متسترة بعباءة التعاطف، أو الاستعجال، أو حتى التدين. قد تبدو في ظاهرها صحافة، وقد تبدو في ظاهرها قلقاً. وكثيراً ما لا ندرك ذلك - حتى عندما نكون نحن من يستخدمه. عندما يستخدم الأعداء أساليب نفسية، يسهل اكتشاف دوافعهم. خذ حماس على سبيل المثال. عندما ينشرون مقاطع فيديو مُعدّة بعناية ومُفجعة للرهائن الإسرائيليين لعائلاتهم، تكون نيتهم واضحة: التلاعب العاطفي كسلاح. إنه أمرٌ وحشي، لكنه لا لبس فيه. لكن في بعض الأحيان، تكون الرسالة أكثر دهاءً - مُغلّفة بسلطة المؤسسات الدولية. قبل فترة وجيزة، صرّح توم فليتشر، منسق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، لبي بي سي بأن "14 ألف طفل غزّي قد يموتون خلال الـ 48 ساعة القادمة" إذا لم تصلهم المساعدات. انفجر هذا التصريح في عناوين الصحف، مُثيراً الذعر على نطاق عالمي.

لكل من يُدرك التطور البطيء والمأساوي للمجاعة في مناطق الحرب مثل اليمن أو السودان، كان ينبغي أن يُثير هذا الادعاء قلقاً بالغاً. فالمجاعة لا تأتي بين عشية وضحاها. ففي اليمن، على سبيل المثال، أفادت اليونيسف في مارس/آذار أنه بعد قرابة عقد من الحرب، يعاني نصف أطفال البلاد من سوء تغذية حاد. هذا مُدمر - لكنه لم يحدث في غضون 48 ساعة.

تم تصحيح تصريح فليتشر لاحقاً. حدّرت التوقعات الحقيقية - الصادرة عن التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) - من احتمال حدوث حالات خطيرة من سوء التغذية الحاد لدى الأطفال على مدار عام، من أبريل/نيسان 2025 إلى مارس/آذار 2026، في حال عدم وصول المساعدات. إنه لأمرٌ مثير للقلق، بالتأكيد. ولكنه ليس الكارثة الفورية التي يُلمّح إليها. ومع ذلك، لم يتصدر هذا التصحيح عناوين الصحف العالمية قط: لقد وقع الضرر.

لماذا لم يُشكك سوى عدد قليل من الصحفيين في الادعاء الأصلي؟ ربما لأنه لعب دورًا في رواية قديمة وماكرة - رواية تُصوّر اليهود على أنهم بلا قلب، بل حتى قتلة. "اليهود يقتلون الأطفال" ليست جديدة. إنها واحدة من أقدم المجازات المعادية للسامية: التشهير بالدم. عندما تُعاد صياغة الأكاذيب المألوفة على أنها أخبار عاجلة، فإنها تتجاوز الشكوك. تبدو قابلة للتصديق بشكل مُقلق.

هذه هي قوة الحرب النفسية. إنها تلتصق، حتى بعد دحضها. لكن هذا ليس مجرد أمرٍ يفعله "هم" بنا. بل نفعه ببعضنا البعض أيضًا. ولنأخذ مثالًا على حالة عضوة الكنيست تالي غوتليف. عندما بدأت المحتجزون المُحررون بالدفاع عن من لا يزالون في الأسر، وانتقاد سياسات الحكومة، شككت علنًا في مصداقيتهم، مُشيرةً إلى أنهم خضعوا لغسيل دماغ من قبل خاطفيهم. لم يكن هذا مجرد سخريه سياسية، بل كان مثالًا واضحًا على التلاعب النفسي.

التلاعب النفسي تكتيك نفسي يستخدمه المعتدون غالبًا: جعل الضحية يشك في ذاكرته، ومشاعره، وحتى في سلامته العقلية. إنه تلاعب. إنه قاسٍ. وفي هذه الحالة، كان إشارةً علنيةً لتشويه سمعة أولئك الذين عانوا من صدمةٍ لا تُصدق. لم يكن مجرد خيانةٍ للتعاطف، بل كان محاولةً لطمس الأصوات التي قد تُعقد السرد السياسي. ولعلّ الأمر الأكثر إثارة للجدل هو أن بعض أكثر التكتيكات النفسية فعاليةً تأتي من داخل مجتمعاتنا - مُغطاة بغطاء السلطة الدينية.

على سبيل المثال، يُثني بعض قادة الحريديم (الأرثوذكس المتشددين) أتباعهم عن الخدمة في الجيش أو المشاركة في الحياة الوطنية، حتى في أوقات التهديد الوجودي. سيُدرك علماء سلوك الطوائف علامات التحذير: العزلة عن المجتمع الأوسع التي تُعتبر مصدرًا للتلوث والتهديد؛ وقمع التساؤل أو المعارضة؛ والاعتماد على القيادة الاستبدادية. يُقدّم هؤلاء القادة الراحة والمعنى والانتماء للمجتمع - لكنهم أيضًا يمارسون الخوف والعار وتهديد النبذ للحفاظ على السيطرة.

عندما يمنع هؤلاء القادة أتباعهم من المساعدة في إنقاذ المحتجزين أو الدفاع عن الوطن، فإنهم لا يُقدّمون حجة لاهوتية فحسب: بل إنهم يشنون حربًا نفسية - على شعبيهم وعلى المجتمع الأوسع الذي يعتمد على المسؤولية المشتركة.

تزهدهم الحرب النفسية في الخفاء. إنها ترتدي قناع الاهتمام والإلحاح، وحتى القداسة. هذا ما يجعلها خطيرة للغاية. إنها تتجاوز المنطق وتستغل أعمق غرائزنا - الخوف والولاء والحنن.

علينا أن نصبح أكثر قدرة على إدراكها، بغض النظر عن مصدرها. لأنه بينما قد تجرح الرصاصات والصواريخ الجسد، فإن الحرب النفسية تهدف إلى شيء أكثر ديمومة: حكمنا، ووجدتنا، وحقيقتنا.

* * *

جيروزاليم بوست: القتال على جبهة جديدة: يجب مواجهة معاداة حماس للسامية على الإنترنت - افتتاحية

هناك مقولة تُنسب غالبًا إلى مارك توين: "يمكن للكذبة أن تجوب نصف العالم بينما الحقيقة في طور النضج".

منذ اللحظات الأولى لهجوم السابع من أكتوبر، حاولت المنظمات اليسارية وذات الميول اليسارية تصوير الصراع على أنه إبادة جماعية إسرائيلية للشعب الفلسطيني. أعلن مركز الحقوق الدستورية، وهو منظمة مناصرة قانونية شارك في تأسيسها ويليام كونستلر، أن الحرب إبادة جماعية في غضون أسبوع ونصف من الحادثة المحرّضة.

كان السابع من أكتوبر ذريعةً واضحةً للحرب. إن اغتصاب ونهب شعب وكسر فترة هشة من السلام النسبي دون توقع الانتقام أمرٌ سخيّف للغاية. اتخذت حماس، من نواحٍ عديدة، قرارًا مدروسًا ومدروسًا. لقد أدركت أن رد فعل إسرائيلي عنيف سيُقابل برد فعل عنيف. وراهنّت على ذلك. لم يكن الاعتبار هو مصلحة الشعب، أبرياء غزة، بل إحداث أكبر قدر ممكن من الضرر لاختراق العدو، بغض النظر عن العواقب.

وما الذي حققه هجوم حماس تحديدًا؟ لم يقتربوا من تحقيق هدفهم المعلن بتحرير غزة من السيطرة الإسرائيلية. بل على العكس، أدى إلى إبادة غزة بالكامل تقريبًا. لكن هذا ليس هو الخطاب السائد على الإنترنت. إن التعبير عن مسؤولية حماس على الإنترنت أشبه بمواجهة محاربي لوحة المفاتيح الذين يسيطرون على الساحة العامة في عصرنا. وفي كثير من الأحيان، يكتبون بوصم شخص ما بأنه "مؤيد للإبادة الجماعية" أو بعبارات مهينة أخرى غير مناسبة للنشر.

في العام الماضي، وجدت مؤسسة مكافحة معاداة السامية أن المنشورات المتعلقة بمعاداة السامية وإسرائيل والتجربة اليهودية زادت بنسبة 51 في المئة لتصل إلى أكثر من مليار إشارة لأول مرة. وارتبط هذا أيضًا بارتفاع هائل في انتشار المفاهيم القديمة المؤامراتية. وذكر التقرير: "شهد المحتوى المؤامراتي ارتفاعًا ملحوظًا، حيث زادت الإشارة إلى عبارات مثل "السيطرة اليهودية" بنسبة 95 في المئة، و"اللوبي اليهودي" بنسبة 334 في المئة، و"التفوق اليهودي" بنسبة 199 في المئة".

لم يسبق أن انتشرت الدعاية على نطاق واسع وسريع كهذا. تعجّ وسائل التواصل الاجتماعي بإنكار الهولوكوست وتحريف أحداثه، وهي إهانة مزدوجة تتمثل في استخدام تاريخنا كسلاح ضدنا والتقليل من شأن ما مررنا به. انتشر في الشوارع معاداة السامية المُتخفية في صورة معاداة للصهيونية، وكان لذلك تأثيرٌ بالغ الأهمية على أرض الواقع.

في الأسبوع الماضي فقط، قتل ناشط مؤيد للفلسطينيين اثنين من موظفي السفارة الإسرائيلية خارج المتحف اليهودي في الكابيتول بواشنطن. كان مطلق النار يحمل كوفية حمراء، ويصرخ "الحرية لفلسطين". بعد اعتقاله، صرّح بأنه فعل ذلك من أجل غزة. كان يارون ليشينسكي وسارة ميلغريم، الزوجان الشابان اللذان قُتلا، قد عادا لتوّهما من فعالية تهدف إلى بناء جسر التواصل.

في مقال نُشر في مجلة "ذا أتلانتيك"، أشارت الكاتبة والباحثة في معاداة السامية، دارا هورن، إلى انتشار "الشعارات التي تُشوّه صورة اليهود" داخل الولايات المتحدة، وظهرت عقب أحداث السابع من أكتوبر.

هذا النوع من الخطاب، الذي تقول هورن إنه "مُعاد تدويره من تشهيرات الدم في العصور الوسطى وحجج المخبرات السوفيتية"، قد تردد صداه في تاريخنا مرات عديدة من قبل. كما قالت هورن: "نُذكر مرارًا وتكرارًا، فإن الهتافات والاستهداف والمضايقة والنبد الذي يتعرض له اليهود الأميركيون اليوم لا يُشبه ذلك إطلاقًا، لأننا جميعًا نتفق على أن معاداة السامية أمرٌ

سيء. إن حشود الغوغاء الذين يُطردون اليهود من الأماكن العامة عام 2024 لا تُشبه بأي حال من الأحوال حشود الغوغاء الذين طردوا اليهود من الأماكن العامة عام 1935، أو 1919، أو 1492، أو 1096. هذه المرة، كما ترون، يستحق اليهود ذلك".

هناك فجوة شاسعة بين ما يراه الإسرائيليون وما يراه الآخرون خارج البلاد. تُقسّمنا مصادرنا الإخبارية. نعيش على الإنترنت في فقاعات أيديولوجية، حيث تُكافئ الخوارزميات الصراع. لقد نسينا قوة الحوار والنقاش.

أطلق السابع من أكتوبر موجةً عارمة من الكراهية والعداء تجاه اليهود والإسرائيليين على الإنترنت، وفي الجامعات، وفي كل مكان على ما يبدو. ربما تكون حماس قد حققت نصرًا باهظ الثمن هناك، لكنه ليس إنجازًا يُفتخر به. تمر إسرائيل بمرحلة حرجة من تاريخها. لم يسبق أن تعرضت صورتها في الوعي العام لمثل هذا التشويه، ولم تخضع أفعالها لمزيد من التدقيق. من الضروري أن يدرك ممثلو إسرائيل، بصفتها الدولة اليهودية، المخاطر التي يواجهها اليهود في العالم.

* * *

هآرتس: لا للهجوم على إيران. افتتاحية

بقلم يوآف زيتون

ترجمة: مؤسسة الدراسات الفلسطينية

إن إسرائيل غارقة حتى العنق في غزة، وتتورط في كارثة إنسانية، هي نفسها من تسبب بها، ومن دون أفق لتحرير أسراها. وفي الوقت عينه، تتسع دائرة الإدانة والمقاطعة الدولية، يوماً بعد يوم. وفي خضم هذا كله، أفاد تقرير لصحيفة "النيويورك تايمز" أمس، نقلاً عن مصادر، بأن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو هو هدّد بشن هجوم على إيران، على الرغم من المحادثات الجارية بين طهران وواشنطن للتوصل إلى اتفاق نووي جديد، الأمر الذي أدى إلى توتر في العلاقات مع الرئيس دونالد ترامب.

ووفقاً للتقرير، حدّر مسؤولون إسرائيليون نظراءهم الأميركيين من أن نتياهو قد يُصدر أمراً بشن هجوم، حتى لو تم التوصل إلى اتفاق مع إيران. وقد نفى مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي ذلك، مدّعياً أنها "أخبار كاذبة". هناك مخاوف في الولايات المتحدة من تنفيذ إسرائيل هجوماً، تُعلم به واشنطن قبل وقت قصير فقط. ويتساءل الأميركيون عن مدى فاعلية هجوم إسرائيلي أحادي الجانب، لكن مصادر مقربة من نتياهو أعربت عن ثقتها بأن واشنطن لن تتمكن من البقاء خارج المعركة.

هناك من يراهن في إسرائيل على أن الولايات المتحدة ستنجّر إلى المواجهة، حتى لو عارضتها في البداية، وهذا يدل على سياسة خارجية متهورة وخطرة. لكن الأسئلة الصعبة يجب أن تُطرح أولاً في إسرائيل: هل هناك أي ضمانات للحماية من ردّ إيراني، وبصورة خاصة إذا تم الهجوم من دون دعم أميركي؟ وهل إسرائيل مستعدة أصلاً لمثل هذا الرد؟

إن هوس نتياهو بمهاجمة إيران يلاحقه ويلحق إسرائيل منذ عقود. فهو لم يثق قط بالاتفاق النووي الأصلي، وضغط بقوة على ترامب للانسحاب منه، الأمر الذي ساهم في تصعيد الخطر فعلياً. وبدلاً من التعلم من العواقب الكارثية للانسحاب من الاتفاق، يواصل نتياهو الضغط في اتجاه المواجهة. حتى عندما يفصل ترامب نفسه استفاد الوسائل الدبلوماسية، يُصرّ نتياهو على الدفع في اتجاه الحرب. لا يجوز الانجرار وراء جنونه. فالهجوم الإسرائيلي على البنية التحتية النووية الإيرانية

سيؤدي، على الأرجح، إلى حرب شاملة. ويبدو كأن نتنايهو ما زال غارقاً في الغرور، حتى بعد فشل 7 أكتوبر، ويُعرض مستقبل مواطني إسرائيل لكارثة جديدة..

إن ازدراء نتنايهو للدبلوماسية هو سِمَتُه البارزة. ويجب تذكير الجمهور بأن أي اتفاق يقيد البرنامج النووي ويُعيد فرض الرقابة عليه، أفضل كثيراً من الحرب. من الضروري استنفاد الحلول الدبلوماسية ووقف الحديث غير المسؤول عن هجوم. لا يمكن، ولا ينبغي لإسرائيل أن تتصرف بمفردها، سواء تم التوصل إلى اتفاق جديد، أم لا..

في ظل الوضع الحالي، إذ يترأس الحكومة رجل يسعى لحكم أبدي، ويحيط به وزراء يدفعون نحو حرب أبدية، يجب على الجمهور الإسرائيلي أن يفهم أن التهديد المباشر والأخطر لأمنه لا يكمن في طهران، بل في القدس.

* * *

يديعوت أحرونوت: خمس جيّهات – لكن قبل كل شيء غزة: 600 يوم من القتال أعادتنا إلى النقطة نفسها؛ صورة الوضع لا للهجوم على إيران

بقلم يواف زيتون

غزة: فقدان الشرعية

يوضح الأسبوعان الأول والثاني من عملية "عربات جدعون" الفارق الرئيسي بينها وبين المناورة الكبرى التي أجراها الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة، والتي انتهت في آب/أغسطس من العام الماضي: هذه المرة، تقوم قوات الجيش الإسرائيلي بتقطيع القطاع، ويبقى المقاتلون في الطرقات التي تفصل بين المدن الفلسطينية، والتقدم نحو معقل "الإرهاب" بطيء وأكثر أماناً نسبياً، حتى لو كان الثمن شهوراً من العمليات البرية الهجومية المتواصلة.

هناك ثلاثة أسباب تكمن وراء ذلك: أعطى المستوى السياسي توجهاته إلى الجيش للعمل ببطء أكثر لإتاحة فرص إضافية للتفاوض مع "حماس" بشأن صفقة تبادل أسرى، أو بمراحل جزئية على الأقل؛ الجيش الإسرائيلي حذر مما يبدو كأنه سياسة متعمدة لتقليل الخسائر، وخصوصاً أن الجيش محدود في القوى العاملة المقاتلة التي أنهكت ونقصت بسبب عملها سنة وثمانية أشهر من القتال المتعدد الجبهات.

عندما يقول الجيش الإسرائيلي في البيانات الرسمية في الأيام الأخيرة إن "خمس فرق تُناور في قطاع غزة"، من المهم التوضيح للحصول على الصورة الكاملة: المقصود خمس قيادات فرق، وليس خمس فرق كاملة مع عشرات الآلاف من المقاتلين. كل قيادة فرقة مسؤولة عن عدد أقل من الطواقم القتالية اللوائية التي تعمل في أنحاء القطاع حالياً، ومقارنةً بالمناورة في بداية الحرب، لا توجد قوات قتالية إسرائيلية في معظم أراضي القطاع. على سبيل المثال، تنتشر القوات التابعة للفرقتين 98 و162 ببطء في أطراف البلدات والأحياء القريبة من الحدود مع إسرائيل، في شمال القطاع ووسطه.

إن هدف القوات هو الوصول إلى مخازن الأسلحة المتبقية لـ"حماس"، والتي تشمل آلاف الصواريخ، منها عشرات تصل إلى تل أبيب، فضلاً عن عدد قليل من القادة الكبار المتبقين من المنظمة "الإرهابية"، وعلى رأسهم قائد الجبهة الشمالية، عز الدين

حداد. ومع ذلك، من المهم التذكير بأن الجيش الإسرائيلي ينقذ عملياته للمرة السابعة والثامنة في الأماكن نفسها، في حين أن الحكومة لا تدفع بأيّ تحركٍ سياسي يؤدي إلى استبدال حُكم "حماس" بحُكم آخر يتولى المسؤولية عن مليوني فلسطيني في غزة لن يذهبوا إلى أي مكان.

في تقدير ضابط رفيع المستوى في الجيش الإسرائيلي مسؤول عن إدارة العملية العسكرية في جنوب القطاع، أن العملية الحالية ستنتهي في غضون شهرين. يجب التذكير بأن قادة كباراً قطعوا وعوداً مماثلة في بداية الحرب بشأن ثلاثة أسابيع، أو شهر، لإنهاء عمليات مشابهة في القطاع، بينما فعلياً، استمرت الحرب شهوراً طويلة. كذلك، كثّف الجيش هجماته الجوية، وهناك دلائل كثيرة تشير إلى إصابة مدنيين، بينهم أطفال قُتلوا. إن الصور والفيديوهات تُحرج إسرائيل في العالم، وتقلّص الشرعية التي كانت تحظى بها في بداية الحرب في أوروبا والولايات المتحدة بصورة كبيرة.

كذلك، لم يعد الإجماع في إسرائيل، مثلما كان عليه بعد 7 أكتوبر، يساهم في ذلك قرار الجيش والمستوى السياسي بشأن فرض قيود على تغطية المراسلين الإسرائيليين القتال في الميدان وتقليصها إلى حد كبير، فضلاً عن الضغط الكبير بشأن المسألة الإنسانية، في وقت ضاعفت إسرائيل عدد شاحنات الغذاء والغاز والوقود والأدوية التي تدخل يومياً إلى القطاع، من 100 إلى 200 شاحنة، يتوجه نصفها إلى مراكز التوزيع الأميركية الخاصة التي افتتحت أمس بشكل متقطع، والنصف الآخر إلى مخازن الغذاء في القطاع، وخصوصاً في الشمال، كما كانت الحال عليه في الماضي.

هناك في الجيش الإسرائيلي من لم يُفاجأ بالمحاولة المصطنعة بشأن خصخصة مهمة أمنية، وتكليف مرتزقة حرب أجنب أداء المهمة: "لقد فشلت المحاولة في نقاط التفتيش التي كانت في محور نتساريم حتى وقف إطلاق النار الأخير، وثمة شك في نجاح في مهمة توزيع الغذاء. لكن يجب أن نمنحها فرصة، وتذكر أن اللوم لا يقع على الشركة الأميركية، بل على من يحدد مهمتها ويستأجر خدماتها في ظل هذه الظروف." إن الهدف النهائي، حسبما يعلن كبار المسؤولين العسكريين ووزراء، مثل سموتريتش، هو إعادة احتلال قطاع غزة، بعد مرور 20 عاماً على الانفصال عنه.

لبنان: هدوء، أو إطلاق نار

في لبنان، يوجد وقف لإطلاق النار، لكن بشكل أحادي الجانب: يوماً تقريباً، يهاجم الجيش الإسرائيلي أهدافاً لحزب الله الذي لا يردّ، ولا يبادر إلى شنّ هجمات. يمكن الافتراض أنه إذا حدث ذلك، أو بالأحرى عندما يحدث، سيكون الهدف أحد المواقع الخمسة التي أقامها الجيش الإسرائيلي في الأراضي اللبنانية في الشريط الأمني الصغير القريب من الحدود.

شأنه شأن "حماس"، يستغل التنظيم الشيعي كل دقيقة لمحاولة إعادة بناء قوته، عسكرياً ومعنوياً، بعد الضربات التي تلقاها من الجيش الإسرائيلي، من خلال محاولات تهريب الأموال نقداً، التي يحاول الجيش الإسرائيلي إحباطها، وينجح في ذلك جزئياً، وتعيين قادة جدد، بدلاً من الذين تم القضاء عليهم. عاد الهدوء إلى الجليل الذي امتلأ مرة أخرى بالمتزهين، على الرغم من أن آلاف السكان لم يعودوا بعد إلى منازلهم التي تم إخلاؤها في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

سورية: هدوء خادع

نشر جنود الجيش الإسرائيلي في الأيام الأخيرة صوراً في شبكات التواصل الاجتماعي، وهم يسبحون في خزان مياه سوري، عبر الحدود، بطريقة أخرجت إسرائيل، لكنها دلّت على الهدوء الخادع في وسط وشمال الجولان السوري، الذي احتله الجيش الإسرائيلي من دون قتال، تزامناً مع سقوط نظام الأسد، قبل نحو ثمانية أشهر.

يشغل الجيش الإسرائيلي تسعة مواقع في الأراضي السورية القريبة من الحدود، من قمة جبل الشيخ حتى المنطقة الأكثر توتراً من وادي الرقاد وتقاطعته مع نهر اليرموك، وصولاً إلى حمة جدارا ومثلث الحدود مع الأردن. لا يزال هناك مئات الأسلحة في القرى التي ترتبط بداعش، مؤخراً، واجه دخول جنود الجيش الإسرائيلي إلى هذه القرى لجمع الأسلحة إطلاقاً للنار لم يوقع ضحايا، لحسن الحظ.

اليمن: طريق مسدود

وصلت إسرائيل إلى طريق مسدود في مواجهة التهديد الحوثي، الذي يطلق صواريخ باليستية وطائرات مسيرة مفخخة في اتجاهها، بمعدل مرة كلّ يومين، منذ استئناف القتال في غزة قبل شهرين تقريباً. يتم اعتراض معظمها بنجاح وخارج حدود إسرائيل، لكن يكفي أن يخترق صاروخ واحد منظومة الدفاع الجوي الإسرائيلية- الأميركية، التي لن تكون مُحكمة قط، وينفجر في مطار بن غوريون، ليؤثر في جيوب الإسرائيليين، مع ارتفاع أسعار الرحلات إلى الخارج، قبل عطلة الصيف والتخطيط للأعياد.

انتهت العملية البريطانية الأميركية ضد الحوثيين ببيان مربع، من وجهة نظر إسرائيل، بإعلان ترامب التوصل إلى اتفاق معهم يسمح بفتح طرق التجارة البحرية مع اليمن، وطلب من إسرائيل عدم مهاجمة اليمن، ووافقت على ذلك. ولم يتجدد الهجوم، إلا بعد الضربة الاستراتيجية التي تعرّض لها مطار بن غوريون قبل 3 أسابيع، لكن النتائج محدودة: استأنف مطار صنعاء الدولي، الذي تعرّض للهجوم، عمله في الأيام الأخيرة، ولا يزال الحوثيون يوقظون آلاف الإسرائيليين من النوم، كلّ ليلة تقريباً.

الضفة الغربية: ستيقي هنا

إن إطلاق النار التحذيري من جنود الجيش الإسرائيلي في اتجاه مجموعة من الدبلوماسيين الأجانب، بينهم أوروبيون، في مخيم اللاجئين في جنين، قبل أسبوع ونصف تقريباً، هو بمثابة عرض لطريقة العمل الجديدة-القديمة للجيش الإسرائيلي على جميع الجهات: احتلال أراضي العدو والبقاء فيها، من خلال مواقع ثابتة مليئة بالفجوات. يسيطر الجيش منذ أربعة أشهر على مخيمين للاجئين في الضفة الغربية، في جنين وطولكرم، اللذين تم إخلاؤهما، بعد فرار سكانهما ومئات المسلحين منهنما إلى مناطق قريبة، ويلاحقهم الجيش الإسرائيلي.

حتى الآن، يبدو أن العملية ناجحة: باستثناء الهجوم القاتل الذي أودى بحياة تسالا غاز، قبل نحو أسبوعين، يشير قادة المنطقة الوسطى الى انخفاض يُقدّر بعشرات في المئة في التحذيرات من الهجمات في الضفة الغربية، وتدمير آلاف الأسلحة ومراكز القيادة لمجموعات "المخربين" و"الكتائب"، في معاقلمهم. الفصل الذي تم إنشاؤه على الأرض بين السكان الفلسطينيين

والمسلحين مذهل: الشوارع المحيطة بمخيم اللاجئين في جنين، وهو في الواقع حيّ بمساحة كيلومتر مربع ونصف فقط في امتداد ينحدر من المدينة، مفصولة عن بقية أحياء المدينة من خلال حواجز هندسية للجيش الإسرائيلي، بوابات صفراء وتلال ترابية. وراءها، تستمر حياة الفلسطينيين، الذين يستفيدون من سلسلة من التسهيلات والمزايا، كالمعتاد.

الاختبار الكبير التالي سيكون في اليوم التالي، إذا جاء: إقامة مراكز شرطة فلسطينية في هذه المخيمات وتسليمها القيادة، إذا انسحب الجيش الإسرائيلي من المخيمات التي تسيطر عليها، حالياً، كتيبتيان ومئات المقاتلين على مدار الساعة.

* * *

قناة N12: أربع طرق لإنهاء الحرب، وواحدة منها فقط لن تُلحق ضرراً جسيماً بإسرائيل

بقلم عاموس يادلين وأودي أفينتال

في حين لا يبدو أيّ أفق لنهاية الحرب في غزة، تتبلور أربعة نماذج، أو مقاربات لإنهاءها واستنفاد أهدافها؛ الأول، هو "النصر التام" الذي يروّجه رئيس الحكومة، ويتحدث عن الحسم العسكري والسياسي مع حركة "حماس"، ونزع سلاح القطاع بالكامل، وإعادة جميع الأسرى؛ والثاني، هو "نموذج ويتكوف" (الأصلي) القائم على وقف القتال، في مقابل إطلاق سراح نصف الأسرى (بخلاف الاقتراح الذي لم تقبله "حماس" بشأن الإفراج عنهم في نهاية التهدة)؛ أما الثالث، فهو إنهاء الحرب بقرار يُفرض دولياً؛ وأخيراً، النموذج الرابع الذي بلورناه في "Mind Israel"، وهو "النصر الذكي" الذي يتحدث عن قبول إسرائيل إنهاء الحرب، واعتباره رافعة للإفراج عن جميع الأسرى دفعة واحدة، وتحقيق بقية أهداف الحرب في المدى البعيد، في موازاة تمهيد الطريق نحو دفع عملية التطبيع مع السعودية، وترتيب الأوراق في مواجهة التهديد النووي الإيراني.

ويُظهر تحليل جميع النماذج أن ثمن "النصر التام" باهظ للغاية، وهو يقود إلى احتلال القطاع حتماً، وتأسيس إدارة عسكرية فيه، وتحمل إسرائيل وحدها عبء المسؤولية عن حياة السكان الفلسطينيين في القطاع، والانزلاق إلى منحدر خطر نحو وضع "الدولة المنبوذة" تحت طائلة العقوبات.

الخيار المريح للعالم هو الأخطر على إسرائيل

يتحدث نموذج "النصر التام" عن الحسم الكامل في القطاع، عبر دفع سكان غزة إلى مناطق محددة، والسيطرة على توزيع الغذاء، واحتلال المناطق المتبقية و"تطهيرها"، حتى نزع سلاح القطاع كله، ونفي قادة "حماس"، وتطبيق "خطة ترامب" بشأن الهجرة الطوعية (على الرغم من عدم وجود دولة مستعدة لاستيعاب الغزيين). عندما يوضح رئيس الحكومة أنه حتى إذا أوقفنا القتال من أجل تنفيذ صفقة أسرى جزئية (وفق نموذج ويتكوف)، فإن التوقف سيكون مؤقتاً فقط، وستستأنف الحرب في أيّ حال، وفي الواقع، هو يضمن (وعلى ما يبدو، عن قصد) أن ترفض "حماس" الصفقة، وألا تُفرج عن الأسرى.

إن نزع السلاح الكامل من غزة "حتى الكلاشينكوف الأخير" يشبه، إلى حد كبير، تفريغ البحر بملعقة، ويضمن بقاء إسرائيل في القطاع أعواماً، إن لم يكن عقوداً. علاوةً على ذلك، وبما أن إسرائيل لا تبني بديلاً من هيمنة "حماس" على السكان، فإن الفراغ

الذي سيسببه الضرر العسكري الذي يلحق بـ "حماس"، وبسيطرتها على غزة، سيُملأ من جديد، إما من جانب إسرائيل نفسها، وإما عن طريق عودة عناصر التنظيم "الإرهابي" وألياته الحاكمة والعسكرية، بالتدريج، إلى المناطق التي ستسحب منها.

فعلياً، هذا ما يحدث لنا في غزة منذ بداية الحرب، ففي ظل غياب بديل من "حماس" (وهو ما يجب أن تنتجه القيادة السياسية)، حتى لو قمنا بزيادة عدد القوات المقاتلة، وتوسيع العمليات وتكرارها، فلن تُحلّ المشكلة، فمن دون بديل من "حماس"، سينزلق الجيش الإسرائيلي إلى داخل غزة، أكثر فأكثر، حتى الوصول إلى تشكيل إدارة عسكرية بحكم الأمر الواقع.

إن أثمان احتلال غزة، وتأسيس إدارة عسكرية، وتحمل المسؤولية عن حياة السكان الفلسطينيين، ستكون باهظة جداً بالنسبة إلى أمن إسرائيل ومستقبلها؛ وهذا سيكون بمثابة حكم بالإعدام على الأسرى، وسيتسبب بإزهاق أرواح جنود نظاميين واحتياطيين في حرب استنزاف عديمة الجدوى، وبعاء هائل على كاهل الجيش والاقتصاد وسوق العمل، فضلاً عن العزلة السياسية وفرض العقوبات، وتأجيل عملية التطبيع والاندماج في المنطقة، والإضرار بالعلاقات مع دول الغرب، وفي مقدمتها حليفنا الكبرى والوحيدة الولايات المتحدة الأمريكية. وعلاوة على ذلك، فإن الواقع الذي تصبح فيه إسرائيل هي الجهة التي "تفرض النظام" في غزة، يمكن أن يتحول إلى وضع مريح لجميع اللاعبين الآخرين. هذا، وستتعد الساحتان الإقليمية والدولية عن التدخل في غزة، لتترك إسرائيل وحدها مع المشكلة، وسيعلق الجيش الإسرائيلي داخل القطاع أعواماً.

وبدلاً من ذلك، فإن توسيع الحرب في غزة واستمرارها من دون جدوى، أو نهاية منظورة، يمكن أن يؤدي إلى تحرك دولي لفرض إنهاءها على إسرائيل ("نموذج الفرض الدولي"). وربما توقف الولايات المتحدة والعالم، اللذان يفقدان صبرهما إزاء تفاقم الأزمة الإنسانية والمشاهد القاسية للقتل في صفوف الأبرياء، والجوع في القطاع، إسرائيل، من خلال قرار في مجلس الأمن، أو التهديد بفرض عقوبات، على سبيل المثال، ويفرضان عليها إنهاء الحرب بشروط سيئة بالنسبة إليها.

وفي هذا السيناريو، سنفقد القدرة على التفاوض والسيطرة على شروط وقف الحرب، بصورة يمكن أن تبدد جميع الإنجازات العسكرية ضد "حماس"، والتي تحققت بدماء الجنود، ومن المرجح أن يكون عدد الأسرى الأحياء الذين سيُعادون أقل، وأن "حماس" لن تُفكك.

إسرائيل تعلن استعدادها لوقف الحرب مؤقتاً من أجل تنفيذ "نموذج ويتكوف"، الذي يقضي بوقف القتال مدة شهرين، في مقابل تنفيذ صفقة تبادل أسرى جزئية، وتقديم ضمانات لـ "حماس" تتعلق بعدم استئناف الحرب، وإجراء مفاوضات بشأن إطلاق سراح بقية الأسرى، وموافقة "حماس" (على الأقل نظرياً) على التنازل عن الحكم، لتدير القطاع قوات عربية ودولية، بمشاركة السلطة الفلسطينية، بدلاً من "حماس"، وذلك وفقاً للمبادرة المصرية - العربية بشأن إعادة إعمار غزة.

لكن المشكلة في "نموذج ويتكوف" أنه يضع إمكان نجات جميع الأسرى الأحياء موضع شك، ويُفضي إلى "اختيار" قاسٍ ينطوي على صفقة يتم فيها إطلاق سراح قسم منهم فقط في المرحلة الأولى. أما في المرحلة الثانية، فستجري الأطراف مفاوضات بشأن إنهاء الحرب واستبدال حكم "حماس"، وفقاً للمبادرة التي طرحتها مصر ودول عربية لإعادة إعمار القطاع، وذلك من دون أي ارتباط لذلك بنزع السلاح، ومع توقع تعرّض إسرائيل لضغوط شديدة من أجل عدم العودة إلى القتال.

نموذج "النصر الذكي"؛ كيف نجد العالم العربي لتفكيك "حماس"؟

لقد بلورنا نموذجاً إضافياً في "مايند إسرائيل"؛ "النصر الذكي"، الذي يدمج مزايا جميع النماذج، ويُقلّل من عيوبها. وإن الخطة المستندة إلى إنجازات الحرب والضغط الذي تمارسه عملية "مركبات جدعون" على "حماس"، تقضي بموافقة إسرائيل على إنهاء الحرب والانسحاب من غزة، في مقابل الإفراج الفوري عن جميع الأسرى، وربط تنفيذ الخطة المصرية - العربية لإعادة إعمار غزة، والتي تُقدّر بعشرات المليارات من الدولارات، بنزع سلاح القطاع ومنع إعادة التسلّح في المستقبل.

وفي حال لم تُعد "حماس" جميع الأسرى، ولم تنزع سلاحها، أو إذا حاولت إعادة بناء قوتها والتعاظم من جديد، فإن إسرائيل ستعود، بموافقة الطرف الأميركي، إلى بذل جهد عسكري واسع في القطاع، بحيث تُوجّه المسؤولية عن تجدد الحرب والضغط الدولية نحو "حماس".

وستطرح إسرائيل على الطاولة موقفاً مفصلاً بشأن شروط إعادة إعمار القطاع في سياق نزع السلاح، وستستقطب دعم الولايات المتحدة وأوروبا والدول العربية لمطالبها. في المرحلة الأولى، ستوافق إسرائيل على تقديم مساعدات إنسانية فقط، تشمل الغذاء الأساسي، والوقود الحيوي، ومسكن موقّعة للنازحين، وسيجري التوضيح أن إعادة الإعمار الشاملة للقطاع وإزالة الأنقاض بصورة واسعة، وبناء بنى تحتية دائمة للسكن، وشبكات كهرباء، ومياه، ونقل، واقتصاد، أمور كلها ستكون مشروطة بالنزع الكامل للسلاح.

ما الذي سيُشمله نزع السلاح؟

هناك تفاهات واضحة بين جميع الأطراف على أن "حماس" لن تسيطر على غزة، وستسلم أسلحتها وتفكك بنيتها التحتية "الإرهابية" (مواقع إنتاج، ومخازن أسلحة، ومنظومات قيادة وسيطرة، وما شابه) فوق الأرض، وتحتمها بصورة خاصة. وستُنقذ التفكيك قوات عربية وشركات أمنية خاصة، وبناءً على رقابة صارمة ومهنية. ولتحقيق ذلك، سيُطلب من القيادتين العسكرية والسياسية لـ "حماس" مغادرة القطاع، وسيُغلق ممر فيلادلفيا أمام التهريب، بالتعاون بين إسرائيل ومصر والولايات المتحدة.

وعلى إسرائيل أن تسعى لتفاهات مع الدول العربية والولايات المتحدة بشأن آلية رقابة فاعلة، وتفاهات ثنائية مع واشنطن، على غرار تلك التي تم التوصل إليها بشأن وقف إطلاق النار في لبنان، والتي تضمن للجيش الإسرائيلي المحافظة على حقه في فرض نزع السلاح أينما وُجدت معلومات عن أسلحة وقدرات عسكرية لا تتم معالجتها في إطار الاتفاق، والاستمرار في ملاحقة منفذي "مجزرة" 7 تشرين الأول/أكتوبر والمسؤولين عنها.

وللدفع في اتجاه نزع متدرّج للسلاح في غزة، وهي عملية ستستغرق أعواماً طويلة، وتُبنى عليها إعادة إعمار القطاع ("منطقة لا يُنزع سلاحها، لا يُعاد إعمارها")، وسيكون من الضروري وجود بديل من "حماس" يستند في البداية إلى قوات عربية تعمل على تفكيك حُكمها وسلاحها بالتوازي، وكذلك، على السيطرة على المساعدات التي ستندفق إلى غزة، وعلى عملية إعادة الإعمار. وبالتدرّج، سيُدْمَج في الآلية فاعلون فلسطينيون محليون، بمن فيهم أولئك الذين لهم صلة بالسلطة الفلسطينية، بشرط أن تُجري السلطة الإصلاحات المطلوبة، وهي نفسها التي تطالب بها الدول العربية كشرط لمشاركتها في الحكم في غزة.

في الخلاصة، ربما يؤدي نموذج "النصر التام" إلى استبعاد إسرائيلي كامل لغزة واحتلالها، وإدارة حياة السكان الغزيين. وفي المقابل، تملك إسرائيل رافعة قوية لتفكيك حُكم "حماس" وإزالة التهديد العسكري من غزة في المدى البعيد، وذلك عبر ربط

إعادة الإعمار بعملية نزع السلاح، وتجنيّد دول المنطقة والعالم لتحقيقه، وهذا بشرط أن تحسّن إسرائيل صوغ شروط ومقايضات لموافقتها على إنهاء الحرب، بدلاً من اللهاث وراء وهم "النصر التام" الذي يتركها وحيدةً في مواجهة مشكلة غزة، ويعكّر علاقاتها بالولايات المتحدة، ويقوّض مكانتها في المنظومة الدولية، ويعرّضها للعقوبات والاعتراف الأحادي الجانب بدولة فلسطينية، ويُبعدّها عن مسار التطبيع وتركيز الاهتمام على الساحة الإيرانية.

* * *

قناة N12: خطر حقيقي للتفكك: صراعات نتنياهو على وشك تفجير الدولة

بقلم يديديا شتيرن

كما في المأساة الإغريقية، حيث يُدفع الأبطال، أحياناً بإرادتهم، وأحياناً نتيجة عى بصيرتهم، نحو الكارثة، كذلك هي الحال هنا. في كل مفترق طرق بين خيار يخفف التوتر وخيار يصعّده، يتم اختيار الخيار الذي يصعّد، إمّا عن قصد، وإمّا عن جهل، وهو ما يؤدي إلى مزيد من شدّ الحبال.

يبدأ بعض خيوط الحبل بالانقطاع فعلاً، عندما يعلن الطرفان نزع الشرعية الوظيفية عن بعضهما البعض. فهنا، على سبيل المثال، قضت المحكمة بأن تصرّف رئيس الحكومة يدل على حالة تضارب مصالح عندما أقال رونين بار، ومن هناك، يسعى رئيس الحكومة لتعيين الجنرال ديفيد زيني، على الرغم من قرار المحكمة، وطلب المستشارة القضائية للحكومة تأجيل التعيين، ريثما يتم التوصل إلى تسوية تضمن منع تضارب المصالح. ردّت المستشارة، أمس (الاثنين)، بقولها: إن رئيس الحكومة غير مخوّل أصلاً للمشاركة في مسألة تعيين رئيس الشاباك. الحبل لم ينقطع بعد: لم نصل بعد إلى أزمة دستورية يُجبر فيها كلّ مواطن ومواطنة على الاختيار بين الانصياع لقرارات السلطة التنفيذية، أو الامتثال لأحكام السلطة القضائية، لكن المسافة بيننا وبين الكارثة تتقلص باطراد، وكل ذلك يجري على خلفية حرب متواصلة ومتفاقمة، وكارثة الأسرى التي تُدار بلا أفق، وموجة عالية من التسونامي الدبلوماسي توشك على اجتياح سواحلنا.

عندما أعلن رونين بار موعداً قريباً لتقاغده، وقبّلت الحكومة، أصبحت الالتماسات ضد إقالته غير ذات صلة. كان في إمكان المحكمة تخفيف منسوب التوتر، على غرار ما حاول أن يفعل القاضي المخالف نعوم سولبرغ. لكن لا، اختار قضاة الأغلبية تقديم اجتهاد قانوني موسّع بشأن مسألة إقالة رئيس الشاباك، وفي أثناء ذلك، اعتبروا أن رئيس الحكومة واقع في حالة تضارب مصالح.

إن الصحة النظرية للاجتهاد (رئيس الشاباك مؤتمن على المصلحة العامة، وليس تابعاً لرئيس الحكومة)، وللقرار (لرئيس الحكومة مصلحة شخصية في تحديد من يترأس الجهاز الذي يحقق في قضايا تشمل مقرّبين من مكتبه)، واضحة في نظري. لكن، هل كان من الضروري للمحكمة أن "تنكأ الجرح"، حتى في وقت لم تكن مُلزّمة باتخاذ قرار عملي؟ أمّا مسؤولية رئيس الحكومة فهي أخطر: لقد شدّ الحبل بقوة عندما تصرّف بخلاف موقف المستشارة القضائية للحكومة في قضية الإقالة، وبعد صدور ردّ المحكمة، قرّر مواصلة شدّ الحبل بقوة أكبر، فسارع إلى تعيين رئيس جديد للشاباك. ليس فقط بخلاف موقف المستشارة، بل أيضاً خلافاً لقرار صريح من المحكمة العليا الذي أقرّ وجود تضارب مصالح.

صحيح أنه تعهد بأن الرئيس الجديد للجهاز لن يشارك في التحقيق مع بعض العاملين في ديوان رئيس الحكومة، لكن ما الذي كان سيتضرر لو أنه انتظر تعليمات المستشارية بشأن تضارب المصالح، ثم أجرى التعيين بطريقة قانونية؟ من الواضح أن الحديث يدور حول خطوة تعنتية، استعراضية، ترمز إلى رغبته في عدم الإصغاء لـ"الموظفين"، وبالعبوية المباشرة: رفض الاعتراف بسلطة القانون.

وبناءً على ذلك، قامت المستشارية بالتصعيد: فقررت بشكل قاطع أن رئيس الحكومة ممنوع من تعيين رئيس لجهاز الشاباك ما دامت التحقيقات جارية ضد أعضاء في مكتبه، كذلك، رأت أن هناك "شكاً حقيقياً" في إمكان إصلاح الخلل القانوني في تعيين الجنرال ديفيد زيني، والذي تم بطريقة غير سليمة وغير قانونية، بحسب رأيها.

إن شدّ الحبل يجسّد مأساة من عدة أوجه: أولاً، إفراغ جهاز الشاباك من قيمته، عندما يتم تعيين رئيسه بطريقة تثير الشكوك في دوافع من عينه، كما أن إجراء التعيين نفسه، في جلسة سريعة داخل سيارة، وعلى ما يبدو، من دون علم رئيس الأركان، وبما يخالف الإجراءات، هو إجراء أعوج ومشوّه. يجب أن يتمتع جهاز الشاباك ورئيسه بشرعية جماهيرية واسعة، بقدر الإمكان، لقد أضرّ رئيس الحكومة بهذه الشرعية؛ ثانياً، تبين أن رئيس الحكومة يعترم تجاهل موقف المستشارية القضائية والمضيّ قدماً في تعيين زيني؛ عندها، ووفقاً للقانون الثالث لنيوتن، سيقابل شدّ الحبل بقوة مضادة: ستقدّم التماسات، ستكون نتيجتها المرجحة حكماً قضائياً يقضي بأن التعيين جرى بطريقة غير قانونية، لأن المعين تصرّف، حسبما أقرّت المحكمة والمستشارة قبلها، وهو في حالة تضارب مصالح، وسيستغل رئيس الحكومة إبطال التعيين كدليل إضافي على "حكم الموظفين" و"الدولة العميقة"، وبواصل تقويض ثقة الجمهور بالجهاز القضائي الذي يفرض سيادة القانون؛ ثالثاً، سيتأخر تعيين رئيس لجهاز الشاباك في وقت الحرب، بسبب معركة شدّ الأيدي القضائية، وقد يستمر التأخير أسابيع طويلة، وربما أكثر؛ رابعاً، تسبّب رئيس الحكومة بخلق توتر غير مرغوب فيه بين اثنين من أهم أجهزة الأمن، الجيش الإسرائيلي وجهاز الشاباك، على الرغم من أن التعاون بينهما ينقذ أرواحاً.

والأهم من ذلك: يستمر ويتعزز الإغراء الخطر من قادة الجمهور في إسرائيل لعدم الامتثال لأحكام المحكمة العليا، وهو احتمال قد يؤدي إلى تفكك المجتمع الإسرائيلي. إن عدم الامتثال للمحكمة هو بمثابة إلغاء لـ"هيبة الحكم"، ونتيجته أن "يفترس كل إنسان رفيقه". وفي حال حدوث ذلك، قد تلجأ المحكمة إلى استخدام "سلاح يوم القيامة": إعلان تعذر رئيس الحكومة من أداء مهماته، الأمر الذي يمكن أن يشعل حرباً أهلية لا يمكن التنبؤ بعواقبها.

هناك إمكان لوقف هذا الانحدار الخطر، بما أن المستشارية القضائية قررت ضرورة إعادة تنفيذ إجراء التعيين من دون تدخّل من رئيس الحكومة، فعلى اللواء ديفيد زيني أن يعلن فوراً استعداده لتولّي المنصب، فقط بعد استيفاء جميع شروط التسوية، وبعد مصادقة لجنة التعيينات، برئاسة القاضي أشر غرونيس، على التعيين، وفي حال تقديم التماس أيضاً من المحكمة. يجب على رئيس الحكومة تحمّل مسؤولية تصحيح مسار التعيين، وذلك عبر نقل صلاحية التعيين إلى وزير آخر، وعلى الحكومة إجراء نقاش مهني منظم، والتعاون بشكل كامل مع لجنة التعيينات، وتخفيف حدة خطابها التصادمي تجاه المحكمة والمستشارة القضائية. على الرغم من أن المستشارية تبدي شكوكاً في إمكان تعيين زيني، فإنني أعتقد أنه لا يجوز استبعاد شخص لا يشوبه خلل شخصي، ويشهد الجميع على نزاهته، عن تولّي المنصب، فقط لأن رئيس الحكومة اختاره ضمن مسار غير سليم. يجب التأكد من تنفيذ الإجراء بطريقة سليمة، وأن يبتعد اللواء زيني كلياً عن أي مشاركة في التحقيق، وهذا كافٍ. إذا تبنت المحكمة هذا الموقف، يبدو أنه من الممكن الخروج من هذه الملحمة بسلام.

في المأساة الإغريقية، حيث العالم مكوّن من أسطورة وخيال، تكون الكارثة أمراً لا مفرّ منه، لكن المأساة التي نعيشها نحن تتعلق بالحياة الحقيقية، الشخصية والوطنية، ومن الضروري تجنّب الكارثة. إن الغطرسة الإغريقية، أي الجرأة المفرطة والتصرف بتكبر، من دون اعتبار للظروف الخارجية، هي الفخ الذي سقط فيه أبطال المأساة، وهذا الفخ منصوب أيضاً أمام اللاعبين في تلال غفعات رام (مقر السلطات الإسرائيلية). لا ينبغي لهم الإصغاء إلى الجوقة المغرية، التي تدعوهم إلى حسم الصراع عبر شدة إضافية للحبل.

إن التاريخ سيُسجل، يا رئيس الحكومة، وأيها القضاة، وأيها اللواء زيني، هل ستعرفون كيف تكبحون جماح أنفسكم؟

* * *

يديعوت أحرونوت: المؤسسة السياسية في إسرائيل تحافظ على غموض مطلق بشأن إمكان التوصل إلى اتفاق مع حركة "حماس" في الأيام القريبة

ما زالت المؤسسة السياسية في إسرائيل تحافظ على غموض مطلق بشأن إمكان التوصل إلى اتفاق مع حركة "حماس" في الأيام القريبة، وذلك بعد يومين على إعلان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أنه يأمل بصدور بشرى في قضية المخطوفين الإسرائيليين المحتجزين في قطاع غزة، "إن لم يكن اليوم، فغداً".

وقال مصدر سياسي إسرائيلي رفيع المستوى لصحيفة "هآرتس" إن المحادثات مستمرة طوال الوقت، بما في ذلك بين الولايات المتحدة و"حماس"، في حين دعا مصدر آخر إلى خفض التوقعات، وشدد على أن المسؤولية عن إمكان التقدم تقع على عاتق "حماس" الآن. وبحسب المصدر نفسه، فإن "حماس" مطالبة بقبول الصيغة التي نقلتها إليها إسرائيل، وهي القاعدة الأساسية للتفاوض، وإذا حدث ذلك، فيمكن بلورة اتفاق.

في موازاة ذلك، يواصل الجانب الأميركي إجراء محادثات، عبر قنوات غير رسمية، ويمارس ضغوطاً على الجانبين في محاولة للتوصل إلى صيغة مشتركة.

هذا، وما زالت نقطة الخلاف المركزية في المفاوضات متمحورة حول رفض إسرائيل إنهاء الحرب، ومطلب "حماس" الحصول على ضمانات تلزم إسرائيل إنهاء الحرب ضمن إطار الصيغة. وأشارت مصادر أميركية مسؤولة إلى أن الجانب الأميركي يبحث في صيغ ضمانات قد تكون مقبولة من الطرفين. في المقابل، تشدّد إسرائيل على أن الصيغة الوحيدة التي تقبل مناقشتها هي النسخة المعدّلة من مخطط المبعوث الأميركي ستيف ويتكوف، والذي ينص على إطلاق سراح 10 مخطوفين في اليوم الأول من الاتفاق، في مقابل إعلان وقف إطلاق نار مدة 60 يوماً، من دون أي التزام إسرائيلي بشأن إنهاء الحرب.

* * *

هآرتس: رئيس حزب "الديمقراطيون" يتعرض لهجوم خلال مؤتمر في سديروت وعشرات الحضور يهتفون في وجهه: "خائن"

اضطر رئيس حزب "الديمقراطيون"، يائير غولان، إلى وقف خطابه خلال مشاركته، (الثلاثاء)، في مؤتمر سديروت للمجتمع والتربية، المنعقد في مدينة بئر السبع، بعد أن قاطعه العشرات من الحضور بهتافات "خائن" وصيحات استهجان شديدة، وهو

ما استدعى مغادرته المكان بمرافقة قوة من الشرطة. واتهم غولان عضو الكنيست ونائب الوزير في ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية ألموغ كوهين ["عوتسما يهوديت"] الذي كان حاضراً في المؤتمر، بالتحريض ضده، قائلاً: "لن أستسلم لما كينة السم". وجاء الهجوم على غولان على خلفية تصريحات له اتهم فيها الجيش الإسرائيلي بأنه يقتل الأطفال في غزة هوايةً. وقال غولان في المؤتمر إن محرّضين مثل الذين تعرضوا له تسببوا بمقتل رئيس الحكومة السابق يتسحاق رابين في سنة 1995، وعلى الرغم من ذلك، فإنهم لم يتعلموا الدرس، ولن يتعلموه.

من جانبه، اعتبر وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير أن المحتجين كانوا على حق. وأضاف في تصريحات أدلى بها إلى وسائل إعلام، أن غولان خائن، وكان يجب اعتقاله منذ زمن، لكن هذا لا يحدث لأن المستشار القانونية للحكومة غالي بهراف-ميارا تمنحه الحصانة التي لا تحق له أساساً، بينما تحقق مع أعضاء الكنيست الذين يتمتعون بالحصانة.

* * *

معاريف: حرب غزة: هُزمت إسرائيل و انتصر نتياهو!

بقلم بن كسبيت

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

مثل كل شيء في الجيش الإسرائيلي، حتى الـ600 يوم الرهيبة التي مرت علينا تنقسم إلى ثلاثة أجزاء: في البداية هزيمة، بعد ذلك نصر، وعندها مرة أخرى هزيمة. وبتوسع: في اليومين الأولين هُزمتنا. بعد ذلك صحونا، انتعشنا، شحذنا أسناننا، وانتصرنا. هذا النصر حققه المقاتلون والقادة بالدم، العرق، الدموع، البطولة، البسالة، والتضحية. لكن عندها كالمعتاد، لم نتمكن من جني ثمار النصر. في الأشهر (الكثيرة) الأخيرة نفقد الزخم، نتأخر عن القطار، نفوت الفرصة، نعطل الإنجازات، ونقترب من هزيمة أخرى، ليس بالذات عسكرية، وليس لدينا من نهمه. لم يعد بايدن هنا، «القانونيون» لا يتدخلون في الحرب، المستشار والنائبة العسكرية تعطيان للجيش إسناداً كاملاً، غالانت أقيلاً، رئيس الأركان استبدل، الائتلاف مستقر، ولا يوجد ائتلاف يميني – قومي – متطرف أكثر منه. باختصار لا يوجد في المحيط مذبذبون يمكن أن نلقي عليهم بالمسؤولية، واتهامهم بالطعم الحامض للهزيمة الجديدة. لكن ثقوا بنتياهو وأقزامه. فهم سيجدون، أي سيختلقون شيئاً ما. في هذه اللحظة وقعت وردية «المذنب الدوري» على يائير غولان. حتى المذنب التالي.

نبدأ بالهزيمة الأصعب في تاريخنا. سقوط مدو، أليم، مهين، لن تكون له أبداً أي كفارة. كان لخطة «أسوار أريحا»، أو بلغة الفلسطينيين «طوفان الأقصى»، هدف واضح واحد: كسر فرقة غزة واقتحام دفاعات الجيش الإسرائيلي عن الغلاف. تحقق هذا الهدف بكامله، بما يتجاوز التوقعات الأكثر وردية لمحمد ضيف ويحيى السنوار. انكسرت فرقة غزة، واحتلت قاعدة الفرقة، وانهارت منظومة الدفاع من الجيش الإسرائيلي كبرج من الورق، وآلاف من «قتلة النخبة» فعلوا في الغلاف وسكانه كما يشاؤون من الساعة السادسة والنصف صباحاً وحتى نهاية ذلك اليوم الرهيب.

لأول مرة منذ قيامها ومن نهاية حرب الانبعاث، احتلت أجزاء من إسرائيل من قبل أعداء («بالشباشب»، على حد تعبير المسؤول الرئيس عن الكارثة). استغرقنا الأمر ثلاثة أيام كاملة أخرى لإنهاء تطهير المنطقة، لنزع آخر «المخربين» من مخبئه، ولإعادة استقرار الخط. في هذا الزمن، تعرضت إسرائيل لأكثر الضربات رعباً التي وقعت عليها منذ الأزل. قُتل 1200 إسرائيلي في يوم واحد. وشطبت عائلات كاملة. احتلت كيبوتسات ومدن زراعية، وأحرقت وسلبت ونهبت. قُتل أهالٍ أمام عيون أبنائهم، وذُبح أطفال أمام عيون أهالهم. اغتصبت نساء وقطعت رؤوس. اضطر مدنيون، نساء، شيوخ وأطفال ليقاتلوا في سبيل حياتهم دون أن يهرع الجيش الإسرائيلي لإنقاذهم أو يصل إليهم. كل الفظائع، وكل الأسباب التي دفعت آباءنا ليقوموا هنا الدولة اليهودية، انقضت علينا من جديد، من بين كواييس الماضي. أصبحت بلدات إسرائيلية تشبه البلدة اليهودية إياها، أثناء الاعتداءات الجماهيرية. عادت الاضطرابات إلى حياتنا. كل هذا، فيما تحوز الدولة التي أقمناها لقب «قوة عظمى إقليمية» فخورة ولا تهزم. تضرجتنا في دمائنا.

كان هناك أيضاً شيء ما يتجاوز الجانب المادي والألم الإنساني. لأول مرة عاد ليسترق إلى قلوب غير قليل من الإسرائيليين الخوف الوجودي. انعدام الأمن اليهودي ذاته. الإحساس بأن إسرائيل ليست مسلماً بها. وجودها غير مضمون. هي هشة. هي ضعيفة. أعداؤها يهددون. دخلت إلى حياتنا أيضاً «خطة الإبادة» الإيرانية. فجأة، دفعة واحدة، فهمنا أننا على مسافة خطوة من تحقق هذه الخطوة. «إبادة». ما لنا وللإبادة؟ وبالفعل، بدأنا نعتاد هذا الاصطلاح من جديد.

كانت الأسابيع الأولى بعد الكارثة استقراراً في صورة صدمة للجيش الإسرائيلي، وسكان الغلاف، ومواطني إسرائيل، وحكومة إسرائيل، ورئيس وزراء إسرائيل. كلهم، ربما باستثناء أوريت ستروك («قبل كل شيء عيد سعيد»)، حاولوا أن يجمعوا شظايا روحهم وحياتهم والتفكير بما فعلونه بعد ذلك. فقط واحد من كل أولئك، ذلك الذي كان آخر من ذكر، كان ناجحاً ومركزاً منذ البداية. وكما بلغنا في هذه الصفحات، استغرق نتنياهو يوماً واحداً فقط كي يجمع رجاله ويكلفهم بمهمتهم، مهمة حياته: نحن لا نرحل إلى أي مكان، قال لهم، هاتوا لي خطة، لكي ننجو نحن من هذا، ولنبقى في الحكم. كيف نستفيد ونستغل ما حصل هنا لصالحنا. وهكذا كان.

عندما سُجل لبنتسلييل سموتريتش قوله، «بعد قليل» سيصحو الإسرائيليون وسيطردوننا، كان نتنياهو انتقل إلى خطة طرد خاصة به: كيف سيطرد كل المسؤولين، باستثنائه. لكن في هذه الأثناء كان يعرف شيئاً بسيطاً: لأجل أن ينجو هو بحاجة إلى تعزيز. وقد وجده في شكل وطنيين إسرائيليين ساذجين، كسولين غبيين (من ناحيتنا)، وإسرائيليين متفانيين من ناحيتهم. غانتس وأيزنكوت. انضمامهما منذ 11 تشرين الأول سمح لنتنياهو بأن يجمع الطاقة اللازمة، يلتقط الزمن الضروري، يجتاز الفترة الصعبة، ويبدأ، رويداً رويداً، بترميم مكانته في أوساط القاعدة.

انضمامهما كان أيضاً حيويًا للانتعاش العسكري. خاف نتنياهو نفسه من المناورة في غزة. لم تختف مخاوفه المتكررة، بل تعززت فقط. اللواء اسحق بريك، العميد عوفر فينتر، وآخرون أخافوه من شرك موت للجيش الإسرائيلي في غزة. رمم غانتس وأيزنكوت ثقته الذاتية. وحث غابي اشكنازي من الخارج. خرج الجيش الإسرائيلي إلى المناورة وسحق «حماس» بلا شروط. عدنا لأنفسنا.

عن النصر العسكري لا حاجة لمزيد من الحديث. فقد استخدم الجيش الإسرائيلي كامل قوته. جرى تأبين سلاح البر قبل الأوان. المقاتلون، الضباط، ألوية المشاة، المدرعات الرائعة، كلهم أعطوا ما لديهم في تضحية لا نهاية لها. صحا «الشاباك» المرصوص والمهزوز. وهو يعطي منذ 7 تشرين الأول ما يسمى «عرضاً». «أمان»، من غياهب هزيمته، نهض من جديد، ووحدة 8200 توفر منذ 7 تشرين الأول كميات هائلة من المعلومات النوعية.

كل هؤلاء، يُضاف إليهم بطولة المقاتلين في النظامي وفي الاحتياط، والقوة والدقة لسلاح الجو وباقي وحداتنا التكنولوجية والقتالية، فعلت الفرق. احتلت غزة، هزمت ألوية وكتائب «حماس»، صفيت كل قيادة «حماس»، صفيت كل سلسلة القيادة الوسطى والصغرى لـ «حماس». وحتى كل قادة الشرطة التابعة لـ «حماس» في غزة أرسلوا إلى السماء. قسم كبير من غزة نفسها دمر. وتلقت بنية الأنفاق ضربة قاسية.

العميد باراك حيرام، قائد فرقة غزة (الذي حل محل القائد المهزوز آفي روزنفيلد)، سُمع، أول من امس، في التسجيلات التي بثت في القناة 12 يبلغ سكان الغلاف بأن كل الأنفاق التي اجتازت محور فيلادلفيا من غزة إلى مصر أو العكس دمرت. لا يوجد هدف عسكري ذو مغزى لم يحققه الجيش الإسرائيلي في غزة. دُمر مخزون صواريخ «حماس» تماماً تقريباً. وكُسرت قوتها العسكرية، وقُتل 25 ألف «مخرب».

صحيح، أنه توجد لـ «حماس» قدرة على إعادة البناء. وأساساً في ضوء حقيقة أن إسرائيل لم تتمكن حتى الآن من إيجاد بديل لها وحقيقة أنها تواصل السيطرة (رغم كل شيء) على توريد المساعدات الإنسانية. لكن لا شك أن قدرتها على أن تشكل مرة أخرى تهديداً ذا مغزى على إسرائيل أو تكرار «مذبحة» 7 تشرين الأول لم تعد قائمة، ولن تكون في السنوات القادمة.

في هذه المرحلة وفي ضوء النجاحات الجارفة في جهات أخرى أيضاً (الضربة القاضية التي تلقاها «حزب الله» والضربات الأليمة التي تلقاها إيران)، أُعدت لإسرائيل خشبات قفز الأحلام لإعادة البدء والانطلاق من جديد: انطلق الرئيس ترامب إلى الشرق الأوسط بقوة هائلة، يجر وراءه الجميع تقريباً - السعودية، الإمارات، قطر، تركيا، وحتى سورية، ومصر ودول المغرب. كلهم يريدون أن يقفوا إلى عربة ترامب نحو أفق وردي من الاستثمارات المشتركة، الأحلاف الإقليمية، والارتباطات الاستراتيجية.

الكل، باستثنائنا. يغادر القطار المحطة بدوننا. استكملت مسيرة تحول نتيناهاو إلى بن غفير. أصبح «الليكود» حزبا كهانيا. ويتواصل التفكيك المنهجي لكل مؤسسات الدولة بقوة شديدة. الآن، يتجمعون حتى على رئيس الأركان الجديد، الذي لتوهم عينوه بأنفسهم. نحن على شفا أزمة دستورية، فيما يتحدث الحزب الحاكم بصوت عالٍ عن عدم طاعة قرارات محكمة العدل العليا.

لقد فقد نتيناهاو الكوابح والتوازنات الأخيرة التي تبقت له. وأحياناً يبدو سكرأ. ليس واضحاً إذا كان مشوشاً أو كاذباً، وليس واضحاً ما يمر في رأسه حين ينكل بعائلات المخطوفين أو يبلغ، في شريط رسمي، انه منذ بدّل طاقم المفاوضات تحرر 25 مخطوفا (لم يتحرر أي واحد).

لأجل ماذا كل هذا؟ لأجل البقاء الشخصي للرجل. نجحت الخطة ذاتها، التي وضعت في 8 تشرين الأول. هو لا يزال هنا. حي، يركل ويهذر. لا توجد في العالم دولة واحدة رئيس الوزراء كلي القدرة فيها كان يمكن أن ينجو أكثر من أسبوعين بعد حدث مثل

7 تشرين الأول. هذا مميز لنا. يعرف نتنياهو انه لم يتبقَ من «حماس» شيء تقريباً. يعرف نتنياهو أنه الآن يجب مواصلة الحرب ضد «حماس» بالطريقة التي نقاتل فيها في الضفة. يعرف نتنياهو انه لا توجد في العالم ضمانات دولية تمنع إسرائيل من العودة إلى غزة، في الجو أو في البر، حتى بعد اتفاق لإعادة كل المخطوفين. يعرف نتنياهو أن إسرائيل تصبح، في هذه الأيام، دولة منبوذة. يعرف أن أحداً غير مستعد ليطير إلى هنا، وأن أحداً غير مستعد ليستثمر هنا، وأن عشرات الدول تفكر بفرض عقوبات علينا أو الاعتراف بدولة فلسطينية أو هذا وذاك. هو يحطم إسرائيل من الداخل ومن الخارج أيضاً. كل شيء مشروع من أجل نجاته. الملك أهم من المملكة.

ليس نتنياهو هو المذنب. هذا هو الرجل. شخّصه اسحق شامير منذ ذلك الحين حين وصفه بأنه «ملاك التخريب». في هذه الأثناء تحول الملك إلى شيطان، والتخريب إلى سقوط، لكن يوجد حول نتنياهو أناس كثيرون يسمحون لهذا أن يحصل، في حربه وخارجه. أناس يرون المشاهد ويسمعون الأصوات، وينظرون بعيون عليلة إلى تفكك اللحم الصهيوني، وإلى تفكك كل المؤسسات التي تبقي هذه الدولة فقط لأن إعطاء هواء التنفس مسموح فقط لعائلة الحاكم. أناس يعرفون الحقيقة ويتنكرون لها. هم الشركاء في الجريمة. وهم لن يطهروا. ليس في محاكمة التاريخ، وينبغي الأمل أن ليس في محاكمة الشعوب أيضاً. وعليه فالقصة بسيطة: هُزمت إسرائيل، نتنياهو ينتصر. وعلى الأقل هذا صحيح حتى الآن.

* * *

معاريف: إسرائيل، بفشلها، ترسي دعائم الدولة الفلسطينية في غزة

بقلم أفرام غانور

في الوقت الذي رقص فيه إيتمار بن غير ويتسليل سموتريتش ومن لف لفهما على جبل البيت (الحرم) مع أعلام إسرائيل وهتفوا وتمنوا إعادة بناء «الهيكل» واستيطاننا متجدداً في قطاع غزة، فإن صور فظائع ما يجري في القطاع المدمر تملأ كل الشاشات في العالم، وتزيد بقدر واضح الكراهية لدولة إسرائيل، وترفع بشكل حاد مستوى اللامسامية في كل العالم. يحصل هذا بينما يواصل نتنياهو رش الملح على جراح عائلات المخطوفين ببيان يبعث توقعات وآمالاً: «إن لم يكن، اليوم، فغداً، يمكننا أن نبشر بشيء ما»، وبعد ساعة يتبين أن هذا بيان عابث، خدعة أخرى من رئيس وزراء عديم المشاعر والحد الأدنى من التعاطي تجاه عائلات المخطوفين حتى بعد نحو 20 شهراً من الحرب. يحصل هذا فيما تقلب الحكومة ومن يقف على رأسها العوالم كي يعينوا رئيس «شبابك» موالياً ومتفانياً لاحتياجاتهم، يفترض أن يخدم الانقلاب النظامي. في هذه الساعات تماماً، فيما يشدد الجيش الإسرائيلي الحرب التي لا تنتهي في قطاع غزة حيال فلول «حماس»، فإن أوروبا تشدد النبرة المهذبة تجاه إسرائيل.

لمن لا يزال لم يسمع ولم يعرف فإنه في الشهر القادم سينعقد في الجمعية العمومية للأمم المتحدة في نيويورك مؤتمر دولي بمبادرة فرنسية - سعودية هدفه إقامة الدولة الفلسطينية. وذلك من خلال الترويج للمبادرة الفرنسية لحل الدولتين للشعبين، وهو الميل الذي حسب التقارير الأخيرة من فرنسا يوجد له مؤيدون كثيرون في العالم وعددهم أخذ في الازدياد. من يفترض أن ينضم إلى هذه المبادرة هي كندا، بريطانيا، إسبانيا، استراليا، بلجيكا والدول الاسكندنافية. كل المحاولات لمنع

الحقيقة والواقع المرير الذي خلقتة هذه الحكومة على مدى نحو 20 شهرا من الحرب، إذ لم تعرف كيف تحول النصر العسكري إلى حل سياسي – أمني في قطاع غزة، لن تنجح في إلغاء الحقيقة التاريخية: في قطاع غزة، في حرب «السيوف الحديدية» وفي حملة «عربات جدعون» أقمنا الدولة الفلسطينية.

حكومة مسؤولة وبراغماتية كانت في هذه الساعات ستقلب العوالم كي تزيل الشر المرتقب من ذلك المؤتمر في الأمم المتحدة، وتعمل بكل قوتها لإعادة المخطوفين من خلال وقف الحرب في غزة. كل هذا في الوقت الذي تأتي به صور الفظاعة من قطاع غزة، وأبرياء يقعون ضحايا الحرب، وصور أطفال، نساء، وشيوخ جوعى تجعل الجيش الإسرائيلي جيش زعران، ومجرمي حرب عديمي الرحمة، فيما الواقع بالفعل يختلف تماما. وهكذا فإن هذه الحكومة بسلوكها الفاشل والمجرم تخدم نوايا «حماس» وإراداتها.

من الواضح لكل ذي عقل، حتى قبل المؤتمر في نيويورك، أن استمرار الحرب والأزمة الإنسانية المصورة في قطاع غزة يجلبان على دولة إسرائيل آثارا قاسية جدا ستضعضع مكانتها في العالم، بالتشديد على آثار اقتصادية سيكون لها تأثير حقيقي وفوري على حياتنا. وعندما نسمع فردريش ميرتس، المستشار الألماني في إحدى الدول الصديقة الكبرى لإسرائيل يقول: «لا يمكن تبرير شدة الهجوم الحالي لإسرائيل في قطاع غزة. لا أفهم ما هو هدف الجيش الإسرائيلي»، وعندما يدعو أعضاء البرلمان الألماني إلى فرض حظر سلاح على إسرائيل، وعندما ينضم مأمور الرياضة في الاتحاد الأوروبي، غلين ميكاليف، في موقفه إلى الجبهة الأوروبية التي تبلورت ضد إسرائيل ويطالب بتجميد إسرائيل من الساحة الدولية مثل روسيا وبيلاروسيا، فإن هذا يجب أن يوقظ هذه الحكومة الرهيبة لتفهم ألا مفر من إعادة المخطوفين ووقف الحرب، ومن الأفضل أن يكون هذا مبكراً ولو بساعة واحدة

* * *

هأرتس: لقادة إسرائيل: لا تختبئوا وراء "هزيمة حماس" .. "مقديشو الشرق الأوسط" بانتظارنا

بقلم جاكى خوري

ترجمة: صحيفة القدس العربي

كثير نتناهاهو من التصريح بأن أحد أهداف الحرب هو هزيمة حماس، لكن الجمهور يستحق شفافية أيضاً فيما يتعلق بالقضية الساخنة- القرارات الاستراتيجية للحكومة فيما يتعلق بمستقبل قطاع غزة، هذا إذا وجدت قرارات كهذه. ما الذي سيحدث في القطاع في اليوم التالي لتحرير المخطوفين، وفي اليوم التالي للتدمير والكارثة؟ هل يملك المستوى السياسي رؤية حقيقية أو أن إسرائيل تهاجم بدون توجه؟

الواقع بسيط: قطاع غزة مع 2 مليون من سكانه لن يبقى دون فراغ سلطوي لفترة طويلة. حكم حماس تصدع الآن، ومعه ينهار النظام المدني الأساسي. عائلات مسلحة، سارقون، مجموعات متطرفة، أصحاب مصالح، بقايا حركة فتح والسلطة الفلسطينية، جميعها تتنافس فيما بينها في كل حي وعلى كل معبر وعلى كل مركز قوة لا توجد فيه حماس. إذا لم يتم اتخاذ قرار إسرائيلي حاسم فيما يتعلق بمستقبل القطاع، فسيملى الفراغ بقوى أخطر.

واضعو السياسة يقفون أمام ثلاثة احتمالات، كل واحد منها ينطوي على ثمن وأخطار: الاحتمال الأول هو عودة القطاع إلى سيطرة إسرائيلية وإعادة إقامة المستوطنات هناك. ولكنه احتمال ينطوي على رغبة خطيرة أكثر مما هو سيناريو قابل للتطبيق. أي محاولة لتحقيق هذا الحلم سيزيد العداء لإسرائيل والشعور بالاغتراب في أوساط الجمهور الفلسطيني. حكم عسكري مباشر لـ 2 مليون مواطن معاد سيحتاج إلى مليارات من ميزانية الدولة وتخصيص عشرات آلاف الجنود وتشغيل إدارة مدنية وخدمات وبنى تحتية في غزة. ستضطر إسرائيل إلى مواجهة انتقاد دولي لاذع، وستتضاءل احتمالية التوصل إلى اتفاقات تطبيع مع الدول العربية. شهية اليمين المسيحاني في إسرائيل ستزداد، وسيطمح إلى تعميق الطرد والتطهير العرقي الذي يحدث الآن في الضفة الغربية لتحقيق الهدف العلني – دفن حلم الدولة الفلسطينية.

بدلاً من أن تتحمل إسرائيل السيطرة على القطاع، يمكنها السماح بعودة السلطة الفلسطينية بدعم مصر والسعودية والمجتمع الدولي. ولكن بدون أفق سياسي حقيقي بالنسبة للفلسطينيين، فستعتبر السلطة الفلسطينية قوة وساطة منفصلة في أفضل الحالات، ومقاولاً خلفياً لإسرائيل في أسوأ الحالات. عودة السلطة إلى غزة لن تنجح إلا إذا حدثت كجزء من عملية أوسع، تشمل مصالحة فلسطينية داخلية وتعهداً بإجراء الانتخابات واعترافاً بالحاجة إلى التوصل إلى تسوية سياسية. ليس إدارة أخرى للنزاع، بل محاولة حقيقية لحل النزاع. أي اقتراح وسط آخر لا يمكن أن يوفر الرد على المدى البعيد، وبعد بضعة سنوات – عندما ستلتئم جراح الحرب الحالية، هذا إذا حدث ذلك – سنجد أنفسنا مرة أخرى أمام حرب.

الاحتمال الثالث هو الأخطر والأكثر واقعية. ففي ظل غياب حسم إسرائيلي بخصوص مستقبل القطاع، وبدون حكم عسكري إسرائيلي، وبدون دخول السلطة الفلسطينية، فسيترك قطاع غزة للمليشيات، وسيتحول بسرعة إلى مقديشو الشرق الأوسط، فوضى مليئة بالسلاح، والأبيدولوجيا المتطرفة والمرتزقة الذين سيوزعون المواد الغذائية ويمكنون الجهات الانتهازية في إسرائيل وفي الساحة الفلسطينية من تحقيق مكاسب خاصة على حساب المدنيين.

هذا السيناريو المخيف لن يكون في الصومال وليبيا والسودان، بل على بعد ساعة سفر من تل أبيب. من يعتقد أن هذه الفوضى ستبقى "لدهم" سيخيب أمله. العداء تجاه إسرائيل سيزداد، والجريمة والعنف سينزلقان إلى ما بعد حدود القطاع، وإسرائيل ستتضرر أيضاً من التهريب. في سيناريو متطرف كهذا ستتهار المعابر أيضاً.

الجمهور في إسرائيل يستحق الحصول على إجابة على ما سيحدث في اليوم التالي للحرب. بدون قرارات استراتيجية ورؤية واضحة، فإن أي نصر تكتيكي سيكون قصيراً، وكل نجاح على الأرض سيكون المقدمة للمواجهة القادمة. الحكومة الإسرائيلية ورئيسها مجبرون على التوقف عن الاختباء وراء شعار "هزيمة حماس"، والبت فيما سيتم فعله في غزة.

* * *

هآرتس: الهدف الحقيقي للحرب: احتلال 75% من القطاع في شهرين وسنعاملهم كـ "حيوانات بشرية"

بقلم تسفي برئيل

أخيراً كشف عن الهدف الحقيقي للحرب. "مصادر عسكرية" تقدر بأن خمس فرق ستسيطر خلال شهرين على 75 في المئة من أراضي القطاع. ولأن هذه السيطرة لن تكون على "مناطق فارغة" لا أناس فيها، فقد وضع من أجلها برنامج عمل منظماً: سيتم إقامة ثمانية مراكز لتوزيع المواد الغذائية تخدم 2 مليون مواطن، وسيتم تجميع السكان في ثلاث مناطق في وسط القطاع.

في الواقع، لا يقين بالعثور على المخطوفين في هذه الـ 75 في المئة، حيث وعد الجيش الإسرائيلي بأنه لن يعمل بمناطق فيها مخطوفون، وأن الأمر كله سيتم بتنسيق مع هيئة تحرير المخطوفين. ولكنهم في الأصل، لن يكونوا مهمين بعد أن زادوا إسهامهم وأعطونا الـ 75 في المئة في إطار صفقة "المناطق مقابل المخطوفين". الجيد في هذه الخطة بقاء 25 في المئة تبرر استمرار الحرب. كي لا نتعود. هذا تنبؤ مشجع ربما يروي تطلعات الشعب المتعطش للانتقام.

بدلاً من قتل بضع عشرات أو مئات الأشخاص يومياً، وتدمير مستشفى آخر ومدرسة أخرى، ومواجهة الرأي المحلي والعالمي، ومواجهة مسائل ملحة مثل الأخلاق والعدالة وعيناف تسنغاوكر والمحكمة الدولية - فإن احتلال القطاع سيرد على كل ذلك. هو سيعطينا اليقين المأمول الذي ينقصنا. بمجرد أن تصبح 75 في المئة، الأغلبية المطلقة بكل المقاييس، "لنا"، لن نسأل بعد الآن: إلى متى؟ وسيكون الرد الحاسم "إلى الأبد".

"75 في المئة" ستصبح مفهوماً جغرافياً وطنياً مثل "يهودا والسامرة" أو "غور الأردن" أو "القدس الموحدة". في مثل هذا الواقع، سيتسنى لنا التخطيط للمستقبل وبناء روتين مستقر وطبيعي، بدون مفاجآت أو إزعاج أو توقعات بفترات أفضل، لأنها ستكون أوقاتاً سعيدة. الرجال في سن القتال سيدخلون إلى روتين مرحب به، ويرتدون فيه الزي العسكري لستة أشهر، وسي تعود الأطفال على العيش مع "أب" عابر، ولن يخشى الحريديم التجنيد الإلزامي. فقد أثبت الجيش القدرة على احتلال القطاع بدونهم حتى، وسيتم فتح نافذة فرص مع 2 مليون زبون جديد لرجال الأعمال الإسرائيليين، لا سيما تجار المواد الغذائية وصانعي الخيام.

وزارة السياحة ستشجع وكلاء السفر والمرشدين على إحضار زوار إلى مواقع تراث المعارك، ولكن ليس في بلدات غلاف غزة التي فشلوا في الدفاع عن أنفسهم ولطخوا تراث شجاعة الشعب اليهودي وبطولته، بل في أرجاء القطاع. سيكون هذا المشروع الرئيسي لوزير التعليم يوآف كيش، الذي ينشغل الآن في محاولة لصياغة كتب التعليم التي ستحدث عن بطولة الجنود الذين جلبوا النصر الأكبر على الـ 75 في المئة. وستجبر المدارس على إرسال الطلاب إلى القطاع لمشاهدة كيف تعالج إسرائيل الـ 2 مليون غزي الذين يعيشون بهدوء في معسكرات ضخمة. المعلمون الذين اجتازوا دورات الاستكمال بشأن غزة سينسقون الزيارات مع مواعيد إطعام الغزيين، عند دخول شاحنات المساعدات الإنسانية، وسيشجعون الطلاب على تقليد طريقة الاضطفاف المنظمة للحصول على الغذاء، المعلمون سيتفخرون بأن الترويض استغرق وقتاً، وأحياناً كنا مضطرين لاستخدام القوة، لأن الأمر يتعلق بترويض حيوانات بشرية، لكن انظروا إلى النتيجة. أحد الطلاب سيسأل: هل يمكن رمي الطعام عليهم؟ هل يأكلون البامبا؟ "حتى الآن، لا"، سترد المعلمة، "محظور أن يتعودوا على طعامنا، لأن ذلك قد يقتلهم".

سيكون بالإمكان أيضاً وقف "البث الخاص" في قنوات التلفزيون لتفكيك جلسات الحوار المملة والعودة إلى جدول البث في أيام السلام المعتادة، عن الهجمات العادية. ولن يعرض في قنوات البث بين حين وآخر فيلم "منطقة الاهتمام"، الذي يروي عن الحياة الجميلة التي عاشها الناس قرب معسكر التجميع.

* * *

هآرتس ذي ماركر: الحرب اغلقت افاق النمو، الحل الوحيد المتبقي يرتبط بالحريدين

بقلم ناتى توكر

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والابحاث

مؤتمر ايبي هوروفيتس، الذي يعقد كل سنة في القدس منذ 32 سنة، هو ساحة النقاشات الاقتصادية المهنية الاكثر شهرة في اسرائيل. المؤتمر هو بشكل عام منصة للنقاش العام الاولي لميزانية الدولة قبل السنة القادمة، قبل نقاشات الميزانية في الحكومة التي من شأنها ان تبدأ في الصيف. المواضيع البارزة فيه هي على الاغلب التي ستسمع فيما بعد على طاولة العمل في جلسات الحكومة والوزارات.

قبل اندلاع الكورونا في 2020 تم تخصيص نقاشات كثيرة في المؤتمر لقضية انتاحية العمل المتدنية في اسرائيل. انتاجية العامل في اسرائيل تخلفت بنسبة 24 في المئة عن المتوسط في دول OECD ، حسب معطيات بنك اسرائيل في 2019. ورفعها يعتبر المفتاح لنمو الاقتصاد في المستقبل.

لكن بعد الفترة الانتقالية المضطربة (2020 – 2024) يمكن الاعلان عن موت النقاش حول هذا الموضوع. والآن بدلا من خطط العمل المعقدة والمتفائلة لزيادة الانتاجية، فان الخطاب في النقاشات الاقتصادية يتحول الى مفهوم آخر هو "المعضلة الثلاثية"، الذي يشير الى الصراع بين ثلاثة اهداف، كل هدف منها يوجه مسار ميزانية الدولة في اتجاه مختلف.

رواد السياسة الاقتصادية في اسرائيل موجودون في ضائقة. عندما ينظرون الى الافق ويبحثون عن محركات للنمو للمستقبل ما بعد الحرب، والى الوضع الجيوسياسي الجديد الذي فرض علينا، فانه ليس من السهل العثور على مثل هذه المحركات. فكل فكرة من الافكار الاقتصادية التقليدية لم تعد تجذب مثلما كانت، لأنها مقرونة بتعقيد جديد، يمكن ان يؤدي الى هبوط الاقتصاد الى الحضيض. في هذا الوضع يوجد لإسرائيل مخرج واحد، الذي سيمكنها من اعادة النمو السريع الذي كان قبل الكورونا وعدم التدهور.

مفتاح زيادة انتاجية العمل

المعضلة الثلاثية برزت امس في خطاب محافظ بنك اسرائيل، البروفيسور امير يارون، في المؤتمر. ايضا الاقتصادي الاول في وزارة المالية، الدكتور شموئيل اباريزون، عرضها، وايضا مدير شعبة الابحاث في بنك اسرائيل، الدكتور عيدي برندر.

قبل فترة قصيرة ركز المحافظ، باعتباره المستشار الاقتصادي لحكومة اسرائيل، جهوده لإقناع الحكومة في هدف واحد رئيسي – زيادة النفقات العامة من اجل زيادة انتاجية العاملين في اسرائيل. في السيناريو الذي عرضه البنك فان زيادة الانتاجية ستؤدي الى تسريع النمو على المدى البعيد. استثمار 3 في المئة من الناتج المحلي السنوي في هذا الامر سيساعد.

حسب رجال بنك اسرائيل فان تحسين الانتاجية يمكن أن يتم بواسطة الاستثمار في وسائل الانتاج في الاقتصاد: في رأس المال المادي، مثل الاستثمار في البنى التحتية للمواصلات أو وسائل الاتصال، وفي رأس المال البشري عن طريق تحسين التعليم.

في البنك في الواقع لم يوفروا الحديث بخصوص الحاجة الى تحسين انتاجية المجتمع الحريدي والمجتمع العربي. ولكن التركيز على توصيات البنك، على رأسها تقرير الانتاجية الذي نشره في 2019، كان بالتحديد على رأس المال المادي، وهو المجال الذي تتخلف فيه اسرائيل بشكل واضح وراء دول OECD. ربما سبب هذا التركيز هو المقاربة الواقعية لبنك اسرائيل، الذي لم يرغب في أن يكثر من الحديث عن برامج للجماهير الحريدي، التي ستسقط على اذن صماء في الخطاب السياسي.

التركيز على الحاجة الى زيادة الاستثمار في رأس المال المادي وجد تعبيره في تقرير الإنتاجية، مثلا في التوصية باستثمار رأس مال ضخمة في المواصلات. "خطوات لتحسين البنى التحتية للمواصلات بنسبة 2 في المئة من الناتج المحلي السنوي" (أي استثمار آخر بمبلغ 40 مليار شيكل في السنة بأرقام 2025). يمكن تحسين بالتدرج المكانة النسبية لإسرائيل، وهكذا فان مستوى البنى التحتية سيصل الى النصف تقريبا في دول OECD خلال عشرين سنة تقريبا. وهكذا سترتفع انتاجية العامل في اسرائيل 5.6 في المئة،" كتبوا في حينه في البنك.

في البنك اوصوا في ذلك البرنامج بتمويل ثلث النفقات الاخرى على البنى التحتية عن طريق زيادة العجز، وثلثين من خلال جباية الضرائب. في البنك عرضوا في حينه عدة سيناريوهات بخصوص مسار النمو ومسار نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي. حجة البنك الرئيسية هي ان زيادة الاستثمارات في الواقع ستزيد الدين على المدى القصير، لكنها سترفع النمو على المدى البعيد. ولكن كل ذلك كان في العام 2019.

ثمان الحرب: 250 مليار شيكل

هذا السيناريو تم عرضه في بيئة عالمية مختلفة كليا، قبل ازمة الكورونا وقبل التضخم وعندما كان سعر الفائدة تقريبا صفر. عند البدء في رفع سعر الفائدة كان من الواضح أنه يمكن تاجيل بعض من هذه البرامج. عمليا، رجال وزارة المالية استخفوا سرا ببنك اسرائيل. هم في الاصل يوجدون في مواجهة هيكلية دائمة مع بنك اسرائيل، ايضا في قضية توسيع الاستثمارات. بعض رجال وزارة المالية اقترحوا سؤال بنك اسرائيل عن ماذا سيكون وضع اسرائيل المالي لو أن الحكومة استمعت على نصيحتهم وقامت بزيادة الدين لزيادة الاستثمار في البنى التحتية في ظل سعر الفائدة الحالي.

بنك اسرائيل في الواقع قلل الصوت في توصيته لزيادة الاستثمارات المادية على خلفية زيادة الدين في فترة الكورونا. ايضا الانتاجية قفزت قليلا منذ ذلك الحين، ضمن امور اخرى، على خلفية خطوة زيادة النجاعة في فترة الكورونا، وبعد ذلك تبني الرقمنة وزيادة النجاعة، وليس فقط بفضل الهايبيك.

الحرب التهمت الان كل الاوراق. ايضا في بنك اسرائيل يعرفون أنه الآن يمكن دفن عميقا في الارض التوصية بزيادة الاستثمار في البنى التحتية. هذا ليس فقط الانفاق لمرة واحدة بمبلغ 250 مليار شيكل على الحرب، بل الحاجة ايضا الى زيادة الانفاق الامني للمدى البعيد. مع هذا المستوى من الدين فانه واضح للجميع بأنه لم تبق أي اموال لاستثمارها في البنى التحتية – ويحظر اخذ مخاطرة لرفع الدين العام من اجل زيادة الاستثمارات.

هذه بالضبط هي المعضلة المالية. من جهة، الحاجة الى الاستثمار في البنى التحتية وزيادة الانفاق المدني، هي أمر حيوي. الانفاق المدني كنسبة من الناتج المحلي في اسرائيل هو 33.1 في المئة، مقابل 41.9 في المئة بالمتوسط في دول OECD. المعادلة بسيطة: اذا اصبح استثمارنا اقل من دول OECD فان النمو لدينا ايضا سيكون ادنى من المتوسط، واسرائيل ستدهور الى الخلف.

من جهة اخرى، الوزن الجديد الذي يثقل على الانفاق لا يتوقع أن يتلاشى في القريب – الانفاق الامني. في 2023 هذا الانفاق قفز الى 5.3 في المئة من الناتج المحلي، مقابل متوسط 1.9 في المئة في دول OECD. بنظرة الى الامام فان الانفاق الامني كنسبة من الناتج المحلي لن ينخفض بشكل حاد في القريب. وفي 2025 سيبلغ 6 في المئة واكثر. هذه النسبة ستخفض باعتدال على ضوء الحاجة الى زيادة الاستثمار في الامن الجاري وايضا في زيادة القوة.

* * *

هآرتس: حل المستشارية لتعيين رئيس الشباك يستدعي التلاعب والنفاق

بقلم مردخاي كرمنتسر

قبل ان يجف حبر قرار المحكمة العليا بشأن الاقالة غير القانونية لرئيس الشباك رونين بار، قام رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو برفضه. فقد وصف القرار بانه فضائي واعلن ان الحكومة برئاسته "ستعين رئيس للشباك". خلال ذلك نتنياهو تجاهل، كالعادة، توجيهات المستشارية القانونية للحكومة التي بحسبها يجب أن يمتنع عن أي نشاط يتعلق بتعيين رئيس جديد للشباك الى حين توضيح وتسوية تضارب المصالح الموجود هو نفسه فيه.

في اجراء لا يستجيب لاي معيار من معايير التعيين، وبالتأكيد تعيين رئيس جهاز الامن العام، فان نتنياهو عرض هذا المنصب على الجنرال دافيد زيني، وبعد موافقة الاخير اعلن عن التعيين. خلال ذلك هو لم ينس التسبب بضرر هامشي خطير عندما ابلى رئيس الاركان عن ذلك فقط قبل بضع دقائق. هكذا فقد عرض نتنياهو للخطر مستقبل زيني المهني.

مثل الساحر الذي يستل الارنب من القبعة فقد اعلن رئيس الحكومة بان زيني لن يتعامل مع التحقيقات مع مساعديه. هكذا فانه من جهة اعترف بإشكاليه تضارب المصالح الموجود فيه ومن جهة اخرى حاول تجاوز ذلك بدون صلاحيات. طائفة المخلصين لنتنياهو، التي تسمى حكومة اسرائيل، سارعت الى مباركة التعيين. بعض الوزراء الذين يريدون التميز بشكل خاص بالتملق لرئيس الحكومة بالغوا في هجومهم على المحكمة العليا وعلى المستشارية القانونية.

يصعب ايجاد اكثر من ذلك خطرا على سيادة القانون وثقة الجمهور بسلطات انفاذ القانون. جهة العداء بين نتنياهو وحكومته وبين سيادة القانون لا تقتصر على نقطة معينة، بل هي تمتد الى كل فضاء القانون الاداري، الذي تنتكر الحكومة لمجرد وجوده. بالنسبة لهم السلطة القانونية تعني سلطة للتصرف بشكل تعسفي ومنفلت العقال. ماذا نحتاج اكثر من اجل التدليل على عدم اهلية الاداء.

الرأي الذي يقول بان القرار بشأن تعيين زيني هو قرار باطل وغير قانوني، الذي بلوره نائب المستشار غيل ليمون، يصف بصورة واضحة قوة تضارب المصالح الذي يوجد فيه رئيس الحكومة. فقد كتب هناك بان نتنياهو متورط شخصيا في التحقيقات التي يجريها الشباك، بعد ان ربط نفسه فيها بقوة، وبسبب ما يتأثر به من التحقيق مع مستشاريه المقربين. تضارب المصالح ينبع ايضا من انه حسب نتنياهو، فان رئيس الشباك يمتلك ايضا مفتاح احتمالية تأجيل محاكمته لأسباب تتعلق بالحماية.

سلوك رئيس الحكومة في كل ما يتعلق بالقضايا الامنية، التي يشتبه فيها رجال مكتبه، ليس فقط تضارب مصالح، بل هو تمرد على سلطة القانون. حسب الاشتباه فان مستشاري نتنياهو استخدموا مكانتهم كممثلين لرئيس الحكومة من اجل الدفع قدما بمصالح دولة تؤيد الارهاب. وقد فعلوا ذلك بدون صلاحية أو سلطة. رغم خطورة الاتهامات فان رئيس الحكومة نفسه لم يتوقف عن اساءة استخدام مكانته من اجل التدخل الفظ في التحقيقات بواسطة تصريحات علنية. في هذه التصريحات ينقل لمن يتم التحقيق معهم رسائل تتعلق بالتحقيق وما الذي يتوقع منهم في اطاره. يصعب فهم لماذا هو لم يتم طلب منه دفع الثمن بسبب ذلك. هذا الموضوع ليس موضوعنا في هذه المرة.

رأي نائب المستشار يلقي الشك على احتمالية ان يكون بالإمكان اصلاح العيوب التي نشأت من قرار تعيين زيني، وتعيينه فيما بعد. للأسف، ليمون لا يبرر هذا الاستنتاج ايضا من ناحية جوهرية، وهو يفسر العيوب في سلوك زيني التي تلقي بظلال ثقيلة على اخلاص المرشح لسلطات القانون.

لكن الجزء الاكثر اشكالية في هذا الرأي هو العلاج المقترح للمرض، الذي هو بمثابة "نحن بدأنا الاغنية من البداية". ليمون قال ان الحل القانوني هو نقل الصلاحية لوزير آخر، الذي سيجلب مرشح امام الحكومة واجراء التعيين سيبدأ من البداية. هو يعترف بذلك بان هناك شك كبير في ان الوزير الذي سيكون مكلف بتعيين رئيس الشباك سيعمل كيد طويلة لرئيس الحكومة، ويقترح لهذا المنصب المرشح الذي يريد نتنياهو تعيينه "بدون فحص واستخدام الاعتبارات كما هو مطلوب". الرد المقترح على ذلك هو تطبيق "قواعد متشددة" على اجراء التعيين الجديد، الذي سترافقه استشارة قانونية. ويكون منظم وموثق. المرشح الجديد يتم تقديمه للحصول على مصادقة الحكومة فقط بعد الفحص الاولي للجنة غرونس لشؤون طهارة المعايير للشخص المعين ولإجراء التعيين.

من لا يريد أن يخدع نفسه فانه من الواضح له ان أي وزير ستنقل اليه الصلاحية سيتم استخدامه كأداة في يد المنتج، الذي هو رئيس الحكومة. في الظروف الحالية فان مصادقة الحكومة على التعيين الذي سيتم عرضه مضمونة من البداية. الطلبات الاجرائية ربما ستضفي مظهر سليم على الاجراء ولكنها لن تحل المشكلة من جذورها. قد يكون تصميم الرزمة جيد، لكن النتيجة معروفة مسبقا.

من المؤسف ان المستشار القانونية للحكومة تؤيد هذا الاجراء، الذي يستدعي التلاعب والنفاق والتغطية على اجراء وهي بأنه اجراء سليم. من الواضح انه بدون استبدال العقل بعقل جديد فانه لن يمكن القيام بإجراء لا يركز الى الاجراء المعيب لرئيس الحكومة. هكذا لا تعمل دولة قانون. من غير الواضح ان الحكومة المتمردة ستوافق على احترام رأي ليمون الملزم. ولكن حتى لو فعلت ذلك فهذا سيكون مجرد استعراض للقوة. الحكومة ستستخدم سلطتها لتعيين اعضاء في لجنة غرونس، الذين سيكون دورهم تحليل الحرام. يصعب تخيل أي مخرج من هذا المأزق باستثناء تمديد ولاية رونين بار الى حين انتهاء التحقيقات في قضية قطر.

قبل النهاية، من المهم التوضيح بأن كل ما قيل هنا ليس من شأنه ان يشرعن تعيين زيني في هذا المنصب، مهما كان الاجراء. حتى لو كان مناسب لهذا المنصب من ناحية مهنية ضيقة، وعلى ضوء خلفيته هو غير مناسب، فان تعيينه يدل اكثر من أي شيء آخر على النظام الذي يعمل رئيس الحكومة على تأسيسه في اسرائيل. أي شخص مسيحاني جدا الى درجة انه لا يصلح لمنصب السكرتير العسكري فانه سيسخر جهاز الامن العام لخدمة اجندة الحرب الخالدة. في عهده سيحظر المس بالمسيحانيين، أي اليهود المشتبه بهم، وليرحم الله العرب. كل من يؤمن بالحرب الخالدة سيجلب علينا حرب خالدة، أي الدمار.

* * *

رئيس الأركان الإسرائيلي: المعركة ضد حزب الله لم تنته

ترجمة: وكالة سما الإخبارية الفلسطينية

قال رئيس أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي إيال زامير، الأربعاء، إن المعركة مع حزب الله في لبنان لم تنته، وذلك رغم التوصل لاتفاق وقف إطلاق نار بين الطرفين وسريانه في 27 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، والذي شهد آلاف الخروقات الإسرائيلية.

جاء ذلك في بيان لجيش الاحتلال، خلال زيارة زامير، لمقر القيادة الشمالية، المسؤولة عن المنطقة العسكرية الواقعة قبالة الحدود اللبنانية. وأضاف زامير: "المعركة ضد حزب الله في لبنان لم تنته، سنلاحقه وسنواصل إضعافه حتى انهياره".

وفي 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي عدوانا على لبنان تحول إلى حرب واسعة في 23 سبتمبر/أيلول 2024، ما أسفر عن أكثر من 4 آلاف شهيد ونحو 17 ألف جريح، إضافة إلى نزوح نحو مليون و400 ألف شخص.

ورغم بدء سريان اتفاق لوقف إطلاق النار في 27 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، ارتكبت إسرائيل آلاف الخروقات التي خلفت أيضا ما لا يقل عن 205 شهداء و501 جريح، استنادا إلى بيانات رسمية.

وتابع زامير: "سنوات العمل خلف الحدود لإزالة التهديدات وهي لا تزال في طور التكوّن؛ هدفنا هو ضمان الأمن لبلدات الشمال ولسكانها." وأشار إلى أن جيش الاحتلال الإسرائيلي في حالة حرب متعددة الجبهات منذ 600 يوم، أي منذ بدء حرب الإبادة الجماعية بغزة في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023. ولفت إلى أن جيش الاحتلال يهاجم أيضا اليمن ومطار صنعاء.

ودمرت إسرائيل، الأربعاء، آخر طائرات الخطوط اليمنية العاملة في مطار صنعاء، وفق ما أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي وأكدت جماعة الحوثيين، في عاشر هجوم تشنه تل أبيب على اليمن منذ بدء حرب الإبادة بغزة.

كما تطرق رئيس الأركان الإسرائيلي لحالة الاستنزاف بين جنود الاحتياط جراء طول مدة الحرب وقال: "أدرك حالة الإنهاك والثمن المدفوع (...). نحن نقاتل وفق احتياجاتنا الأمنية، وسنعمل على تقصير أمد الحرب من خلال التفوق العملياتي والحسم في الجبهات المختلفة، وبهذا سنقل العبء على جنود الاحتياط."

وفي وقت سابق الأربعاء، قال ضابط احتياط إسرائيلي في رسالة موجهة لزامير، إن الحرب على قطاع غزة "غير أخلاقية ولم تعد تخدم أمن إسرائيل، بل تُدار لتحقيق أهداف سياسية ضيقة"، مطالبين بوقفها فوراً.

وخلال الشهور الأخيرة الماضية، تزايدت حدة رفض استمرار الحرب داخل جيش الاحتلال الإسرائيلي، وسط تأكيدات بأنها تنطلق من اعتبارات سياسية. وتتهم المعارضة الإسرائيلية وعائلات الأسرى، رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، بمواصلة الحرب استجابة للجناح اليميني الأكثر تطرفاً في حكومته، لتحقيق مصالحه السياسية الشخصية، ولا سيما استمراره في السلطة.

وترتكب إسرائيل بدعم أمريكي مطلق منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 حرب إبادة جماعية بغزة خلفت أكثر من 177 ألف فلسطيني بين شهيد وجريح، معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على 11 ألف مفقود.

* * *

أعمال شغب عنيفة في تل أبيب خلال مظاهرات بمناسبة مرور 600 يوم على حرب غزة

اندلعت مساء اليوم الأربعاء أعمال شغب عنيفة في تل أبيب، ضمن مظاهرات بمناسبة مرور 600 يوم على الحرب المستمرة على قطاع غزة. وأغلق مئات المتظاهرين الشوارع الرئيسية، ونظموا احتجاجات أمام مؤسسات حكومية، وأحرقوا إطارات في شارع بوغراشوف في تل أبيب، وقامت قوات الشرطة بإجلاء المتظاهرين من مكان الحادث ومصادرة مكبرات الصوت، كما تم إغلاق طريق نمير بعد تسجيل انسدادات إضافية في نفس المنطقة.

وفي الوقت نفسه، دخل عدد من المتظاهرين إلى مبنى قلعة زئيف - مقر حزب الليكود ومكتب رئيس الوزراء - وربطوا أنفسهم بالدرج الداخلي، حيث بدأوا احتجاجاً كان من المقرر أن يستمر 600 دقيقة، وهو رقم يرمز إلى عدد أيام الحرب، وشهدت الساحة الخارجية للمبنى مظاهرة أخرى، تضمنت قطع الطرق ومحاولات منع الموظفين والضيوف من الدخول.

ووصلت عضو الكنيست نعمة لازمي إلى مكان الحادث بهدف "حماية المتظاهرين، خوفاً من عنف الشرطة."

وقالت الشرطة: "خلال مظاهرة غير قانونية في تل أبيب، اعتُقل عشرات المتظاهرين بتهمة الإخلال بالنظام العام، وإلحاق أضرار بالممتلكات، واقتحام قلعة زئيف." وأشارت الشرطة إلى إصابة أحد أفرادها، مؤكدة أنه "في أعقاب هذا الإخلال بالنظام، تُجري الشرطة اعتقالات واسعة النطاق وتستخدم القوة في ظل مقاومة المتظاهرين والعنف الموجه ضدها."

وقال وزير الثقافة والرياضة الإسرائيلي ميكي زوهار، إن "اقتحام قلعة زئيف من قبل متظاهرين عنيفين يعد تجاوزاً للخط الأحمر. إنه عنف سياسي من أخطر الأنواع، ويؤكد لنا جميعاً مدى قربنا من جريمة قتل سياسية أخرى في إسرائيل." وأضاف: "يجب على الشاباك والشرطة التدخل في الأمر وضمان تقديم جميع المسؤولين للعدالة. هذا ليس تجاوزاً للحدود فحسب، بل هو عنف سياسي على أخطر مستوى ممكن."

* * *

صحيفة عبرية : إسرائيل تقاوم الضغوط الأمريكية وترفض تقديم ضمانات لوقف الحرب

كشفت صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية، أن إسرائيل تواصل معارضة تقديم أي ضمانات من شأنها أن تلزمها بإنهاء الحرب في قطاع غزة، وذلك في وقت يستعد فيه الوسيط الأمريكي، ويتكوف، لتقديم عرضه الجديد الليلة لتل أبيب، وسط ضغوط متزايدة لحلحلة ملف الضمانات.

وبحسب الصحيفة، يعتزم ويتكوف الضغط على إسرائيل لإبداء مرونة تجاه مطلب تقديم ضمانات بوقف الحرب، وهو المطلب الذي تركز عليه حركة حماس في مفاوضاتها غير المباشرة، ويحظى بدعم واشنطن. إلا أن إسرائيل ترفض حتى الآن الصيغة المقترحة، وتُبدي تحفظاً شديداً حيال أي التزام يمكن أن يقيد قدرتها على استئناف العمليات العسكرية مستقبلاً.

وأشارت الصحيفة إلى أن تقديم ضمانات لوقف الحرب بات محور الخلاف الرئيسي بين إسرائيل والولايات المتحدة، وسط مخاوف إسرائيلية من أن يعرض ويتكوف على حماس رواية فضفاضة تُفسر كضمانات، ما قد يُقيد حرية إسرائيل في التحرك لاحقاً. وأوضحت أن اتصالات مكثفة تُجرى حالياً بين واشنطن والدوحة، تتضمن تبادل مشاريع تفاهات، دون علم مسبق لإسرائيل، الأمر الذي يثير قلق المسؤولين الإسرائيليين.

وفي سياق متصل، ألمحت الصحيفة إلى أن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لم تعد راضية عن مماطلة إسرائيل، وتدفع باتجاه التوصل إلى اتفاق ينهي الحرب المستمرة منذ أشهر. كما أشارت الصحيفة إلى أن تصريحات وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، التي أطلقها مؤخراً، قد تكون محاولة استباقية لقرار أو اتفاق وشيك، الأمر الذي يُعزز التقديرات بأن المفاوضات دخلت مرحلة حاسمة.

* * *

استياء إسرائيلي من اضطراب جنود الاحتلال لتغطية وجوههم جراء الجرائم بغزة

ترجمة: موقع عربي 21

في ضوء الجرائم التي يرتكبها جنود الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في قطاع غزة، فقد باتوا يظهرون ووجوههم مُغطاة خشية الملاحقة القانونية الدولية، مما ترك إحباطاً وغضباً إسرائيليين، وباتوا لا يلتقطون الصور، ووجوههم غير مرئية .

مناحيم هوروفيتس المراسل العسكري الإسرائيلي للقناة "12" العبرية، ذكر أنه "تم تصوير حفل تكريم للجنود المتميزين في منزل الرئيس يتسحاق هرتسوغ مؤخرًا، من بعيد، أو من الخلف، أو في ضبابية، 120 جنديًا حصلوا على ميدالية التكريم، لكننا لم نرى أيًا منهم، حتى كبار الضباط لا يمكننا إلا تخمين شكلهم، بعد أن اعتدنا بالفعل على رؤية الطيارين في الصور مع خوذاتهم، وقد كان أمرا واضحا ومفهوما، بل ويضيف هالة من الغموض لكل صورة من هذا القبيل، لكن عندما يتعين إخفاء هوية كل رقيب فصيلة مدرعة أو جيفاتي، فإننا نواجه مشكلة حقا . " وأضاف في مقاله أن "الحرب لا تُخاض بساحة المعركة فحسب، بل في مجالات أخرى أيضا، كالرأي العام والقانون الدولي، والوضع فيها مختلف تماما، لأن شبكات التواصل الاجتماعي تنشر المعلومات حول العالم، وعندما تكون المؤسسات الدولية، وعلى رأسها المحكمة الجنائية في لاهاي متحيزة ضد الاحتلال، فإن كل صورة قد تكون خطيرة، ولم يعد رؤساء الدول فقط مُعرضون لخطر الاعتقال إذا زاروا بلدانًا معينة، بل أيضًا الجنود والضباط من الرتب المنخفضة الذين قد يتعرضون للاعتقال لمشاركتهم في الحرب ."

وأشار إلى أن "فكرة أن كل جندي يخدم في الجيش يخاطر بالتعرض للمحاكمة كمرتكب جريمة حرب في كل مرة يغادر فيها الدولة، لا تطاق، وتعكس وضع الاحتلال الجديد في العالم، ويجب القول إن الجيش مليء بالمشاكل والانتهاكات المتعلقة بالانضباط الأمني الميداني، على الأقل على مستوى الجنود العاديين، وبالتالي فإن رحلة واحدة على متن قطار قد توفر لأي مستمع فضولي للمحادثات التي تجري صورة خاطفة عن وضع القوات والوحدات ."

وأكد أن "تطبيقات واتساب وتلغرام، منصتان إعلاميتان غير خاضعتين لسيطرة الاحتلال، ويتم إرسال رسائل الجنود التي تحتوي على معلومات حساسة كما لو كانت على شبكة داخلية مشفرة، وفوق كل ذلك، يغمرهم أنفسهم بوسائل التواصل الاجتماعي بمعلومات صريحة حول مستويات القوات، ومواقعها، وأسمائها، ويكفي أن نراجع الصور التي رفعوها من غزة أثناء الحرب لنعرف بالضبط أين كان الجيش، وأي الوحدات شاركت في المعارك هناك، لأنه بجانب المشاكل الأمنية الميدانية الخطيرة، فهناك منظمات مؤيدة للفلسطينيين تراقب كل هذه المنشورات، وتستغلها لمحاولة إيذاء الجنود في الخارج ."

وأكد أنه "إزاء هذا الوضع، قرر الجيش عدم تزويد هذه المنظمات بـ"الدخيرة"، ومنع الصور التي يمكن من خلالها التعرف على هوية الجنود بشكل كامل، مع صعوبة المبالغة في أهمية هذه المسألة، فهل سيقوم الجنود من الآن فصاعدا بالتقاط الصور مع وجوه مغطاة فقط، وهم ملثمون متنكرون، كما لو كانوا جزءًا من عصابة، وهل يصبح مجرد الانتماء للجيش أمرا خطيرا، لأن إخفاء وجوههم، والتعتيم الواسع عليها، يرافقه شعور وكأن الاحتلال يخجل من أفعاله، وكأن كل من يرتدي الكاكي هدف مشروع، لأنه ينتهك القانون الدولي ."

وأوضح أن "هذا الشعور المخجل يتناقله الإسرائيليون في الداخل والخارج، لأن عواقب هذا السلوك ستكون وخيمة للغاية، لأن الجنود حين ينضمون للجيش باتوا غير واثقين بحصولهم على درع واقٍ من الملاحقة القانونية، ولا يمكن للجيش إرسالهم

للمعركة وهم يعرفون أن الخطر سيظلّ يحوم حولهم حتى نهاية أيامهم في كل مرة يمرون فيها عبر مراقبة الجوازات في المطارات الدولية."

ودعا الى "معالجة هذا التهديد في الميدان الدبلوماسي الدولي، من خلال تعامل وزارتي الخارجية والقضاء، في محاولتهما لإغلاق كل ثغرة تظهر في جدار الحماية القانونية، دون توفر حل دائم لهذه المشكلة، رغم أن خسارة هذه المعركة أمر لا تستطيع الدولة أن تتحمله على الإطلاق، لأن كل ما تزعمه عن حصولها على مزيد من صور النصر في غزة تتضاءل أمام إخفاء جنودها لوجوههم، وكأنهم هاربون من العدالة الدولية."

* * *

اعتراف إسرائيلي: 82% من شهداء غزة مدنيون وغير منخرطين بالمقاومة

منذ استئناف الاحتلال الإسرائيلي لحرب الإبادة ضد قطاع غزة أواسط آذار/ مارس الماضي، استشهد قرابة 2800 فلسطينياً في هجمات جوية دموية، منهم على الأقل 2270 غير منخرطين بأعمال المقاومة، مما يكذب المزاعم الإسرائيلية بشأن العمل ضد المقاومة وملاحقة مقاتليها. وكشف مراسل موقع "المكان الأكثر سخونة في جهنم" إيلي باري أنه "بعد أكثر من شهرين من انتهاك الجيش الإسرائيلي لاتفاق وقف إطلاق النار في غزة، فقد اعترف بأن أكثر من 80 بالمئة من القتلى في الهجمات في قطاع غزة منذ 18 آذار/ مارس من المدنيين غير المشاركين في هجمات مسلحة."

وجاء ذلك ووفقاً لبيان من مكتب المتحدث باسم الجيش رداً على طلب معد التقرير، زاعماً أن نحو "500 من أصل 2800 قتيلاً في غزة من المطلوبين". وأضاف باري في تقريره أن "البيانات تُظهر أن نحو 4.5 مدنيين قُتلوا مقابل كل مطلوب زعم الجيش القضاء عليه، وللمقارنة في الحرب بين روسيا وأوكرانيا كانت النسبة 1 إلى 2.8، وفي الحرب ضد داعش في سوريا بلغت النسبة 1 إلى 2.5، أما في حرب غزة الحالية، فإن النسبة هي 1:1، حيث تم أخذ العدد الإجمالي للوفيات في قطاع غزة من بيانات وزارة الصحة، التي وجدها الجيش نفسه أن بياناتها موثوقة أيضاً."

وأشار إلى أنه "مقابل كل مطلوب يتم القضاء عليه في غزة، يدفع 14 مدنياً وامرأة وطفلاً حياتهم ثمناً لذلك، وحتى بالمقارنة مع الحملات السابقة التي شنتها الاحتلال في قطاع غزة، فيبدو أن نسبة المدنيين الأبرياء الذين دفعوا حياتهم ثمناً ارتفعت بشكل كبير في الحرب الحالية، لأنه في حرب 2014، قدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أنه مقابل كل مسلح يقتله الجيش، فإنه يقتل ثلاثة غير متورطين."

وأكد أن "القانون الدولي لا يضع معياراً شرعياً لنسبة الضحايا الأبرياء والمتورطين، لكنه يشير للظروف، وحجم القتل كمتغيرات مهمة، ويتطلب الحكم على كل هجوم على أساس مزاياه، مع تقييم التناسب والاحتياطات، وبالتالي فإن الإضرار المفرط بالمدنيين بما لا يتناسب مع حجم الإنجاز العسكري يجعل الهجوم غير قانوني، وعندما سئل الجيش عن العدد الإجمالي للضحايا الفلسطينيين، أبلغنا بأنه لم يتم إجراء أي مراقبة من قبله على المسألة."

وأوضح أن "الجيش طوال فترة الحرب، ينشر فقط عدد المطلوبين الذين قتلوا، رغم اعترافه بأنه لا يملك أي وسيلة لمعرفة أو تقدير عددهم، صحيح أنه كان يسعى أحياناً لتقويض مصداقية الأرقام التي نشرتها وزارة الصحة في غزة، لكنه في الوقت ذاته غالباً ما استند إليها، مما يجعل منشوراته بشأن القتلى في قطاع غزة غالباً ما تكون أكاذيب صارخة لأغراض خطابية، رغم مزاعمه باتخاذ خطوات لتقليل فرص إلحاق الأذى بالمدنيين، بما فيها استخدام الأسلحة الدقيقة، والمراقبة الجوية، ومعلومات استخباراتية إضافية".

* * *

تقرير: مقترح ويتكوف الجديد ينص على إطلاق سراح 10 محتجزين إسرائيليين

ترجمة: موقع عرب 48

قدم الوسيط الأميركي ستيف ويتكوف، مقترحا جديداً إلى كل من إسرائيل وحركة حماس، يتضمن آلية لتبادل الأسرى ووقف مؤقت لإطلاق النار، في محاولة جديدة لكسر الجمود الذي يخيم على مفاوضات التهدئة، على ما أفادت القناة 12 الإسرائيلية، اليوم الخميس. ووفقاً لمصادر مطلعة، ينص المقترح على إطلاق سراح 10 رهائن أحياء لدى حماس والإفراج عن 18 جثة لرهائن قضاها خلال احتجازهم. مقابل الإفراج عن أسرى فلسطينيين ويتم تنفيذ الصفقة على مرحلتين خلال أسبوع.

ويقترح المخطط وقف إطلاق نار لمدة 60 يوماً، يتم خلاله إجراء مفاوضات مكثفة للتوصل إلى اتفاق دائم ينهي القتال. وفي حال فشل الأطراف في التوصل إلى اتفاق نهائي خلال هذه الفترة، يحق لإسرائيل استئناف العمليات العسكرية، أو مواصلة المفاوضات مقابل الإفراج عن رهائن إضافيين.

ويعد هذا الطرح محاولة جديدة لكسر حالة الجمود في مسار التهدئة، وسط تفاقم الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة واستمرار الضغط الدولي لإنهاء القتال. ويتضمن المقترح أيضاً عودة إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، ولكن بإشراف الأمم المتحدة، وليس عبر الشركات الخاصة، كما كان معمولاً به في الفترة الماضية. كما ينص على انسحاب الجيش الإسرائيلي من المناطق التي سيطر عليها خلال عملية "القوة والسيف"، في إشارة إلى مناطق محددة داخل قطاع غزة احتلتها القوات منذ بداية العمليات البرية.

ويأتي هذا المقترح في وقت تشهد فيه غزة كارثة إنسانية متفاقمة، وسط دعوات دولية متزايدة للتهدئة وتبادل إنساني للأسرى، فيما تسود حالة من الترقب لمسار المفاوضات خلال الأيام المقبلة.

* * *

نتنياهو يبحث مقترح ويتكوف المعدل في اجتماع أمني وسط رفض وزاري

يعقد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، مساء اليوم، الخميس، اجتماعاً أمنياً في ظل الاقتراح الأميركي الجديد لصفقة تبادل الأسرى مع حركة حماس، والذي قُدّم خلال الساعات الماضية عبر المبعوث الخاص للرئيس الأميركي دونالد ترامب، ستيف فيتكوف. وشمل الاجتماع دعوة عدد من الوزراء، من بينهم وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، ووزير المالية،

بتسلييل سموتريتش، ووزير الخارجية، غدعون ساعر، وذلك في وقت تسارعت فيه ردود الفعل من وزراء وأعضاء كنيست عن الائتلاف، الذين أعلنوا صراحة رفضهم للاتفاق.

وجدد بن غفير، في مقابلة إذاعية أجراها صباح اليوم، رفضه لأي صفقة تتضمن وقفًا جزئيًا للحرب أو إطلاق سراح أسرى فلسطينيين، قائلاً: "أنا لا أطلق تهديدات، لكن رئيس الحكومة يعرف خطي الأحمر ويعرف متى يتم تجاوزه." أنا الوحيد الذي انسحب من الحكومة في السابق، ولن أبقى إن تم تجاوز هذا الخط". وأضاف: "صفقة جزئية ستكون خطأً تاريخيًا. إذا أفرجنا عن نصف الأسرى الآن، فإننا نؤجل تحرير النصف الآخر ونمنح حماس انتصارًا. هذا رفع للراية البيضاء، ولا يمكن القبول به."

كما هاجم بن غفير المساعدات الإنسانية التي تدخل إلى غزة، قائلاً: "نحن نمنح العدو أكسجينًا، نفتح له المخابز ونساعده على البقاء. هذه ليست دولة طبيعية، هذا انتحار سياسي وأمني"، فيما رفض الإفصاح بشكل مباشر عما إذا كان ينوي الاستقالة في حال الموافقة على الصفقة. وحذر بن غفير من أن تنفيذ اتفاق جزئي "يعني استعادة نصف الأسرى فقط، وإبعاد إمكانية استعادة النصف الآخر"، وأضاف: "إطلاق سراح النصف الثاني سيكون بمثابة رفع راية بيضاء، وهذا سيكون خطأً تاريخيًا لأجيال. لا يجوز لنا التراجع."

كما علّق وزير الشتات ومكافحة معاداة السامية، عميحي شيكلي، بالقول: "إرفض؛ كفى مع الصفقات الجزئية. لا بد من تمكين الجيش من إتمام المهمة بالكامل. يجب أن تسلم حماس وترفع الراية البيضاء وتسلم سلاحها، وتعيد كل الأسرى، مقابل خروج من تبقى من قادتها أحياء."

في السياق ذاته، كتب عضو الكنيست موشيه سعادا (اللكيود): "قبول مسار جزئي يعيد بعض الأسرى دون غيرهم، ويعيد المساعدات عبر الأمم المتحدة، سيكون خطأً أخلاقيًا وأمنيًا. هذه صفقة تعني إنقاذ حماس من الانهيار، وقد تؤدي إلى 7 أكتوبر جديد. يجب أن يقول رئيس الحكومة كلمته ضد هذه المهزلة."

بدوره، أعلن سموتريتش، مساء أمس، معارضته الشديدة للمقترح، محذرًا من أنه "إذا وُقعت صفقة الآن، فستمنح حماس شريان حياة وتساعد على التعافي". وأضاف: "نحن على بعد خطوات من انهيار التنظيم، يجب تشديد الخناق وليس التخفيف. المطلوب صفقة استسلام كاملة، لا أن نقدم له فرصة جديدة للبقاء."

وصباح اليوم، قال سموتريتش، في مقابلة إذاعية، إنه بقي في الحكومة لضمان العودة إلى القتال حتى تحقيق "كامل أهداف الحرب، وعلى رأسها تدمير حماس وتحرير الأسرى". وأضاف "في اللحظة التي أدرك فيها أن إسرائيل لا تتجه نحو النصر في قطاع غزة، بل نحو رفع الراية البيضاء والاستسلام لمنظمة إرهابية، لن أكتفي بالخروج من الحكومة، بل سأسقطها بأسرع طريقة ممكنة. قلت ذلك مرارًا وتكرارًا."

من جانبه، قال زعيم المعارضة الإسرائيلية، يائير لبيد، صباح اليوم، إن على إسرائيل أن "توافق بشكل علني وفوري على المقترح الذي طرحه ويتكوف صباح اليوم". وأضاف موجّهًا حديثه إلى نتنياهو: "أذكره بأن لديه مني شبكة أمان كاملة للموافقة على المقترح، حتى لو حاول بن غفير وسموتريتش إفشاله."

أما وزير الخارجية، جدهون ساعر، فقد عبّر عن موقف مغاير، قائلاً: "قبل 11 يومًا، وافقت إسرائيل على مقترح أميركي، لكن حماس رفضته. وإذا بات هناك احتمال فعلي للإفراج عن الأسرى، ينبغي استغلاله، هذا ما يريده أغلب الشعب. علينا أن نتصرف وفق المصلحة القومية، لا تحت ضغوط سياسية داخلية."

تفاصيل المقترح الأميركي الجديد

المقترح الذي قدّمه ويتكوف، وسلم إلى إسرائيل خلال الساعات الماضية، ينص على وقف لإطلاق النار لمدة 60 يومًا، يتم خلالها إطلاق سراح 10 أسرى إسرائيليين أحياء و18 جثمانًا من قتلى الحرب، وذلك على مرحلتين خلال أسبوع واحد.

وتشير التقديرات الإسرائيلية والتصريحات الصادرة عن نتياهو خلال اليومين الماضيين، إلى أن 20 أسيرًا إسرائيليًا لا يزالون على قيد الحياة، فيما يُعتقد أن نحو 38 آخرين قتلوا خلال الأسر أو الغارات الإسرائيلية على قطاع غزة.

خلال فترة وقف إطلاق النار، ستُجرى مفاوضات على مبادئ إنهاء الحرب، وفي حال تم التوصل إلى اتفاق، يُفرض عن باقي الأسرى الأحياء والجثامين. أما في حال فشل المفاوضات، فإن لإسرائيل، بحسب المقترح، "الحق" في استئناف الحرب، أو تمديد وقف إطلاق النار مقابل إطلاق سراح دفعات إضافية من الأسرى. كما يشمل المقترح استئناف إدخال المساعدات الإنسانية إلى غزة عبر الأمم المتحدة ومنظمات دولية، مع الإفراج عن أسرى فلسطينيين وفق الآليات السابقة. وستراجع القوات الإسرائيلية إلى مواقع ما قبل استئناف الحرب في 18 آذار/ مارس الماضي، ما يعني البقاء على محور فيلادلفيا، مع الانسحاب من محور "موراج".

ووفق التقديرات التي أورثها صحيفة "يديعوت أحرونوت" عبر موقعها الإلكتروني (واينت)، فإن إسرائيل لن تعارض المقترح الجديد نظرًا لتقارب بنوده مع صيغة "ويتكوف الأصلية" التي تنص على إطلاق 10 أسرى أحياء في مرحلة واحدة، لكن حتى الآن لم تُصدر موقفًا رسميًا نهائيًا بشأنه. وفي حال قبول المقترح، ستنتقل مفاوضات غير مباشرة في الدوحة لصياغة البنود النهائية. ومع أن بند استئناف المساعدات يشكل نقطة خلافية من جهة إسرائيل، إلا أن المقترح يفتح بابًا جديدًا، بحسب ويتكوف، أمام حل طويل الأمد يشمل "وقفًا مؤقتًا لإطلاق النار ثم تسوية دائمة تُنهي النزاع"، وفق تعبيره.

* * *

متظاهرون يقتحمون مقر الليكود مطالبين بصفقة الأسرى ووقف الحرب

اقتحم عشرات المتظاهرين، مساء الأربعاء، مقر حزب الليكود في مبنى "متسودات (قلعة) زئيف" وسط تل أبيب، وتحصّنوا داخله لأكثر من أربع ساعات، ضمن احتجاجات تطالب بإبرام صفقة لاستعادة الأسرى الإسرائيليين ووقف الحرب على قطاع غزة. وأفادت الشرطة الإسرائيلية بأنها اعتقلت نحو 60 متظاهرا خلال عملية إخلاء المبنى، بينهم من تمّ إخراجهم بالقوة بعد أن اعتصموا داخل المبنى. ووصل بعض المحتجّين إلى الطابق الذي يضم مكتب رئيس الحكومة، بنيامين نتياهو، في مقر الحزب، ورفعوا لافتات تدعوه للتنحي. وخارج المبنى، في شارع "كينغ جورج"، اندلعت مواجهات بين المحتجّين وقوات الشرطة.

واستخدمت الشرطة خراطيم المياه لتفريق المتظاهرين الذين سدّوا الطريق، وأُفيد بإصابة أحد المتظاهرين، فيما أعلنت الشرطة أن أحد عناصرها نُقل أيضًا لتلقّي العلاج.

وتأتي هذه التظاهرة في ظل تصاعد الضغوط الشعبية في إسرائيل للمضي قدمًا في التوصل إلى اتفاق يعيد الأسرى، في وقت تُواجه فيه الحكومة انتقادات حادة من عائلات الأسرى والمعارضة بشأن إدارتها للحرب على غزة ومفاوضات تبادل الأسرى.

ونظّم آلاف المتظاهرين احتجاجات متفرقة في شوارع تل أبيب؛ فيما أغلق مئات المتظاهرين مقطع من شارع "بيغين" حيث مقر وزارة الأمن خلال مسيرة باتجاه ساحة الرهائن، في حين قامت الشرطة بإخلاء المتظاهرين بالقوة، وصادرت الأبواق والطبول وأدوات التظاهر.

* * *

استطلاع: أغلبية إسرائيلية تؤيد صفقة تنهي الحرب مقابل استعادة الأسرى

أظهر استطلاع للرأي العام الإسرائيلي، مساء الأربعاء، أن 53% من الإسرائيليين يعتقدون أن على إسرائيل الموافقة على صفقة شاملة تتضمن الإفراج عن جميع الأسرى الإسرائيليين في قطاع غزة، مقابل وقف كامل للحرب، والانسحاب من القطاع، إلى جانب الإفراج عن آلاف الأسرى الفلسطينيين.

وجاء ذلك بناءً على استطلاع أجرته هيئة البث العام الإسرائيلية ("كان 11")، بمناسبة مرور 600 يوم على بدء حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل على غزة؛ ووفقًا لنتائج الاستطلاع، يرى 62% من المشاركين أن إسرائيل "ليست قريبة من تحقيق نصر مطلق" في هذه الحرب، بينما يعتقد 19% فقط أن إسرائيل تقترب بالفعل من تحقيق هذا "النصر". وتُشير المعطيات إلى أن 84% ممن يعتقدون أن إسرائيل لا تقترب من تحقيق النصر هم من ناخبي أحزاب المعارضة، بينما أعرب 73% من العلمانيين عن الرأي ذاته.

وسُئل المشاركون عمّا إذا كان من "اللائق" برأيهم أن يمتنع رئيس الحكومة الأسبق، نفتالي بينيت، عن الظهور الإعلامي أو إجراء مقابلات صحافية، على ضوء التقديرات التي تشير إلى نيته العودة إلى الساحة السياسية؛ فأجاب 45% بأن ذلك "غير لائق"، مقابل 28% اعتبروه "لائقًا"، فيما قال 27% إنهم "لا يعرفون".

تراجع الليكود وصعود ليبرمان

أظهر الاستطلاع تراجع حزب الليكود بمقعدين مقارنة بالاستطلاع السابق الذي أجرته القناة، إذ يحصل الحزب على 22 مقعدًا في حال أُجريت الانتخابات اليوم، بينما يسجل حزب "يسرائيل بيتينو" برئاسة أفيغدور ليبرمان ارتفاعًا ليصل إلى 17 مقعدًا.

وتراجع تمثيل أحزاب "المعسكر الوطني" إلى 15 مقعدًا، و"الديمقراطيين" إلى 13 مقعدًا، و"ييش عتيد" إلى 12 مقعدًا، في حين يحصل حزب "شاس" على 10 مقاعد، و"عوتسما يهوديت" على 8 مقاعد.

ووفقًا لنتائج الاستطلاع، تحصل "يهדות هتوراه" على 8 مقاعد، بينما تحصل "القائمة الموحدة" على 6 مقاعد، وتحصل قائمة الجبهة والعربية للتغيير على 5 مقاعد، فيما يحصل حزب "الصهيونية الدينية" على 4 مقاعد. وعلى صعيد توزيع الكتل، تشير نتائج الاستطلاع إلى أن الائتلاف الحكومي الحالي يحصد 52 مقعدًا، في مقابل 68 مقعدًا تحظى بها الكتل المعارضة.

سيناريو بديل: بينيت على رأس قائمة جديدة

وفي سيناريو بديل ضمن الاستطلاع، يتمثل بخوض بينيت الانتخابات على رأس حزب جديد؛ أظهرت النتائج أن حزبه سيحصل على 25 مقعدًا، متفوقًا بذلك على حزب الليكود الذي يحتفظ بـ 22 مقعدًا.

وبحسب هذا السيناريو، يحصل "يسرائيل بيتينو" على 11 مقعدًا، و"الديمقراطيين" على 10 مقاعد، ويحقق "شاس" النتيجة ذاتها؛ بينما يحصل كل من "ييش عتيد"، و"المعسكر الوطني"، و"عوتسما يهوديت" على 8 مقاعد. في المقابل، تحصل "يهדות هتوراه" على 8 مقاعد، و"القائمة الموحدة" على 6 مقاعد، فيما يحصل تحالف الجبهة والعربية للتغيير على 5 مقاعد؛ أما حزب "الصهيونية الدينية" فلا يتمكن من اجتياز نسبة الحسم.

وفي هذا السيناريو، ترتفع حصيلة المعارضة الحالية، بمشاركة الحزب الذي يقوده بينيت، إلى 73 مقعدًا، مقابل تراجع تمثيل أحزاب الائتلاف الحالي إلى 47 مقعدًا.

* * *